إقـــــرار

أنا الموقـــــع أدناه مقدم الرسالـــــة التي تحمل العنـــــــوان:

دور المرأة الفلسطينية في تحقيق التنمية الريفية- دراسة حالة المناطق الجنوبية بقطاع غزة

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification

Student's name: اسم الطالب: **وداد سلمان عبدالرحمن ابو جامع**

Signature: التوقيع:

Date: التاريخ: 2015/11/8

الجامعة الإسلامية بغـــزة
عمـادة الدراسات العليـــا
كليـــــة التجـــــارة
قسم اقتصاديات التنمية

دور المرأة الفلسطينية في تحقيق التنمية الريفية
"دراسة حالة "المناطق الجنوبية بقطاع غزة"

The Role of The Palestinian Women In Achieving Rural Development"Case Study Southren Gaza Strip"

إعداد الطالبة:

وداد سلمان عبد الرحمن أبو جامع

إشـــــــراف

د. خليل أحمد النمروطي

أستاذ الاقتصاد المشارك في قسم الاقتصاد والعلوم السياسية

بالجامعة الإسلامية - غزة

أ.د. سمير خالد صافي

أستاذ الإحصاء في قسم الاقتصاد والعلوم السياسية

بالجامعة الإسلامية –غزة

قدمت هذه الدراسة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات التنمية من كلية التجارة – بالجامعة الاسلامية - غزة

2015م – 1436هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية – غزة
The Islamic University - Gaza

مكتب نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا هاتف داخلي 1150

الرقم Ref ...ج س ع/35/...

التاريخ Date ...2015/10/13م...

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحثة/ وداد سلمان عبد الرحمن ابو جامع لنيل درجة الماجستير في كلية *التجارة*/ قسم اقتصاديات التنمية وموضوعها:

دور المرأة الفلسطينية في تحقيق التنمية الريفية – دراسة حالة المناطق الجنوبية بقطاع غزة

The Role of the Palestinian Women in achieving rural development Case Study Southern Gaza Strip

وبعد المناقشة التي تمت اليوم الثلاثاء 29 ذو الحجة 1436هـ، الموافق 2015/10/13م الساعة الثانية عشرة والنصف ظهراً، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

د. خليل أحمد النمروطي	مشرفاً و رئيساً	.....
أ.د. سمير خالد صافي	مشرفاً	.....
أ.د. محمد إبراهيم مقداد	مناقشاً داخلياً	.....
د. جابر حسين أبو جامع	مناقشاً خارجياً	.....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحثة درجة الماجستير في كلية التجارة/قسم اقتصاديات التنمية.

واللجنة إذ تمنحها هذه الدرجة فإنها توصيها بتقوى الله ولزوم طاعته وأن تسخر علمها في خدمة دينها ووطنها.

والله ولي التوفيق،،،

نائب الرئيس لشئون البحث العلمي والدراسات العليا

أ.د. عبدالرؤوف علي المناعمة

P.O. Box 108, Rimal, Gaza, Palestine fax: +970 (8) 286 0800 فاكس Tel: +970 (8) 286 0700 ص.ب. 108 الرمال، غزة، فلسطين هاتف
public@iugaza.edu.ps www.iugaza.edu.ps

﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِن مَّاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾

[البقرة : 164]

الإهداء

إلى من علمني النجاح والصبر

إلى من أفتقده في مواجهة الصعاب

ولم تمهله الدنيا لأرتوي من حنانه... أبي رحمها الله

إلى من تتسابق الكلمات لتخرج معبرة عن مكنون ذاتها

من علمتني وعانت الصعاب لأصل إلى ما أنا فيه .. أمي أطال الله في عمرها

إلى الذين وقفوا بجانبي فكانوا لي نعم السند ...إخوتي وأخواتي حفظهما الله

إلى الأرواح التي سكنت تحت تراب الوطن الحبيب الشهداء العظام

إلى الأحرار الرابضين خلف القضبان

إلى الأبطال الثابتين في مقارعة الطغيان

إلى المرأة الفلسطينية التي سطرت مواقفها المشرفة أعظم العبر والبطولات

إليهم اهدي جميعا ثمرة جهدي المتواضع سائلة المولى عز وجل أن ينفعنا بما علمنا ويعلمنا

ما ينفعنا

ومن حق النعمة الذكر، وأقل جزاء للمعروف الشكر...

فبعد شكر المولى عز وجل، المتفضل بجليل النعم، وعظيم الجزاء

يجدر بي أن أتقدم بالغ الامتنان، وجزيل العرفان إلى كل من وجهني، وعلمني، وأخذ بيدي في سبيل إنجاز هذا البحث .. وأخص بذلك كل من:

الدكتور: خليل النمروطي

والاستاذ الدكتور: سمير صافي

وأتقدم بشكري الجزيل في هذا اليوم إلى أساتذتي الموقرين في لجنة المناقشة رئاسة وأعضاء لتفضلهم علي بقبول مناقشة هذه الرسالة، فهم أهل لسد خللها وتقويم معوجها والإبانة عن مواطن القصور فيها، سائلا الله الكريم أن يثيبهم عني خيرا.

كما أحمل الشكر والعرفان إلى كل من أمدني بالعلم، والمعرفة، وأسدى ليَّ النصح، والتوجيه، وإلى ذلك الصرح العلمي الشامخ متمثلاً في الجامعة الاسلامية، وأخص بالذكر كلية التجارة، وكلية الدراسات العليا، والقائمين عليها.

كما أتوجه بالشكر إلى كل من ساندني بدعواته الصادقة، أو تمنياته المخلصة ...

أشكرهم جميعاً وأتمنى من الله عز وجل أن يجعل ذلك في موازين حسناتهم.

فهرس المحتويات

م.	المحتويات	الصفحة
.1	الآية القرآنية	أ
.2	الإهداء	ب
.3	الشكر والتقدير	ج
.4	فهرس المحتويات	د
.5	قائمة الجداول	و
.6	ملخص الدراسة باللغة العربية	ز
.7	ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية	ح
الفصل الأول: "الإطار العام للدراسة"		
1.1	مقدمة	2
1.2	مشكلة الدراسة	4
1.3	أهداف الدراسة	4
1.4	أهمية الدراسة	5
1.5	فرضيات الدراسة	5
1.6	متغيرات الدراسة	6
1.7	منهجية الدراسة	7
1.8	مجتمع وعينة الدراسة	8
1.9	مفاهيم الدراسة الاساسية	9
1.10	الدراسات السابقة	9
1.11	تعليق على الدراسات السابقة	23
	الفصل الثاني	
المبحث الاول : التنمية الريفية		29
2.1.1	مقدمة	31
2.1.2	مفاهيم التنمية وجوانبها	31
2.1.3	التنمية الريفية	32
2.1.4	التنمية الريفية الشاملة والمتكاملة	33
2.1.5	أهداف التنمية الريفية	35
2.1.6	أهمية التنمية الريفية	36

2.1.7	القواعد الأساسية للتنمية بالريف	37
2.1.8	مقاييس التنمية الريفية	38
	المبحث الثاني: المرأة والتنمية	41
2.2.1	مقدمة	42
2.2.2	المرأة العربية والتنمية	42
2.2.3	مساهمة المرأة الريفية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية	43
2.2.4	المرأة في فلسطين	45
2.2.5	علاقة المرأة الفلسطينية بالاقتصاد	47
2.2.6	المرأة الفلسطينية و التنمية	47
2.2.7	دور المرأة الفلسطينية على التنمية الريفية	49
2.2.8	المرأة الريفية والأمن الغذائي	50
2.2.9	معوقات التنمية في فلسطين	51
2.2.10	العقبات التي تقف في طريق تنمية المرأة الفلسطينية	53
	الفصل الثالث: إجراءات ومنهجية الدراسة	
3.1	مقدمة	57
3.2	أسلوب الدراسة	57
3.3	مجتمع وعينة الدراسة	58
.3.4	أداة الدراسة	58
.3.5	صدق الاستبيان	60
3.6	نتائج الدراسة العملية	61
3.7	نموذج الانحدار اللوجيستي	80
	الفصل الرابع: النتائج والتوصيات	
4.1	النتائـــج	92
4.2	التوصيـــات	93
	المصادر والمراجع	96
	الملاحـــــــق	---

قائمة الجداول

م	رقم الجدول	الموضوع	الصفحة
1	(3.1)	مقياس ليكرت الثلاثي	60
2	(3.2)	مقياس ليكرت الخماسي	60
3	(3.3)	توزيع أفراد العينة حسب العمر	61
4	(3.4)	توزيع أفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية	61
5	(3.5)	توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	62
6	(3.6)	توزيع أفراد العينة حسب طبيعة العمل	62
7	(3.7)	توزيع أفراد العينة حسب حيازة الأرض الزراعية	63
8	(3.8)	توزيع أفراد العينة حسب نوع الحيازة الزراعية	63
9	(3.9)	توزيع أفراد العينة حسب الآلات الزراعية	64
10	(3.10)	توزيع أفراد العينة حسب حيازة الحيوانات المزرعية	65
11	(3.11)	تعرض النشاط الزراعي للضرر	65
12	(3.12)	مصادر الحصول على المعلومات من الوسائل المختلفة	66
13	(3.13)	درجة الانفتاح الجغرافي	67
14	(3.14)	الجهات التي تعتمد عليها المرأة في تنفيذ المشروع	68
15	(3.15)	إجابات العينة حول مساهمات المرأة في العملية الإنتاجية	70
16	(3.16)	إجابات العينة حول نظرة المرأة للتطور والإبداع	72
17	(3.17)	مشاركة المرأة في قضايا المجتمع	73
18	(3.18)	التدريب والمهارات الكافية للعمل	75
19	(3.19)	التدريب والمهارات الكافية للعمل	75
20	(3.20)	نظرة المرأة لتطوير العمل	76
21	(3.21)	العوامل الايجابية التي تؤثر على نشاط المرأة	77
22	(3.22)	أثر الحياة الاجتماعية للأسرة	78
23	(3.23)	دور الجهات المختلفة في تقديم المساعدة	78
24	(3.24)	الرضا عن الجهات التي تقدم المساعدات	79
25	(3.25)	المعوقات التي تحد من مشاركة النساء الريفيات في العملية الإنتاجية	79
26	(3.26)	نتائج تقدير نموذج الانحدار اللوجستي	88

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المرأة الفلسطينية في تحقيق التنمية الريفية في قطاع غزة المنطقة الجنوبية دراسة ميدانية على منطقة (رفح – خانيونس).

ولتحقيق أغراض الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي كونه يناسب الظاهرة، ومن خلال اختيار مجموعة من المتغيرات المتوقع تأثيرها على مشاركة المرأة في التنمية الريفية، وتم استخدام نموذج الانحدار اللوجيستي الذي يربطبين مشاركة المرأة في المشروعات التنموية وعدد من المتغيرات المستقلة(العمر، الحالة الاجتماعية، المستوى التعليمي، المهارات التدريبية، دعم المؤسسات التنموية)، وقد تم تصميم استبانة للحصول على معلومات عن النساء الريفيات لعينة مكونة من(130) سيدة تعمل في مجال المشاريع التنموية المختلفة سواء في الإنتاج الزراعي أو الأعمال الحرفية أو التصنيع الغذائي أو الخياطة، وتم الاستعانة بالبرنامج الاحصائي**EViews**، لإيجاد العلاقة بين المتغيرات والحصول على افضل النتائج.

و توصلت الدراسة الى عدة نتائج من أهمها:أن أعلى درجات الإجادة للأنشطة الإنتاجية للمرأة الريفية كانت في الانتاج الحيواني والنباتي والتصنيع الغذائي والحرفي مثل الخياطة، وكما تتمتع المرأة الريفية بدرجة عالية من المعرفة والوعي، وأيضا أظهرت النتائج حصول المرأة على التدريب من خلال ممارسة العمل والتعلم معا.

وأظهرت النتائج وجود العديد من العوامل التي تؤثر على نشاط المرأة الريفية، منها الدعم الأسري والرغبة في الاستقلال وتوفر الدعم المالي، وباعتبارالتحليل القياسي للعوامل المؤثرة على مشاركة المرأة الريفية في المشروعات التنموية باستخدام تحليل الانحدار اللوجيستي كان أثر كل من التغير في مهارات التدريب ودعم المؤسسات التنموية إيجابيا على مشاركة المرأة الريفية في المشروعات التنموية.

وعلى ضوء هذه النتائج توصي الدراسة: وضع استراتيجيات وخطط شاملة تهدف إلى تطوير دور المرأة الريفية وكذلك وضع خطط فاعلة من قبل الجهات الداعمة خاصة المؤسسات الأهلية التنموية لدعم المشاريع التنموية، وضرورة إقامة مشاريع صغيرة تساهم في رفع مستوى دخلها وتوفير القروض والتسهيلات المصرفية.

Abestract:

This study aimed to identify the role of Palestinian women in rural development in the Gaza Strip - the southern region - afield study on the area(Rafah-KhanYounis).

To achieve the purposes of the study was used as a descriptive analytical method which fits this phenomenon, and through the selection of a set of expected impact on women's participation in development projects and a number of independent variables (age - marital status - educational level - training skills - support development institutions.

Aquestionnaire has been desgin to obtain information about rural women of a sample composed of (130) lady working in various development projects both in agricultural production or business craft or food industry or cutting and sewing, the statistical program Eviews was used, to find the relationship between variables and get the best results.

The study reached several conclusions, including: that the highest degree of mastery in the productive activities of rural women were in the plant and animal production, food and craft industry , as well cutting and sewing, the rural women enjoy a high degree of knowledge and awareness, and the results also showed women's access to training through the practice of working and learning together.

Results have revealed that there are many factors affect the activity of rural women, including family support , the desire for independence and provide financial support, and as the benchmark analysis of the factors affecting the participation of rural women in development projects using logistic regression analysis, the effect of all of the change in the training skills and support development institutions was highly positive on the participation of rural women in development project.

Finally, the study recommends: Develop comprehensive strategies and plans aimed at developing the role of rural women, as well as the development of effective plans by donors specially, the civil institutions to support development projects to establish small projects that contribute to raising the level of income and the provision of loans and banking facilities .

الفصل الأول

"الإطار العام للدراسة"

1.1 مقدمة

1.2 مشكلة الدراسة

1.3 أهداف الدراسة

1.4 أهمية الدراسة

1.5 فرضيات الدراسة

1.6 متغيرات الدراسة

1.7 منهجية الدراسة

1.8 مجتمع وعينة الدراسة

1.9 مفاهيم الدراسة الاساسية

1.10 الدراسات السابقة

1.11 تعليق على الدراسات السابقة

1.1مقدمة:

حظي موضوع مشاركة المرأة في التنمية اهتمام كثير من الدارسين والباحثين وذلك باعتباره من الموضوعات الشائكة والبالغة التعقيد، نظرا لكثرة وجهات النظر والآراء المختلفة، وتؤكد الدراسات الاجتماعية الحديثة على أن من بين مؤشرات تقدم المجتمع مساهمة المرأة في النشاط الاجتماعي والاقتصادي، بل أن هناك أراء ترى أن أي خطة تنموية لابد أن تعتمد في جهودها على مشاركة المرأة بجانب الرجل بوصفها نصف القوى البشرية في المجتمع، بالإضافة الى دور المرأة في تكوين أبناء المجتمع.

وفي عصرنا هذا أصبحت مشاركة المرأة في جهود التنمية حقا توجبه الشرائع السماوية وتؤيده الكثير من القرارات والاتفاقيات والمواثيق الدولية، وبطبيعة الحال فأنه بقدر اهتمام الدولة بمشاركة المرأة في عمليات التنمية، كمنتجة، ومواطنة، وتحقيق التوازن بين هذه الأدوار الثلاثة تتحد قوتها ونهضتها(**الجوراني2005**).

وأكد خبراء في التنمية أن إشراك المرأة في التنمية يضعها في موقع القوة بحيث تصبح شريكا للرجل في المسؤوليات والواجبات وتعكس مدى تقدم المجتمع ونهضته في المجالات المختلفة، كما يمكنها من التمتع بكافة حقوقها السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

ولكي تأخذ المرأة دورها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والإسهام في مراحلها بدءا من التخطيط إلى التسويق، فأنه يجب إعداد المرأة لتقوم بأدوارها المختلفة الأسرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية مع التأكيد على أن المرأة تمارس نشاطا اقتصاديا اتسع ليشمل قطاعات الإنتاج الوطني المختلفة.

ولكي نضمن إدماج المرأة في عملية التنمية، فأن الأمر يتطلب خلق بيئة ملائمة لمشاركة المرأة ببناء قدراتها وبذل جهود كبيرة من أجل هذا الهدف، حيث أن مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية واحدة من أهداف التنمية الاقتصادية في سائر الدول النامية.

أما على صعيد مشاركة المرأة الفلسطينية في التنمية الاقتصادية نجد أن المرأة الفلسطينية جزء لا يتجزأ ممن يتحملون تبعات الواقع الاقتصادي. وربما يكون هم المرأة أكثر من الرجل في تحمل الكثير من الأعباء الاجتماعية الناتجة عن الأوضاع الاقتصادية المتردية، نظرا لأن قربها من الأسرة أكثر من الرجل، وهذا يجعلها اقرب إلى هم كل فرد من أفراد الأسرة ، من حيث الانشغال المتزايد لإنجاز متطلبات الاسرة واحتياجاتها.

وعليه، فإننا نجد مشاركة المرأة الفلسطينية في الاقتصاد الفلسطيني يعاني من العديد من العراقيل والعقبات التي تحول دون مشاركة المرأة الاقتصادية بالشكل المطلوب، وأن عملية اشراك المرأة الفلسطينية في عملية التنمية الاقتصادية تتطلب جهودا حثيثة لإزالة تلك العراقيل والعقبات للمرأة حتى تشارك في البناء الاقتصادي بفاعلية.

وعلى مستوى المرأة الريفية فإنها تساهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، كما تقوم بإنتاج السلع التسويقية وغير التسويقية حيث لا يظهر هذا الإنتاج في الإحصاءات القومية، فالمرأة الريفية هي المنتج الرئيسي للغذاء في الدول النامية كما تساهم في تأمين الدخل النقدي للأسرة. وكذلك فإن تحسين وترقية حياة المرأة الريفية ورفع وعيها الاقتصادي يؤدي إلى بناء المقدرة البشرية، ويزيد من المدخرات المالية ويساعد على المحافظة على الأساس الموردي والبيئي.

من هذا المنطلق جاءت فكرة الدراسة لترصد أحد الأدوار التي قامت بها المرأة الريفية ألا وهو الدور التنموي للمرأة الريفية في محافظتي (خانيونس ورفح) جنوب قطاع غزة، حيث قامت بتلك الدور وسط مجتمع متقلب وغير مستقر.

وسيتم التعرف على هذا الدور من خلال **تناولنا لمؤشرات ودلالات هذا الدور والكثير من القضايا المتعلقة بالموضوع** لوضعها في الاعتبار عند بناء أي برنامج إرشادي يستهدف التنمية.

1.2 مشكلة الدراسة:

من منطلق خطط التنمية الفلسطينية من البرنامج الأول1994م وحتى الخطة العاشرة2013م ركزت أهدافها على دعم دور المرأة في عملية التنمية حيث أن المرأة الفلسطينية تلعب دور كبير في القطاعات الاقتصادية. كما تركز النشاط الاقتصادي للمرأة الفلسطينية في قطاع الخدمات والزراعة. وتعتبر مشاركة المرأة في عملية التنمية ركنا أساسيا وضروريا لا يقل عن مشاركة الرجل ان لم يكن يساويه، وكما تعتبر مشاركة المرأة الاقتصادية والاجتماعية ادوات معرفية يتم بناء عليها قياس المساهمة الفعلية للنساء في التنمية الشاملة في أي مجتمع، من خلال تطوير فاعليتها في مجتمعها **ولهذا ممكن تحديد مشكلة الدراسة في محاولة الكشف عن دور المرأة الفلسطينية في تحقيق التنمية الريفية في محافظات غزة الجنوبية، ومساهمتها في المجالات التنموية.**

1.3 أهداف الدراسة:

من خلال هذه الدراسة تسعي الباحثة لتحقيق الأهداف التالية:

- الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو معرفة دور المرأة الريفية على التنمية الاقتصادية ويرتبط بهذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية التالية:

- دراسة الخصائص الشخصية والديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للمرأة الريفية الفلسطينية في محافظات غزة الجنوبية.
- إلقاء الضوء على دور المرأة الريفية الفلسطينية ولاسيما الدور التنموي الذي تلعبه المرأة في محافظات غزةالجنوبية.
- التعرف علي مدى وصور المشاركة الاقتصاديةللمرأة الريفية في المشاريع التنموية بمحافظات غزةالجنوبية.
- دراسةأهم القيود والمشاكل والتحديات التي تقف عائقا أمامممشاركة المرأة الريفية الفلسطينية بالعملية الإنتاجية.
- الخروج بمقترحات وتصورات تساعد في تنمية وتطوير الدور التنموي والاقتصاديللمرأةالريفية الفلسطينية في محافظات قطاع غزة الجنوبية.

1.4 أهميـة الدراسـة:

– تستمد هذه الدراسة أهميتها كونها تبحث في موضوع من المواضيع المهمة في المجتمع ألا وهو الدور التنموي والاقتصادي للمرأة الريفية الفلسطينية، حيث من خلال هذا الدور الذي تلعبه في تطوير وتنمية المجتمع جنبا إلى جنب مع الرجل.

– محاولة فهم العلاقة بين التحولات الدولية الجديدة التي مر بها المجتمع الفلسطيني ودور المرأة في عملية التنمية وبيان التغيرات التي طرأت على هذا الدور نتيجة تلك التحولات.

– تزخر الدراسات والأبحاث بالكثير من الأدبيات التي تتحدث عن المرأة، إلا أن خصوصية المجتمع الفلسطيني خاصة من حيث اتصافه بعدم الاستقرار تحتاج إلى مزيد من الدراسات التنموية في مجال المرأة ودورها في عملية التنمية الشاملة من خلال تفعيل الدور الذي تقوم به المرأة الفلسطينية داخل المجتمع.

– إن إجراء مثل هذه الدراسة على جانب كبير من الأهمية النظرية والتطبيقية حيث قد تساعد نتائجها في التعرف على نقاط القوة والضعف لمساهمة المرأة الفلسطينية على التنمية الريفية لأخذها في الاعتبار في تخطيط مشاريع تنموية جديدة للنهوض بالمرأة الريفية وتفعيل دورها في المجتمع المحلي.

– قد تساعد نتائج الدراسة بما سوف تخرج به من توصيات في فتح أفاق جديدة أمام الباحثين لإجراء المزيد من الدراسات في هذا المجال في محافظات أخرى.

1.5 فرضيات الدراسة :

بناء على ما تقدم من خلال مشكلة الدراسة حول دور المرأة الفلسطينية على التنمية الريفية في محافظات غزة الجنوبية، يمكن صياغة الفرضيات على النحو التالي:

1. تؤثر الخصائص الشخصية للمرأة الريفية (التعليمية والمهنية والاجتماعية والاقتصادية) على مساهمتها في العملية الإنتاجية.
2. يوجد تأثير سلبي للمعوقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والذاتية على قدرة المرأة الريفية في اتخاذ القرارات.
3. مساهمة المرأة الريفية في العملية الإنتاجية تحقق آثارا ايجابية لعملية التنمية.

1.6 متغيرات الدراسة:

– تم استخدام عدد من المتغيراتوالتي لها تأثير على التنمية الريفية وهذه المتغيرات عبارة عن متغيرات اسمية بما يتلاءم مع التحليل على البرنامج الاحصائي.

المتغير التابع:

التنمية الريفية (y).

التنمية الريفية وتقاس بمدى مساهمة المرأة في العملية التنموية، وقد تم التعبير عنها من خلال الإجابات عن طريق تقييم المرأةلمدى مشاركتها في المشاريع التنموية.

المتغيرات المستقلة:

1. **السن** x_1: ويقصد به عمر المبحوثة وقت إجراء الدراسة.
2. **الحالة الاجتماعية** x_2**:** ويقصد به الحالة الاجتماعية للمبحوثة وقت إجراء الدراسة وتم قياسهكمتغير اسمي.
3. **المستوى التعليمي** x_3 **:** ويقصد به عدد سنوات التعليم الرسمي التي أتمتها المبحوثة وفقا لأخر مستوى تعليمي وصلت إليه.
4. **الرضا عن الخدمات المقدمة في القرية** x_4 **:** ويقصد بها نظرة المبحوثة إلى الخدمات المقدمة في قريتها ومدى مقابلتها لتوقعاتها والاستفادة منها. وتم قياس هذا المتغير من خلال سؤال المبحوثةعن مدى رضاها عن الخدمات المقدمة بالقرية بسؤال واحد.
5. **الانفتاح الجغرافي** x_5 **:** وهو درجة تردد المبحوثة على القرى المجاورة والمراكز التي تحيط بقريتها والمحافظات الأخربوتم قياس هذا المتغير بسؤال المبحوثة من خلال زيارتها لهذه المراكز.

7. **الانفتاح الثقافي** x_6 **:** وهو تعبير عن إمكانية حصول المبحوثة على المعارف والخبرات العامة والمتعلقة بأنشطتها الإنتاجية من خلال مصادر المعلومات المتاحة وتم قياس هذا المتغير بسؤال المبحوثة عن مصدر المعلومات.

8. **الاتجاه نحو التحديث x_8 :** ويقصد به قدرة المبحوثة واستعدادها لتقبل المبتكرات والأفكار والممارسات الجديدة والحديثة في المجال الزراعي، وتم قياس هذا المتغير بسؤال المبحوثة عن اتجاهها نحو التحديث.

9. **المشاركة الاجتماعية غير الرسمية x_9:** ويقصد بها مدى إسهام المبحوثة في بعض الأنشطة الاجتماعية غير الرسمية مثل المشاركة في المشروعات التنموية، ومشاركة الأهل والجيران في العمليات الزراعية،وتبادل الآلات والمعدات الزراعية مع الجيران والأقارب، وتم قياس هذا المتغير بسؤال المبحوثة عن مدى مشاركتها الاجتماعية غير الرسمية .

10. **المشاركة الاجتماعية الرسمية في منظمات المجتمع x_{10} :** ويقصد به قدرة المبحوثة على أداء دورها في المجتمع من خلال عضويتها في المنظمات الاجتماعية الرسمية وحضور الاجتماعات ومحاولة التأثير في القرارات المتخذة والمشاركة في حل مشكلات المجتمع. وتم قياس هذا المتغير من خلال سؤال المبحوثة عن مدى مشاركتها في المنظمات الاجتماعية الرسمية.

11. **المهارات والقدرات الخاصة x_{12}:** ويقصد بها درجة إجادة المبحوثة للقيام بإحدى المهارات التالية:(الخياطة والتفصيل والحياكة والتطريز، الطهي، حفظ الأغذية، المخبوزات، تربية الدواجن، تربية الأغنام والماعز، تصنيع الألبان والاجبان، إدارة المشروعات الصغيرة، تسويق).

12. **الاعتمادية x_{13} :** ويقصد بها درجة اعتماد المبحوثة على أفراد آخرين سواء (الأهل، الحكومة، أوغيرهم من أفراد المجتمع).

– العوامل الأخرى المؤثرة (الخطأ العشوائيe).

1.7 منهجية الدراسة:

تتمثل منهجية الدراسة في منهجية جمع وتحليل البيانات، كما يلي:

أولا: منهجية جمع البيانات:

تم الحصول على البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة من المصادر الثانوية والأولية، على النحو التالي:

أ. المصادر الثانوية: تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت الموضوع، والدوريات والمقالات والتقارير.

ب. المصادر الأولية: تم تصميم إستبانة كأداة رئيسية للبحث توزع على المناطق الجنوبية بقطاع غزة(خانيونس – رفح)، تدور محاورها حول فرضيات وأهداف الدراسة .

ثانيا: منهجية تحليل البيانات

- المنهج الوصفي والذي من خلاله تم جمع المعلومات من مصادرها المختلفة ويخضعها بعد ذلك للتمحيص والتدقيق، ويقوم هذا المنهج بوصف المشكلة موضوع البحث والدراسة النظرية لدور المرأة الفلسطينية على التنمية الريفية.
- بالإضافة إلى اتباع **المنهج التحليلي** وذلك باستخدام نموذج قياسي ودلالات إحصائية لاختبار فرضيات البحث لتوضيح العلاقة الحقيقية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة للتحقق من مدى صحتها.

1.8مجتمع وعينة الدراسة :

1.8.1مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من المناطق الريفية لمحافظات قطاع غزة الجنوبية وتشمل كلا من:-

- محافظة خانيونس.
- محافظة رفح.

1.8.2 عينة الدراسة

تم توزيع الاستبانة على عينة قصدية تمثل مجتمع الدراسة للحصول على معلومات خاصة بالتنمية الريفية في فلسطين ودور المرأة في تحقيق التنمية الريفية ويتكون حجم العينة **من (130) سيدة في محافظات قطاع غزة الجنوبية** (خانيونس – رفح) وقامت الباحثة بجمع الاستبيانات التي تم توزيعها على المبحوثات في المحافظات الجنوبية من قطاع غزة.

1.9 مفاهيم الدراسة الأساسية:

- **المرأة الريفية:** هي المرأة التي تعيش في الريف وتعمل في المجال الزراعي والنشاطات الحرفية داخل الريف.
- **التنمية الريفية:**مفهوم التنمية الريفية يتجاوز النهوض بالقطاع الفلاحي ليشمل قطاعات اقتصادية لها صلة بالزراعة. بل إنه يتضمن تنمية الإنسان والموارد الطبيعية في آن واحد،وتحقيق الرفاه و العدل الاجتماعي للسكان الريفيين.
- **المشروعات التنموية:** هي المشروعات الاقتصادية التي تؤثر على البيئة المحلية بشكل ايجابي سواء من الناحية الإنتاجية أو التأثير على العمالة.

1.10 الدراسات السابقة

نظر لأهمية الدراسات السابقة في تحديد الدراسة نحو تحقيق أهدافها علاوة على تحقيق التكامل بين تلك الدراسات وبين الدراسة الحالية القريبة من موضوع الدراسة، فقد وجدت الباحثة وفرة من الدراسات، تناولت دور المرأة تجاه قضايا المرأة والتنمية.

تم عرض الدراسات وفقا لتسلسلها من الأحدث إلى الأقدم على النحو التالي:

أولا: الدراسات المحلية:حاولت الباحثة جمع الدراسات المحلية التي تناولت موضوع المرأة والتنمية، وجدت الباحثة وفرة من الدراسات المحلية التي تناولت هذا الموضوع من قبل الباحثين في الأراضي الفلسطينية، سواء بشكل مباشر او بشكل غير مباشر على النحو التالي:

1. أبو رحمة،(2014)، "واقع النساء صاحبات المشاريع الصغيرة في قطاع غزة".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع النساء صاحبات المشاريع الصغيرة في قطاع غزة وما هي التحديات والفرص المتاحة أمام النساء صاحبات المشاريع الصغيرة.

اعتمد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي التحليلي لوصف الظواهر والأحداث المعاصرة، واعد الباحث إستبانة للحصول على البيانات حيث اعتمد على طريقة العينة العشوائية ، وتم

توزيع (98)إستبانة على مجتمع الدراسة المستهدف من صاحبات المشاريع الصغيرة في قطاع غزة، وتمثل المشاريع الصغيرة التي لا زالت على رأس عملها فترة انجاز الدراسة في (5) محافظات في قطاع غزة.

واهم النتائج التي توصل إليها الباحث: أن أكثر المشاكل والصعوبات التي تواجه صاحبات المشاريع الصغيرة هي مشاكل انقطاع التيار الكهربائي ونقص الوقود بنسبة (90%)، وعدم وجود سياسة تشجيعية على المستوى الوطني للنساء لإقامة مشاريعهن الصغيرة، وأيضا توصلت الدراسة إلى أن التدريب يؤثر ايجابيا وبشكل واضح على المشاريع الصغيرة للنساء بقطاع غزة، كما أن هناك تغير ايجابي ملحوظ في ثقافة المجتمع الفلسطيني حول حرية المرأة ومشاركتها في العمل.

2. **أبو منديل،(2014)، "واقع التمكين الاقتصادي للمرأة في قطاع غزة".**

تناولت هذه الدراسة واقع التمكين الاقتصادي للمرأة في قطاع غزة ومؤشراتها والعقبات السائدة.

استخدم الباحث في دراسته المنهج الوصفي التحليلي الذي يظهر أهم خصائص العينة، ويتكون مجتمع الدراسة من الفلسطينيات المقيمات في قطاع غزة ويتراوح أعمارهن ما بين(**18–60**) سنة، أما عينة الدراسة تكونت من(348) إستبانة تم توزيعها على النساء صاحبات المشاريع من جميع مناطق قطاع غزة، وتم تفريغ الاستبيانات باستخدام برنامج الإحصائي(**spss**)للوصول إلى نتائج الدراسة.

من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن القروض المقدمة من مؤسسات التمويل النسوية غير مشجعة لأسباب عديدة منها صغر حجم القرض وارتفاع سعر الفائدة وكذلك الإجراءات البنكية المعقدة من أهم الأسباب والعوائق أمام النساء في القدرة للحصول على الخدمات المالية، وكذلك أظهرت نتائج الدراسة انه ما تزال ظاهرة حرمان المرأة من الميراث موجودة في المجتمع الفلسطيني بقطاع غزة، حيت يجري في بعض الأحيان استغلال المرأة وإجبارها على التنازل عن حقها في الميراث بطرق مختلفة.

3. أبو طه، (2012)، " دور المرأة الفلسطينية في التشاركية السياسية والاقتصادية".

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن دور المرأة في المشاركة السياسية والاقتصادية ومجالات مساهمة المرأة الاقتصادية في المجتمع الفلسطيني.

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج التاريخي المقارن لما تفرضهالظاهرة – محل البحث– من ضرورة رصد المتغيرات عبر حقب زمنية.

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على أدوات ومنهجيات متعددة منها(المسح الميداني، المقابلات المركزة على البؤر الحوارية).

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: المساهمات الاقتصادية للمرأة الفلسطينية كانت محدودة ، كما أبرزت الدراسة أن أزمة إغلاق المعابر والحواجز وتصاعد وثيرة العدوان الإسرائيلي أثرت على النساء بدرجة مباشرة، وبينت الدراسة أن المرأة الفلسطينية ليس بمعزل عن المتغيرات العالمية والإقليمية حيث تشابهت وضعية المرأة في كثير من البلدان.

4. العجلة، (2012)، "المشاركة الاقتصادية للمرأة الفلسطينية – المؤشرات والمحددات"

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل ومناقشة أوضاع المرأة في سوق العمل الفلسطيني، من اجل إبراز التحديات والمعوقات التي تواجهها، وبشكل أساسي مناقشة أسباب تدني مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي.

استخدم الباحث المنهج العلمي الوصفي والتحليلي في توصيف ظواهر البحث ومتغيراته وتحليل هذه الظواهر والوصول إلى تفسيرات للواقع الذي تقدمه استنادا إلى الأصول النظرية، بالإضافة إلى إجراء التحليل المقارن سواء على المستوى الزمني او على المستوى المكاني للأراضي الفلسطينية استخدمت الدارسة كافة المؤشرات المعتمدة لتحليل سوق العمل، مثل تطور حجم القوى العاملة، ونسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة، وتوزيع القوى العاملة . هذا إضافة إلى استعراض لتطور معدلات البطالة بين صفوف النساء وأوضاع المرأة في سوق العمل غير المنظم. وبناء على أهداف الدراسة والتحليلات والمناقشات، فقد تم استخلاص نوعين من

النتائج: على مستوى المؤشرات وعلى مستوى المحددات، فقد أكدت كافة المؤشرات المستخدمة في تحليل سوق العمل على إحراز تقدم ملحوظ في أوضاع النساء ولكنه محدود ولا يتناسب مع مؤهلاتها وإمكاناتها. على صعيد المحددات فقد توصلت الدراسة إلى أن هناك نوعان من العوامل المؤثرة في محددات المشاركة، العوامل المؤثرة في الطلب على عمالة النساء مثل ارتفاع معدلات البطالة، نمط التنمية السائد، اما العوامل المؤثرة في عرض عمل النساء فتتمثل في تخصصات معينة تتوافق مع التوجهات الاجتماعية السائدة التفرغ لأعمال المنزل، الرغبة في أنواع محددة من المهن التي تتلاءم مع النساء ودورها التقليدي.

5. **الفليت، (2011)، "المشاريع الصغيرة في غزة ودورها في التنمية الاقتصادية".**

الهدف الرئيسي لهذه الدراسة دور المشاريع الصغيرة في التنمية الاقتصادية وتم التعرف على مدى ما تحققه هذه المشاريع من الاكتفاء الذاتي لبعض السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع. وقد استخدم الباحث في دراسته المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج السلعي والذي يعتبر جزء من المنهج الموضوعي، والمنهج الحرفي. وتم تحليل الاستبانة من خلال وسيلة تحليل البيانات وتتمثل في البرنامج الإحصائي.

توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج : أن التدريب يؤثر ايجابيا وبشكل واضح على المشاريع الصغيرة ويؤدي إلى نجاحها ووجود أكثر من طرف حكومي وغير حكومي يعمل في هذا المجال بدون تنسيق أو توحيد للأدوار وعدم توفر نظام موحد ينظم آليات عمل القطاع الإنتاجي الصغير وسياسات الإقراض والسياسات الضريبية والتشجيعية ، كذلك سياسات للمفاهيم واليات العمل وخدمات الإرشاد.

6. **ميخائيل،(2011)، "التطلع قدما وتطوير المؤسسات السيادية وإيجاد اقتصاد فلسطيني مستدام".**

Looking ahead: Developing Sovereign instigation and Creating sustainable Palestinian economy.

قدمت هذه الورقة البحثية في عرضها التحليلي أهمية المرأة الفلسطينية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وخلصت إلى أن المرأة تلعب دورا متكاملا مع الرجل في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين سواء في القطاع الرسمي أو غير الرسمي وفي كل من المناطق

الحضرية والريفية وضمن إطارها الأسري. وأشارت إلى هيمنة المرأة على القطاع الاقتصادي غير الرسمي، الأمر الذي لا تظهره في العادة الإحصاءات الرسمية وأشارت الدراسة إلى العوائق الكثيرة التي تواجه المرأة في عملها. كإضافة لعبء المسؤولية عن تربية الأولاد فهي تواجه التمييز في التوظيف ودفع أجور اقل، كما هي اقل حظا من ناحية التدريب المهني والفني لممارسة الأعمال. وكل هذه العوامل المتقدمة تحد بطبيعة الحال من قدرات المرأة في التمكين الاقتصادي.

وأبرزت الدراسة مساهمة المرأة في القطاعات المختلفة خاصة قطاعي الخدمات والزراعة، حيث تقدر نسبة النساء العاملات في هذين القطاعين(61.8%،21.4%) وعلى التوالي، حيث تعمل 8.1% في قطاع التجارة والفنادق و(7.5%) في الصناعة و(9%) في قطاع الاتصالات.

7. أصالة، (2010):" التمكين الاقتصادي للمرأة في الضفة الغربية، فلسطين"

ASALS, (2010), " Women's Economic Empowerment in the West Bank, Palestine".

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة تطبيق المفهوم العالمي لتمكين المرأة على الحالة الفلسطينية أخذة بعين الاعتبار الظروف الموضوعية الخاصة بسبب وجود الاحتلال الإسرائيلي.

حددت الدراسة مفهوم التمكين من خلال مؤشرات الفرص الاقتصادية المتاحة للمرأة من خلال التوسع في التشغيل والمبادرة في المشروعات والعمل المنتج، وفرص الحصول على التمويل، ومؤشر الحالة القانونية والحقوقية من خلال تحسين قدرات المرأة في الملكية والميراث، ومؤشر المشاركة في صنع القرار الاقتصادي.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي يعتمد على كل من المسح الإحصائي والمقابلات، وذلك لفحص أداء هذه المؤشرات، تكونت عينة الدراسة من (199) امرأة لا تملك مشروعات، وعينة من(94) امرأة تعمل في مشروعات منظمات نسوية، أجريت الدراسة في خمس محافظات في الضفة الغربية هي(جنين ونابلس ورام الله وبيت لحم والخليل).

خلصت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها:أن العمل الكامل والعمل الذاتي أكثر أشكال العمالة بين الإجابات، فالعمل الذاتي كان الأعلى في محافظات الخليل ونابلس وجنين، حيث أن نسبة16.3% من النساء اخترن التوجه المهني بأنفسهن، والسبب للعمل الذاتي تتمثل بكل من تكملة دخل الأسرة(24.7%) ودخل أساسي للعائلة بنسبة(23.7%)، ومتابعة مجال المهنة بنسبة(21.5%)، وزيادة الدخل بنسبة(21.5%)، وعدم القدرة على إيجاد وظيفة بنسبة(5.4%). كما أظهرت الدراسة أن نسبة(40.7%) من النساء يشعرن بالاستقلالية و(25.6%) يشعرن بالثقة بالذات بينما(23.6%) وجدن أنفسهن يعتمدن على الزوج. وكذلك اتضح من خلال هذه الدراسة أن نسبة (78.3%) من الإجابات تشير إلى أنهن ليست بأعضاء في أي من منظمات المجتمع، كما لوحظ أن النساء اللواتي يملكن عمل كامل بنسبة(27.3%) أو عمل جزئي بنسبة(34.8%) أو عمل ذاتي بنسبة(22.4%) هي في الغالب الأكثر ميلا للعضوية في المؤسسات المجتمعية.

8. عفانة، (2010)، "استراتيجيات التنمية المستدامة للأراضي الزراعية في الضفة الغربية" محافظة طوباس كحالة دراسية.

هدفت الدراسة الى تحديد المعوقات التي تعيق تنمية الأراضي الزراعية في محافظة طوباس ووضع استراتيجيات تعني بالحفاظ على تلك الأراضي وتحقيق الاستخدام الأنسب والمستدام لها ، تأخذ بالاعتبار الأهمية الزراعية للمحافظة، بالإضافة إلى المشاكل والتحديات التي تواجهها.

اعتمدت الدراسة في منهجها على المنهج الوصفي، كما استخدمت بعض أدوات البحث العلمي مثل الاستبيان الذي وزع على عينة من المزارعين والعاملين في قطاع الزراعة وكذلك المقابلات بالمحافظة مع عدد من المعنيين في الجهات ذات العلاقة.

أظهرت نتائج الدراسة إلى وجود تناقص في مساحة الأراضي المزروعة في محافظة طوباس في الأعوام السابقة ، على الرغم من تنوع الأراضي الزراعية فيها وملاءمتها لمعظم الأنماط الزراعية.

أيضا أشارت الدراسة إلى وجود توجه نحو الاستخدام الدائم للأراضي الزراعية بدل الاستخدام المؤقت، وان هناك زيادة بالزراعة البعلية أكثر من المروية .كما أظهرت إلى وجود ضعف في المستوى الإرشاد الزراعي ووعي المزارعين بتقنيات الزراعة المستدامة .كذلك أشارت النتائج إلى أن واقع وإمكانيات التنمية الزراعية المستدامة في المحافظة متوسط نسبيا، وهو يواجه بعض مشاكل والتحديات.

9. قشوع، (2009)، "استراتيجيات التنمية الريفية المتكاملة في الأراضي الفلسطينية– حالة دراسية منطقة الشعراوية " محافظة طولكرم".

هدفت هذه الدراسة الى وضع استراتيجيات ملائمة للتنمية الريفية المتكاملة ، تعمل على تطوير التجمعات السكنية في المنطقة، وجذب الاستثمار إليها واستغلال إمكانياتها من اجل تحقيق الأمن الاقتصادي ورفع مستوى معيشة المواطنين ورفاهيتهم وتحسين مستوى الخدمات، .كما تناولت الإمكانات والفرص في المنطقة في ضوء المعلومات والبيانات المتوفرة عن التجمعات السكنية في منطقة الشعراوية في شمال محافظة طولكرم.

اعتمدت الدراسة بشكل أساسي على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام أدوات المسح الميداني والمقابلات الشخصية مع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في منطقة الدراسة بشكل خاص ومحافظة طولكرم بشكل عام.

أظهرت نتائج الدراسة مدى الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة الشعراوية وكذلك خصائصها الطبيعية والديموغرافية من حيث موقعها الجغرافي ووقوعها على اكبر حوض مائي.

أيضا أشارت النتائج بان هذه المنطقة تعاني من مشاكل اقتصادية وفيزيائية وسياسية نتيجة إقامة جدار الفصل العنصري على أخصب أراضيها مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة في المنطقة.

10. شبانة، الصالح، (2008) " تحديات مشاركة المرأة الفلسطينية في سوق العمل والتدخلات المطلوبة".

تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على المؤشرات الحالية لمشاركة النساء في سوق العمل الفلسطيني، وإبراز السمات الأساسية للقوى العاملة النسوية من اجل رصد وتحليل واقع مشاركة

المرأة في عملية الإنتاج وأدائها في سوق العمل والظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تحيط بعمل المرأة في الأراضي الفلسطينية. واقتراح التدخلات المطلوبة على مستوى السياسات لتمكين المرأة من المشاركة في سوق العمل بشكل فاعل.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في محاولة فهم واقع المشاركة النسوية في سوق العمل الفلسطيني والعوامل التي تؤثر في هذه المشاركة، وتم استخدام عينة قصديه وهي عينة المجموعات البؤرية، حيث تكون مجتمع الهدف من جميع المراكز والمؤسسات العاملة في مجال المرأة في الأراضي الفلسطينية.

أظهرت نتائج الدراسة أن أسباب تدني مشاركة النساء في سوق العمل يتركز في أربعة مجموعات رئيسية مرتبطة بالبيئة الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية، وقدرة استيعابها للأيدي العاملة، الأطر القانونية، ظروف العمل، والعوامل الاجتماعية والثقافية.

11 . **الجوراني، (2005)، " الدور الاجتماعي والاقتصادي للمرأة الريفية في قطاع غـزة" .**

هدفت هذه الدراسةإلى إبراز الدور الذي تلعبه المرأة الريفية في قطاع غزة في مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية المختلفة.

وقد استخدم الباحث منهج الأسلوب الوصفي التحليلي بتعابير كمية وكيفية وذلك لصعوبة استخدام المنهج التجريبي في البحوث الإنسانية. واهم النتائج الأساسية التي توصلت إليها الدراسة هي أن نسبة مساهمة المرأة الريفية في الإنتاج الحيواني بلغت (70.4)% وأما نسبة مساهمة المرأة في الإنتاج النباتي بلغت (74.4)%، وأوضحت النتائج أن المرأة الريفية تلجأ إلى مصادر متعددة للحصول على المعلومات منها على الأغلب الزوج والوالدة والمرشد الزراعي، كما بينت النتائج أن الغالبية العظمى من الريفيات يعملن في المزارع المنفصلة عن المنزل.

ثانيا: الدراسات العربية:

1. العزاوي، (2012)، " تمكين المرأة الريفية في التنمية المستدامة في ريف محافظة بغداد".

هدفت هذه الدراسة بصفة رئيسية التعرف على مستويات التمكين الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والمهني للمرأة الريفية في التنمية المستدامة في ريف محافظة بغداد.

وأجريت الدراسة في محافظة بغداد وذلك لتميزها بوجود اكبر نسبة من النساء الريفيات العاملات اللاتي يمثلن مختلف شرائح المجتمع العراقي.

اعتمد الباحث في الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لجمع البيانات حول تمكين المرأة الريفية في التنمية الريفية، **تم جمع البيانات باستخدام** الاستبيان بالمقابلة الشخصية للمبحوثات، و**تم الاستعانة بحزمة البرامج الإحصائية**، واستخدمت الدراسة برنامج (SPSS) في إدخال وتحليل بيانات الدراسة.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: إصدار القرارات التي تساهم في زيادة مشاركة المرأة في العمل التنموي، إضافة إلى إقامة المشروعات التي تساهم في رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للمرأة، وكذلك يستلزم تمكين المرأة وضع برنامجا اجتماعيا سياسيا شاملا يهدف إلى تطوير دور مؤسسات التنشئة للوصول بالمرأة إلى مستوى يليق بمكانتها في المجتمع، والعمل على دعم الثقة لدى المرأة العراقية من خلال توفير كافة الإمكانات التي تساعدها على تطوير المهارات والقدرات التي تمتلكها في شتى المجالات ، إضافة إلى فتح مجالات المساهمة أمامها في المجتمع وإشعارها أن أهم عامل في النجاح هو الإرادة والعزيمة والرغبة في التغيير الايجابي المقترن بمهارات وخبرات من شأنها أن تنقل المرأة إلى مستوى أخر من الأداء بما يتناسب وتقاليد المجتمع العراقي.

2. المطيري،(2010)، " فاعلية دور المرأة في المجتمع المدني العراقي"(دراسة ميدانية في المنظمات النسوية).

الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو التعرف على دور المرأة العراقية في مؤسسات المجتمع المدني العراقي، وما يمكن أن تقدمة المرأة إلى المجتمع واهم المعوقات التي تحد من مشاركتها الفاعلة في هذهالمنظمات ومن خلال هذه الدراسة تم الكشف عن طبيعة العلاقة بين المرأة والمجتمع المدني من خلال تعريف مفهوم المجتمع المدني ومراحل نموه عالميا وعربيا ومحليا ومعرفة الدور الذي يمكن أن تلعبه المرأة في مؤسسات هذا المجتمع ، والتي تعتمد على بعض المتغيرات الأساسية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية.وقد تم استخدام ثلاثة منهاج هي منهج المسح الميداني، المنهج التاريخي، المنهج الإحصائي،أخذت عينة الدراسة بطريقة عشوائية لـ(15) منظمة نسويه من مجموع (30) منظمة، حيث تم جمع المعلومات من هذه العينة بطريقة الاستبيان ومن ثم تمت معالجتها إحصائيا.تم التوصل إلى عدد من النتائج: تبين أن فاعلية المرأة محدودة في مؤسسات المجتمع المدني بصورة عامة ، نتيجة لعدة عوامل منها تدخل الدولة في عمل هذه المؤسسات وتأثير العادات والتقاليد ووجود بعض المعوقات

كتدهور الوضع الأمني وعدم وجود مكان ثابت ودائم لهذه المنظمات ، بالإضافة إلى عدم كفاية البرامج المقدمـــة في هــذه المنظمات للنهوض بواقع المرأة، وعلى الرغم من هذه المحدوديـــة استطاعت منظمات المجتمع المدني النسوية أن تكون قوه ضاغطة في قرارات سياسية مهمة أن يكون لها إسهام ملموس في الخطط التنموية للدولة.

3. النمري، (2009)، " التنمية الريفية بمنطقة الباحة " واقع أمل وأفاق .

تناولت هذه الدراسة التنمية الريفية بمنطقة الباحة والعقبات التي تواجهها والايجابيات لهذه التنمية ودور المؤسسات المعنية بتنفيذ متطلبات التنمية الريفية بجميع أصنافها.

وقد طبق في هذه الدراسة أسلوب التحليل الوصفيوالذي يعمل على جمع المعلومات من مصادرها المختلفة ويخضعها بعد ذلك للتمحيص والتدقيق، ويقوم هذا المنهج بوصف المشكلة موضوع البحث والدراسة النظرية.

وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن الآفاق وتصورات تنمية المنطقة أضحت مطلبا أساسيا وضروريا ومن ثم لابد من النزول إلى واقع الناس بهذه المنطقة من اجل ملامسة وضعيتهم الاجتماعية والاقتصادية بمعنى ضرورة الإنصات إلى هؤلاء، والى أرائهم ومواقفهم ونظرتهم للأشياء، للوصول إلى تنمية ريفية حقيقية، وأيضا هناك عوائق ومخاطر تواجه التنمية الريفية ما تتعرض له البيئة من الاستغلال المفرط للثروات المعدنية والمائية، وكذلك تعاني المنطقة من ضعف مستوى البنية التحتية.

4. المغازي، (2007)، " المرأة الريفية في محافظة دمياط " دراسة في جغرافية السكان.

هدفت هذه الدراسة في الوصول إلى قضية المرأة الريفية وما تواجهها من مشكلات فيمحافظة دمياط، وكذلك إظهار حجم الفجوة ما بين المرأة الريفية والمرأة الحضرية، وما بين المرأة الريفية والرجل الريفي، وذلك في الماضي والحاضر.

منهج الدراسة وأساليبها استدعت طبيعة الموضوع ومحتواه العلمي ضرورة تعدد مناهج الدراسة، فقد اتبعت الدراسة المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي، والمنهج التفسيري، بالإضافة إلى

الأسلوب التحليلي، والأسلوب الكارتوجرافى وذلك عن طريق استخدام عدة برامج لنظم المعلومات الجغرافية.

أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة أن المرأة الريفية تتمتع بمحافظة دمياط بشخصية متميزةمتفردة تجعلها جديرة بالبحث والدراسة ، فهي امرأة متعددة الأدوار والمسئوليات ،عظيمة التأثير، واسعة الطموح ، على الرغم من بساطة الحياة التي تعيشها وصعوباتهافي أحيان كثيرة.

5. **مصطفى، (2007)، "دور المرأة الريفية في تنمية اقتصاد الأسرة".**

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه المرأة الريفية بولاية جنوب دارفور في التنمية الاقتصادية العائلية وذلك من خلال البحث في وضعها الاجتماعي و الإقتصادي وكشف المشاكل التي تعيقها من أداء دورها بكفاءة. بالإضافة إلى الاضطلاع على مختلف أنواع الأنشطة التي تؤديها المرأة الريفية في جنوب دارفور تساهم بصورة مباشرة ومؤثرة في اقتصاد الأسرة.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي الذي يظهر أهم خصائص العينة المدروسة، **وقد استخدمت الدراسة المقابلات الشخصية كأداة لجمع البياناتمن مجتمع الدراسة** الذي أخذت منه عينة عشوائية تكونت من (**100**) امرأة ريفية، وطبقت الدراسة في قريتين بولاية جنوب دارفور هما(موسيه) و(دومايا).

وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية: رغم ارتفاع معدل انتشار الأمية والتخلف عن مواكبة العصر بين الريفيات إلا أنها مازالت تسهم بصورة أساسية في تغطية النفقات العائلية. وكذلك أن المرأة الريفية نادرا ما تكون مالكة للأرض رغم دورها الأكبر في العمل الزراعي، وأيضا عدم توفر قاعدة معلومات وبيانات أساسية ومرد ذلك لقلة البحوث والدراسات المتصلة بأوضاع المرأة.

6. عباس، (2003)، " برامج التنمية الريفية وعلاقتها بواقع المرأة اليمنية " دراسة اجتماعية تطبيقية لقرى تهامة.

هدفت هذه الدراسة بصفة رئيسية التعرف على واقع المرأة الريفية عن طريقتحليل مساهمة برامج التنمية في تطوير المرأة الريفية وتحسين دورها في ميدان العمل وكذلك إبراز دور المرأة المتعلمة

والوظائف الجديدة التي تقوم بها بعد أن حصلت على شهادات تعليمية وساهمت في العمل بالريف معرفة الأدوار الجديدة للمرأة الريفية بعد دخول التنمية الحديثة إلى القرية.

اعتمدت الدراسة في منهجها على المنهج التاريخي والمنهج الوصفي حيث تم النزول إلى ((وادي مور)) واختيار ثلاثة قرى منها كمكان لتطبيق الدراسة.

وتمت الاستعانة في جميع المعلومات بالأدوات التالية (استمارة الاستبيان – المقابلات– الملاحظة والمشاركة – دراسة الحالة).

وتوصلت الدراسة إلى أن المرأة تتمتع بوعي وإدراك لمشاكلها ومتطلباتها وهي تواقة إلى التخلص من عزلتها ومن الحرمان الذي تعيشه وهذا يسهم في التنمية المحلية وخاصة مع إتاحة فرص التعليم لها، من الدراسة الميدانية اتضح للباحثة أن الزراعة لم تعد المهنة الوحيدة في القرية وأن هناك منهن بدأت تدخل مجتمع البحث، وكذلك لازالت الهجرة من المشاكل المعيقة في تنمية القرية وهي ظاهرة سلبية على المجتمع الذي هو بحاجة إلى دفعة قوية في العمل.

7 . حجازي، (2003)، " المرأة الريفية في القطاع غير الرسمي – دراسة ميدانية في القرى الصحية في الريف العربي السوري".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على عمالة ووضع المرأة في القطاع غير الرسمي حيث أنها تشكل النسبة العظمى من قوة العمل النسائية السورية، وتناولت الدراسة أبعاد وجود المرأة في القطاع غير الرسمي من خلال توصيف عمل المرأة في هذا القطاع وخصائص النساء العاملات من النواحي الاجتماعية والمهارية والعمرية ، وأسباب ارتفاع عدد النساء العاملاتفي هذا القطاع.

وتمثل مجتمع الدراسة في القرى الصحية البالغ عددها 113 قرية أما عينة الدراسة فكانت 32 قرية بنسبة تقدر بحوالي (28.3%) .

واعتمد الباحث في الدراسة على استخدام أسلوب العينة بأكثر من طريقة من طرائق سحب العينات العشوائية. وتم التوصل من خلال الدراسة إلى نتيجة هامة أن القطاع غير الرسمي

يشكل المجال الرئيسي لعمل السكان في الريف نظرا للوجود القليل لشركات القطاع العام وحتى شركات القطاع الخاص المنظمة في الريف وهذا ما أكدته نتائج العينة حيث بلغت نسبة العاملين في القطاع الرسمي 58% من المشتغلين الذكور و80% من المشتغلات الإناث.

8. فايز(2001)، "المرأة وتنويع مصادر دخل الأسرة الريفية" دراسة ميدانية في قرى بني حميدة – محافظة مأدبا.

هدفت الدراسة إلى التعرف على خصائص المرأة الريفيةومصادر دخل أسرتها، بالإضافة إلى معرفة دور المرأة الريفية في تنويع هذه المصادر،والتعرف بالتالي على مكانة المرأة الريفية الاجتماعية داخل الأسرة في المجتمعالمحيط بشكل عام.

وقد طبق في هذه الدراسة أسلوب التحليل الوصفي، الذي يظهر أهم خصائص العينة من خلال: التكرارات والنسب، والمعدلات، والمتوسطات والجداول المتقاطعة التي توضح العلاقة بين المتغيرات المستقلة وبين المتغيرات التابعة، بالإضافة إلى استخدام الأشكال والرسوم البيانية، والاختباراتاللازمة.

وقد استخدمت الدراسة الاستبانة كأداة لجمع البياناتمن مجتمع الدراسة الذي أخذت منه عينة تكونت من (250) سيدة، وتم اخذ هذه العينة بطريقة العينة العشوائية المنتظمة.

وخلال النتائج أظهر التحليل وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مكانة المرأة العاملة وغير العاملة في قرى بني حميدة، كما تبين وجود فروق إحصائية بين مكانة المرأة في المشروع وبين العاملات في قطاعات أخرى من ناحية وبين غير العاملات من ناحية أخرى.

9. ناصر،(1997)، " المرأة الريفية العربية ودورها في الإنتاج – دراسات ريفية – حضرية مقارنة".

تناولت هذه الدراسة المحددات التي تعوق المرأة العربية جزء من القوة العاملة – من ممارسة دورها في سوق العمل ومن ثم التنمية الشاملة.

استعانت الباحثة في هذه الدراسة على أسلوب المقارنة والاعتماد على الدراسات والبيانات الإحصائية المتاحة حول عمالة المرأة عامة والمرأة العربية خاصة.

وبينـت هـذه الدراسـة أن المرأة الريفيـة تعد بحـق العمـود الفقري للاقتصـاد الريفـي ، أمـا المـرأة الحضـرية خاصـة فـي منطقـة الخلـيج العربـي فـان الخصـائص الاقتصـادية والاجتماعيـة والديموغرافيـة والثقافيـة للطفرة النفطيـة قد أثرت بشكل واضـح علـى تطلعـات وتوجهـات المـرأة الخليجية نحو اشتغالها خارج المنزل.

وبينت الدراسة أن هناك قهر اقتصادي واجتماعي يقع على المرأة الريفية بصفة خاصة، فهي عاملة منتجة وتساعد في دخل الأسرة ، إلا أنها لا تعد من القوى العاملة نظرا لعدم حصولها على اجر نظير عملها ، كذلك فهي محرومة من كافة الحقوق الاقتصادية الممنوحة للمرأة العاملة باجر.

ثالثا: الدراسات الأجنبية:

1. Bradshaw, Castellino, and Diop(2013),Women's role in development: Overcoming the constraints.

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أهمية المرأة في التنمية وتحديد أهم العوائق التي تواجه مشاركتها في التنمية.

استخدمت الدراسة منهجا تحليليا في تقييم دور المرأة في السبعينيات وحتى مطلع الألفية الثانية. أعطت الدراسة دليلا على زيادة أهمية دور المرأة في التنمية على المستوى العالمي عبر الفترات الزمنية، وحددت الدراسة العديد من العوائق التي لازالت تواجه مشاركة المرأة في التنمية، ومنها قضايا الاستثمار في تعلم المرأة والعدالة المتاحة لدخول المرأة لموارد الأسرة واثر الدين على الثقافة على سلوك ومشاركة المرأة وقدرتها على الحركة نحو العمل والعنف الذي يواجه المرأة والتمييز في الأجور ووضع الإنجاب وقدرتها في التأثير عليه وقدرتها على عمل مقابل اجر وغيرها من العوامل.

2. ESCWA,(2012), "Addressing Barriers to Women's EconomicParticipation in the Arab Region.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوائق التي تواجه المشاركة الاقتصادية لمشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية بالمنطقة العربية . استخدمت الدراسة منهجا تحليليا وصفيا معتمدة على إحصاءات البلدان العربية الرسمية . حددت الدراسة أهم العوائق التي تواجه مشاركة المرأة في الحياة

الاقتصادية وهي عوائق تتعلق بالسياسات التي تهمل دور المرأة في العديد من الجوانب الاقتصادية وعوائق اجتماعية تمنع المرأة في توسيع اتجاهاتها في التعلم والعمل والمشاركة، وعوائق تتعلق بالمنظمات والتشريعات والتي تظهر تحيزا اتجاه المرأة ولا تحمي مشاركتها على نحو فاعل، وخلصت الدراسة إلى العديد من التوصيات التي تعالج هذه العوائقوتحد منها.

3. Mammen and Paxon، (2000)، "Women's work and Economic".

الثمانينيات لاستقصاء العلاقة بين التنمية الاقتصادية والعديد من المؤشرات حول وضع المرأة ومنها الاستثمار في التعليم، المشاركة في القوى العاملة، المشاركة بالعمل مقابل أجر وخصوبة الإنجاب.

أظهرت الدراسة أنماطا مختلفة من النتائج من أهمها: مع التباين الكبير بين الأقطار وبين المناطق في داخل هذه الأقطار إلا أن كل من البيانات على المستوى الفردي للأقطار وبين الأقطار تظهر أن مشاركة المرأة في القوى العاملة أولا تنخفض وبعد ذلك ترتفع مع عملية التنمية. فالمرأة تتحرك في العمل بمشروع العائلة أو الأسرة للعمل كأجيرة وذلك مع زيادة الدخل. وكذلك إنجاب المرأة ينخفض مع زيادة الدخل، وأيضا الفجوة بين الجنسين الذكور والإناث في التعليم تنخفض مع التنمية. كما ويظهر أن المستويات التعليمية للمرأة وكذلك للأزواج الرجال يعتبر من المحددات المهمة لعمل المرأة . وعلى مستوى رفاهية المرأة فانه يظهر أن النساء أفقر من الذكور لحد ما في العديد من الدول النامية حيث يملكن مستويات تعليم اقل، وفي بعض البلدان نسبة الوفيات بين النساء أعلى منها وسط الرجال وقدرتهن في الملكية والسيطرة على مقدرات الإنتاج أقل من الرجال. إلا انه بشكل عام فان مستويات أو مؤشرات الرفاهية تشير إلى أن رفاهية المرأة في المتوسط تزداد مع عملية التنمية مقاسة نسبيا او على نحو مطلق مقارنة بالرجال.

1.11 تعليق على الدراسات السابقة:

- ناقشت الدراسات السابقة العديد من الموضوعات التي تمثلت في الاتي:

1. دور المرأة في التنمية و مساهمتها الاقتصادية والسياسية والمجتمعية والتنمية بشكل عام.

2. العوائق والصعوبات التي واجهت المرأة والتي تحد من مشاركتها في التنمية.
3. حاولت هذه الدراسات إلى طرح ووضع الحلول لهذه العوائق التي تعترض مشاركة المرأة في التنمية.
4. أبرزت دور المرأة في تحقيق التنمية الريفية والدور الذي تلعبه في مختلف الأنشطة بين الأقطار المختلفة.
5. وتعتبر الدراسة الحالية محاولة لفهم واستقصاء الدور للمرأة في الريف الفلسطيني، واستخدمت الدراسة العديد من المتغيرات لتقييم العوامل المؤثرة في مساهمة المرأة الريفية على المشروعات التنموية، ومن خلال استعراض الدراسات السابقة اتفقت تلك الدراسات مع الدراسة الحالية في بعض النواحي، واختلفت في بعض النواحي، كما استفادت الباحثة من تلك الدراسات.

أولا/ اوجه التقارب بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

- **من حيث موضوع الدراسة وأهدافها:**

اتفقت الدراسة الحالية مع معظم الدراسات السابقة من حيث الأهداف، ومنها دراسة (ابو رحمة،2014) والتي هدفت الى التعرف على واقع النساء صاحبات المشاريع الصغيرة في قطاع غزة وما هي التحديات والفرص المتاحة امام النساء صاحبات المشاريع الصغيرة، ودراسة(ابو منديل،2014) التي هدفت الى واقع التمكين الاقتصادي للمرأة في قطاع غزة ومؤشراتها والعقبات السائدة، ودراسة (ابو طه،2012) والتي هدفت الى الكشف عن دور المرأة في المشاركة الاقتصادية ومجالات مساهمة المرأة الاقتصادية في المجتمع الفلسطيني، ودراسة (العجلة،2012) والتي هدفت إلى تحليل ومناقشة أوضاع المرأة في سوق العمل الفلسطيني من اجل إبراز التحديات والمعوقات التي تواجهها، ودراسة (الفليت،2011) والتي تهدف إلى دور المشاريع الصغيرة في التنمية الاقتصادية، ودراسة (شبانة، الصالح، 2008) والتي تهدف إلى تحليل واقع مشاركة المرأة في عملية الإنتاج وأدائها في سوق العمل والظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تحيط بعمل المرأة في الأراضي الفلسطينية، ودراسة (الجوراني، 2005) والتي تهدف إلى إبراز الدور الذي تلعبه المرأة الريفية في قطاع غزة في مختلف النواحي الاقتصادية

والاجتماعية المختلفة، ودراسة (العزاوي، 2012) والتي هدفت بشكل رئيسي إلى التعرف على تمكين المرأة في التنمية المستدامة، ودراسة (المطيري، 2010) والتي هدفت إلى التعرف على دور المرأة العراقية في مؤسسات المجتمع المدني، ودراسة (النمري، 2009) والتي هدفت هذه الدراسة التنمية الريفية بمنطقة الباحة والعقبات التي تواجهها والايجابيات لهذه التنمية، دراسة (المغازي،2007) والتي هدفت الوصول إلى قضية المرأة الريفية وما تواجهه من مشكلات في محافظة دمياط، ودراسة (مصطفى، 2007) والتي هدفت إلى تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه المرأة الريفية بولاية جنوب دارفور في تنمية اقتصاد الأسرة، ودراسة (عباس، 2003) والتي هدفت إلى التعرف على واقع المرأة الريفية عن طريق تحليل مساهمة برامج التنمية في تطوير المرأة الريفية وتحسين دورها في ميدان العمل، ودراسة (حجازي، 2003) والتي هدفت إلى التعرف على عمالة ووضع المرأة في القطاع غير الرسمي، ودراسة (فايز، 2001) والتي هدفت الى التعرف على خصائص المرأة الريفية وتنويع مصادر دخل الأسرة الريفية، ودراسة (ناصر، 1997) والتي هدفت إلى دراسة المحددات التي تعوق المرأة العربية من ممارسة دورها في التنمية الشاملة، ودراسة(**Bradshaw, Castellino, and Diop,2013**) والتي هدفت تقييم أهمية المرأة في التنمية وتحديد أهم العوائق التي تواجه مشاركتها في التنمية، ودراسة (الأسكوا، 2012) والتي تناولت العوائق التي تواجه المشاركة الاقتصادية لمشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية بالمنطقة العربية، دراسة (ميخائيل، 2011) والتي تناولت أهمية المرأة الفلسطينية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ودراسة(أصالة، 2010) والتي هدفت إلى تحديد مفهوم التمكين من خلال مؤشرات الفرص الاقتصادية المتاحة للمرأة في الضفة الغربية، ودراسة (Mammenand Paxon2000)، والتي هدفت الى استقصاء أثر التنمية الاقتصادية على عمل المرأة.

- **من حيث المنهج المستخدم في الدراسة:**

اتبعت الدراسة الحالية المنهج الوصفي والمنهج التحليلي حيث اتفقت مع العديد من الدراسات مثل دراسة (أبو رحمة،2014)، ودراسة (أبو منديل، 2014)، ودراسة (العجلة، 2012) ودراسة (الفليت، 2011)، ودراسة (عفانة، 2010)، ودراسة (قشوع، 2009)، ودراسة (شبانة والصالح، 2008)، ودراسة (الجوراني، 2005)، ودراسة (العزاوي، 2012)،

ودراسة (دراسة المغازي، 2007) ودراسة (مصطفى، 2007)، ودراسة (عباس، 2003)، ودراسة (حجازي، 2003)، ودراسة (فايز، 2001)، ودراسة (الأسكوا، 2012)، ودراسة(أصالة، 2010)، ودراسة (Mammenand Paxon,2000).

- **من حيث الأداة المستخدمة في الدراسة:**

اتفقت الدراسة الحالية مع العديد من الدراسات السابقة في استخدام الاستبانة كأداة للدراسة مثل دراسة(أبو رحمة،2014)، ودراسة (أبو منديل، 2014)، ودراسة (الفليت، 2011)، ودراسة (عفانة، 2010)، ودراسة (الجوراني، 2005)، ودراسة (العزاوي، 2012)، ودراسة (المطيري، 2010)،ودراسة (عباس، 2003)، ودراسة (فايز، 2001)، ودراسة (الأسكوا، 2012)، ودراسة(أصالة، 2010)، ودراسة (Mammenand Paxon,2000).

- **من حيث مجتمع الدراسة والعينة:**

يتكون مجتمع الدراسة الحالية من جميع النساء الريفيات في المناطق الجنوبية(خانيونس–رفح) لتتفق مع دراسة (ابو رحمة،2014) التي طبقت اداة الدراسة على عينة من النساء صاحبات المشاريع في قطاع غزة ، ودراسة (ابو منديل، 2014) والتي طبقت على الفلسطينيات المقيمات في قطاع غزة.

- **أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:**

تنوعت الدراسة السابقة في استخدام منهج الدراسة بعضها استخدم المنهج النوعي مثل دراسة (أبو طه، 2012) ودراسة(المطيري، 2010)، ودراسة (مصطفى، 207)، ودراسة (ناصر، 1997).

وبعضها جمع بين المنهج الوصفي والمنهج النوعي مثل دراسة (ابو رحمة، 2014)، دراسة(ابو منديل، 2014)، ودراسة (العجلة، 2012)، ودراسة (الفليت،2011)، ودراسة (قشوع،2009)، ودراسة (شبانة والصالح، 2008)، ودراسة (الجوراني، 2005)، ودراسة (العزاوي، 2012)، ودراسة (عباس، 2003)، ودراسة (فايز، 2001).

- **من حيث الاداة المستخدمة في الدراسة:**

تنوعت الدراسات السابقة في استخدام اداة الدراسة حيث جمع بين عدة ادوات(المقابلات ، الملاحظة ، الاستبانة، المقابلات، الوثائق الرسمية) مثل دراسة(ابو طه، 2012) ودراسة

(عفانة، 2010)، ودراسة (قشوع، 2009)، ودراسة (العزاوي، 2012)، ودراسة (مصطفى، 2007)، ودراسة (عباس، 2003).

- **من حيث مجتمع الدراسة والعينة:**

تنوع مجتمع الدراسة في الدراسات السابقة فبعضها تناول واقع النساء صاحبات المشاريع في قطاع غزة مثل دراسة (ابو رحمة، 2014)، ودراسة (أبو منديل، 2014)، ودراسة (الجوراني، 2005).

وبعضها تناول دور المرأة في المشاركة الاقتصادية في الضفة الغربية مثل دراسة (أبو طه، 2012)، ودراسة (عفانة، 2010)، ودراسة (أصالة، 2010)، ودراسة (قشوع، 2009).

وبعضها تناول واقع المرأة الريفية وعلاقتها ببرامج التنمية الريفية في الأقطار العربية المختلفة مثل دراسة (العزاوي، 2012)، ودراسة (دراسة المغازي، 2007) ودراسة (مصطفى، 2007)، ودراسة (عباس، 2003)، ودراسة (حجازي، 2003)، ودراسة (فايز، 2001)، ودراسة (الأسكوا، 2012)، ودراسة (Mammenand Paxon,2000).

- **من حيث البيئة المكانية:**

اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في المكان، حيث طبقت الدراسة الحالية على البيئة الفلسطينية في محافظات غزة الجنوبية(خانيونس – رفح)،ودراسة(عفانة، 2010)، ودراسة (قشوع، 2009)، ودراسة (أصالة،2010) طبقت على البيئة الفلسطينية في الضفة الغربية، ودراسة(العزاوي، 2012) ودراسة(المطيري، 2010)، ودراسة (النمري،2009)، ودراسة (المغازي،2007)، ودراسة(مصطفى،2007)،2003)، ودراسة (عباس، 2003)، ودراسة (حجازي، 2003)، ودراسة (فايز، 2001)، ودراسة (ناصر، 1997)، ودراسة (الأسكوا، 2012)، ودراسة (Mammenand Paxon,2000) طبقت على الدول العربية.

ثالثا/ استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في:

1. تحديد المفاهيم الخاصة بالدراسة الحالية، ومنها مشاركة ومساهمة المرأة في التنمية الاقتصادية.
2. استفادت الباحثة من الدراسات السابقة في اختيار منهج الدراسة المنهج الوصفي والكمي، واختيار ادوات الدراسة المناسبة، والاساليب الاحصائية المناسبة.
3. تحديد متغيرات الدراسة(العمر، الحالة الاجتماعية، المستوى التعليمي، المشاركة التنموية، المشاركة الاجتماعية، المهارات التدريبية).
4. التعرف على المعوقات وتصنيفها، والتي من الممكن ان تعيق المرأة في مشاركتها في العملية الانتاجية والتنموية.
5. استفادت الباحثة من الدراسات السابقة في تدعيم الاطار النظري للدراسة الحالية.
6. استفادت الباحثة من الدراسات السابقة في تحديد المحك المعتمد في الدراسة الحالية.

رابعا/ تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في:

1. حاولت الدراسة الكشف عن دور المرأة في التنمية الاقتصادية في محافظات غزة الجنوبية(خانيونس – رفح).
2. حاولت الدراسة تقديم مقترحات وتوصيات قد تساهم في تفعيل دور المرأة في التنمية الاقتصادية في المناطق الريفية بقطاع غزة.
3. أنها تعتبر من الدراسات الحديثة التي تتناول التنمية والمرأة في محافظات غزة الجنوبية.

ومجمل القول ان الدراسات السابقة لها دور مهم في تعزيز الدراسة الحالية، وانضاج مساراتها، فبالرغم من وجود بعض الاختلافات في الأهداف او الأدوات أو الأساليب، الا أنها أكسبت الباحثة سعة في الاطلاع بكل جوانب موضوع الدراسة.

الفصل الثاني

التنمية الريفية

المبحث الأول:-

التنمية الريفية

2.1.1 مقدمة

2.1.2 مفاهيم التنمية وجوانبها

2.1.3 التنمية الريفية

2.1.4 التنمية الريفيةالشاملة والمتكاملة

2.1.5 أهداف التنمية الريفية

2.1.6 أهمية التنمية الريفية

2.1.7 القواعد الأساسية للتنمية بالريف

2.1.8 مقاييس التنمية الريفية

المبحث الأول

2.1.1 مقدمة:

يناقش هذا المبحث التنمية الريفية مفاهيم وأهداف من وجهات نظر مختلفة، حيث انه وجد عدة أراء مختلفة بين المفكرين والاقتصاديين والاجتماعيين حول مفهوم التنمية عامة والتنمية الريفية خاصة، كما يناقش هذا المبحث أهمية التنمية وأهدافها، وأيضا تطرقت الباحثة إلى القواعد الأساسية للتنمية بالريف، حيث يوجد عدة قواعد تؤخذ بعين الاعتبار عند إحداث التنمية في المجتمع الريفي.

وأخيرا ناقشت الدراسة مقاييس التنمية الريفية الإحصائية والكمية المطلوبة للتقدم في التنمية الريفية، وهذه المقاييس تشير إلى مدى حدوث تحسين اجتماعي واقتصادي، وتراقب وتقيم برامج التنمية.

2.1.2 مفاهيم التنمية وجوانبها:

قبل أن نحدد مفهوم التنمية الريفية لابد أن نتحدث عن مفهوم التنمية بشكل عام لأن مفهوم التنمية ليس من المفاهيم الجديدة، و ليس وليد الألفية الثالثة، بل إنه مفهوم قديم، حيث أستعمل في مجالات عدة، و تعرض له الباحثين من مختلف مشارب العلوم. . و أخد العديد من الباحثين يكتبون عن التنمية و أهدافها كل حسب توجهاته العلمية و إدراكه للمفهوم ، مما ترك انطباعا يوحي بتشابك الأفكار وتعدد التعاريف المتعلقة بالمفهوم، دون أن يؤدي ذلك إلى تفسير واضح له. مما ساهم في تأزم وضعية البحث و التفكير في المقاصد الحقيقية للمفهوم، أو بالأحرى التحديد الشامل للمفهوم، مما حتم ضرورة طرح بعض الأسئلة الجوهرية.

ويمكن تعريف التنمية بأنها: " العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسن في نوعية الحياة وتغير هيكلي في الإنتاج ".(عطية،2003)

وعرفها البعض بانها: " عملية اجتماعية تهدف الى تحقيق مجتمع الرفاهية الاجتماعية، كما انها منهج للفعل الاجتماعي تسير وفق نظم خاصة وتنسيق مسبق، تهدف الى ايجاد تغير نمائي مرسوم في المجتمع المراد تنميته ولكل مجتمع لونه الخاص في برامج التنمية بحسب ظروفه التاريخية والاجتماعية والثقافية".**(المومني،1995)**

- وتعرف بأنها عملية معقدة شاملة تضم جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والايدولوجية.(الدوري،1983)

ومن خلال ما سبق فإن هذه التعاريف تشترك في عدة نقاط أهمها:

1- تعتبر التنمية عملية شاملة ومستمرة.

2- التنمية هي عملية تغيير ونقل للمجتمع نحو الأحسن مع الانتفاع من التغيير.

3- تهدف التنمية إلى تنمية الموارد والإمكانات الداخلية للمجتمع.

وعليه فإن تعريف التنمية من وجهة نظر الباحثة كما يلي: التنمية هي عملية شاملة ومستمرة وموجهة وواعية تمس جوانب المجتمع جميعها، وتحدث تغيرات كمية وكيفية وتحولات هيكلية تستهدف الارتقاء بمستوى المعيشة لكل أفراد المجتمع والتحسن المستمر لنوعية الحياة فيه بالاستخدام الأمثل للموارد والإمكانات المتاحة.

2.1.3 التنمية الريفية:

مفهوم التنمية الريفية لا يختلف كثيرا عن المفهوم العام للتنمية، ولقدتعددت الآراء حول مفهوم التنمية الريفية ويمكن إيرادها فيما يلي:

- التنمية الريفية: هي عملية تحسين في نوعية الحياة الريفية، وذلك بتوفير عنصر التكامل بين الجوانب الاقتصادية وغير الاقتصادية.http://freetheatersd.blogspot.com
- عملية تحسين نوعية الحياة والرفاهية الاقتصادية للناس الذين يعيشون في مناطق معزولة نسبيا وقليلة السكان.https://drsabrikhalil.wordpress.com

- تحسين الانتاجية لتحقيق دخول اكبر لجماعة سكان الريف فضلا عن تحقيق مستوى مقبول من الغذاء، والسكن، والتعليم، والخدمات الصحية.(رشوان،2005)
- وفي ضوء ذلك فان الباحثة ترى ان التنمية الريفية هي عملية تغيير شاملة ومتكاملة في كل جانب من جوانب الحياة الريفية، وكل قطاعات المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، بهدف تطوير الحياة لمجموعة من الناس تعيش في الريف.

2.1.4 التنمية الريفية الشاملة والمتكاملة:

ازداد الاهتمام حديثاً بالتنمية الريفية المتكاملة كاستراتيجية للتنمية تحقق الإنعاش الريفي وتكون القاعدة العريضة للتنمية علي المستوي القومي وذلك عن طريق زيادة دخل غالبيـة السكان في الدولـــة وتحسين نمط توزيع الدخل لتحقيق العدالة الاجتماعية، وزيادة العمالة، وتوفير فرص المشاركـــة الفعالــة لسكـان الريف في عملية التنمية .

ومن دواعي هذا الاهتمام وجود تفاوت كبير في الجزء الريف من المجتمع بالنسبة للجزء الحضري من حيث التفاوت بمتوسط الدخل أو نمط توزيع الدخل أو الخدمات العامة منسوبة للفرد . فالدولة التي يوجد فيها الخصائص الاقتصادية والاجتماعية يطلب فيها من الريف المساهمة الكبيرة في زيادة الإنتاج وتكوين رؤوس الأموال والعمالة وهي ركن أساسية لعملية . لذلك يجب أن يزداد الاهتمام بالتنمية الريفية (**الغنيمي ،1998**).

فمفهوم التنمية الريفية المتكاملة يشمل علي مفهوم الشمول والتكامل حيث يقصد بالشمول وهو جزء من التكامل يعني أساسا تناول الأمر من جميع جوانبه، فمن ناحية الأنشطة القطاعية يقتضي تناول جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. ومن ناحية العاملين تناول جميع التخصصات ذات العلاقة بالريف ومن ناحية المستوي. الشمول بالعمل علي جميع المستويات المحلية والإقليمية والقومية. أما التكامل فهو يعني تدعيم التفاعل القائم بين الأجزاء، ومراعـــاة التنسيق والتـــوازن بين هذه الأجـــزاء، والتأكـــد من الاستطراد المنطقي بين المراحل، مع الوضوح علي المناخ الحركي الذي تتم فيه كل هذه العمليات .

التنمية الشاملة التي تعني تلك التنمية التي تهتم بجميع جوانب المجتمع والحياة ، وتصاغ أهدافها علي أساس تحسين ظروف السكان العاديين وليس من اجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي فقط ، بمعني أنها تهتم أيضا بتركيب هذا النمو وتوزيعه علي المناطق والسكان. (زكي ،1984)

أما التنمية الريفية المتكاملة فهي مجموعة الجهود التنموية الرامية الي تحقيق رفاهية المجتمع الريفي عن طريق تنفيذ المشاريع التنموية التي تكمل بعضها البعض تحت فاعلية أكثر من جهة مثل جهود رفع مستوي المعيشة عن طريق الاستثمارات المدعومة ببناء البنية التحتية ومشاريع أخري تلتقي كلها علي هدف تحسين ظروف معيشة أهل الريف.(المفتوحة جامعة القدس، 2002)

أما محمد الصقور فيعرفها مستندا إلي تعريف المؤتمر الإقليمي الإفريقي الذي عقـــد في تنزانيا عـــام 1969بأنها "محصلة سلسلة من التغيرات الكميـــة والكيفيـة تحدث في مناطـــق ريفيـــة محـددة تؤدي إلي ارتفاع في مستوي المعيشة، والي تغيرات في أساليب حياة الريفيين".
وكما يعرفها أيضا الصقور بأنها " إحداث تغيرات جوهـرية في تركيب البنان الاقتصـادي والاجتمـــاعي للمجتمع الريفي وفي مهامه الوظيفية ". (الصقور، 1986)
أما رفعت محمود فلقد وضع تعريف أوسع فقد قام بالتفريق بين تنمية المجتمع الريفي ، والذي يشير إلي ارتكازها " علي المجتمع المحلي في الريف من ناحية، وعلي تغيير المواطنين لكي يصبحوا قادرين علي إحداث التنمية من ناحية آخري. وكما يشير إلي أن التنمية الريفية " اشمل وأكبر من أحداث تغيرات في البني الاقتصادية والاجتماعية، وما يتطلب ذلك من تخطيط، وسياسات وتنسيق وبحوث وتدريب ومتابعة وتقييم معتبرا إياها مظلة لكل ما يندرج تحتها من زراعة وتسويق ودعم حكومي واستثمارات، وقد اعتبر أن التنمية في جوهرها يجب ان تكون متكاملة " مما أدي بالكثيرين من التنمويين إلي إطلاق اسم التنمية الريفية المتكاملة والتي هي شائعة في الوقت الحالي.(الجوهري ،1998)

نجد إن هذه التعاريف تتفق فيما بينها علي عناصر وأمور أساسية وهي :

1- أن التنمية الريفية تعتمد علي الجهود الشعبية .

2- اعتبار المدخل التكاملي : هو الإطار الأنسب للتنمية الريفية ، لأن كل جزء فيه مهم للأخر وأن هذه الأجزاء تتفاعل مع بعضها لتكون الكل وهي القرية .

3- اعتبار الاستراتيجيات القطاعية استراتيجيات غير مناسبة لإصلاح الريف والتي تهتم بقطاع واحد وتمهل القطاعات الأخرى أي هناك حاجة الي استراتيجيات شاملة .

4- ليس من الضروري أن يكون المدخل المتكامل للتنمية الريفية واحد في كل الأحوال.

5- العمل علي التخطيط والتنسيق والمتابعة والتقييم من أجل الخروج بأفضل النتائج .

6- أن تظهر نتائج العملية التنموية بشكل ملموس علي أرض الواقع كي يقتنع بها أفراد المجتمع.

2.1.5 أهداف التنمية الريفية:

من خلال لقاء الباحثة بعدد من السيدات الريفيات في المناطق الجنوبية نجد أن أهم الأهداف التي تسعى الى تحقيقها بشكل خاص:

1. رفع مستوى المعيشة، وتحسين نوعية الحياة، وتوفير فرص العمل للمواطنين، والتوسع الكمي والنوعي في الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية.
2. تنمية القوى البشرية، ورفع كفاءتها، وزيادة مشاركتها، لتلبية متطلبات الاقتصاد الوطني.
3. تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات.
4. تحقيق الاستقرار الاقتصادي والأمني.
5. رفع الكفاءة الانتاجية للمؤسسات الزراعية الريفية.
6. التركيز على البعد الاجتماعي للتنمية الريفية من خلال تقديم الدعم الفني والمادي لصغار المزارعين في المناطق الريفية بما يسهم في رفع كفاءتهم الانتاجية وتنويع أنشطتهم الزراعية ورفع دخولهم وتحسين مستوياتهم المعيشية.

وأيضا التنمية الريفية ترمي إلي تحقيق الأهداف التالية : (جامعة القدس المفتوحة ،2002)

1. مكافحة هجرة الريف: إن تحقيق التنمية في الريف التي تؤمن للريفي فرصة العمل وخدمات السكن والتعليم والصحة والماء والطاقة والمواصلات سوف تثني كل من يفكر بتغيير موقعه الجغرافي عن نيته هذه.

2. توزيع الثرة والسلطة : إن الريف وأهله جزء من الوطن والمواطنين ، ولهم من المكتسبات ما عليهم من الواجبات ، وفلهم حق في ثروات وخيرات الوطن كغيرهم من المواطنين .

3. تحقيق التكامل بين مجمل القطاعات الاقتصادية : تنمية الريف عنصراً أساسيا من عناصر تنمية باقي القطاعات الاجتماعية بحكم العلاقة الوثيقة ما بين القطاع الزراعي ، وباقي القطاعات الأخرى من اخذ وعطاء.

4. تعزيز الأهداف السياسية الوطنية : إن لتنمية الريف مغزى سياسي لخلق الوثائق ما بين الإنسان والأرض ، أي الوطن .

2.1.6 أهمية التنمية الريفية:

1.إن تطوير الريف وإنشاء أرياف جديدة فيه حد من الهجرة إلى المدن الكبيرة وتخفيف للضغوط التي تواجهها تلك المدن على خدماتها وطرقها.

2.إن إحياء المناطق غير المأهولة أو قليلة السكان عن طريق تنمية الريف وتوسيع المدن الصغيرة وتشجيع إنشاء أرياف جديدة يفتح قنوات وفرص استثمار جديدة أمام المطورين العقاريين والشركات العقارية والاستثمارية، حيث إن المدن والقرى التي يزمع إنشاؤها لا بد وأن يكون لكل منها دراسة جدوى اقتصادية تعزز من فرص الإقبال عليها وهذه الجدوى قد تكون سياحية أو زراعية أو بترولية.

3. إن إنشاء أو تطوير المدن والأرياف في المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية سوف يخلق فرص عمل جديدة سواء كان ذلك في القطاع العام أو القطاع الخاص أو من خلال تطوير وتشجيع المهن والأعمال الفردية أو إعادة إحياء الحرف التقليدية اليدوية التي اندثرت أو تكاد بعد أنإلتغت أهميتها الاقتصادية بسبب منافسة المستورد الذي لا يرقى إلى مستوى جودتها.

4.إن تنمية الأرياف وخلق أرياف ومدن جديدة تستوعب الأعداد المتزايدة من السكان أو إعادة توطين بعضاً منهم يعتبر أحد وسائل مكافحة الفقر وذلك من عدة وجوه منها: إنه يمكن من خلق فرص عمل جديدة أمام عدد كبير من الفقراء وذلك من خلال تشجيع بعض الفقراء على العمل في الزراعة كمزارعين أو عمال لدى المزارعين أو تعليمهم بعض الحرف التي تدر عليهم دخلاً.

2.1.7. القواعد الأساسية للتنمية بالريف (عبد اللطيف،2007)

هناك عدة قواعد ينبغي الأخذ بها عند إحداث التنمية في المجتمع الريفي وهي :

1. إن إحداث التغيير المعنوي له الأولوية عن التغيير المادي

إي إحداث تغيير في اتجاهات أبناء المجتمع وميولهم وبث الثقة في نفوس أبناء المجتمع إن أي تقدم أو تغيير سوف يحدث إنما يعتمد في المقام الأول على مشاركتهم الإيجابية الفعالة على المستويين الفردي والجماعي، وإنهم مسؤولون عما يحدث من تقدم أو تأخر في مجتمعهم.

2. انتقاء القيادات المحلية واستثمار جهودها

ويقصد بهم صفوة أبناء المجتمع المحلى بالريف والذين يلقون التقدير والاحترام والحب من باقي أفراد المجتمع ويسعى إليهمأفراد المجتمع طلبا للنصيحة والمشورة.

3. الاعتماد على الشباب وتفعيل دور المرأة

الشباب هم أكثر فئات المجتمع الريفي استعدادا لقبول التغييرات بل المساهمة في إحداثه واهم أكثر الفئات تعقيدا لعملية التنمية وهم الأداة الفاعلة في تحمل المسؤولية، والمرأة في الريف تلعب دورا مستترا وغير معلن في القرارات الأسرية وتؤثر سلوكها في كيفية التعاون مع أفراد الأسرة وهم المحركة الأساسية لعمليات التنمية سواء كان(الزوج – الأبناء الكبار – الأبناء الصغار).

4. الاهتمام بمنظمات المجتمع الأهلية ومساعدتها على أداء وظائفها والاستفادة من خدماتها:

تعد المنظمات الأهلية صمام أمان للمجتمع لأن المجتمع هو الذي كون هذه المنظمات لكي تواجه احتياجاتها التي تعجز الدولة عن القيام بها وبالتالي فهي عبارة عن جهاز الاستشعار عن بعد يرصد مشكلات المجتمع ويهيئ المجتمع لتحمل مسؤوليات العمل لمواجهتها سواء من خلال الاعتماد على نفسه أو الاستعانة بالمؤسسات الحكومية أو الأجهزة التنفيذية للوصول إلى الأهداف .

5.**الاعتماد على التخطيط الكفء الذي يركز على** البرامج ذاتالهدف،وأن تخدم البرامج كافة فئات المجتمع بحسب ترتيب الاحتياجات .

6. الاستفادة من الدعم الحكومي

يلعب الدعم الحكومي دورا كبيرا في نجاح جهود التنمية بالريف خلال ما يقدمه من دعم فني ومادي وكذلك دعم سياسي يؤدي إلى إحداث تغيير متوازن ومستقر وخاصة إذا كانت هذه المساندة الحكومية ملائمة ووقتتها ملائم وأساليبها ملائمة.

2.1.8 مقاييس التنمية الريفية: (رشوان،2005)

تعد مقاييسالتنميةالريفية الإحصائية والكمية مطلوبة للتقدم في التنمية الريفية . وهي تشير إلى مدى حدوث تحسين اجتماعي واقتصادي ، وتراقب وتقيم برامج التنمية وتسهل عملية المقارنة مع الغير .

كما توضح لنا صورة عن الأوضاع الثقافية والاقتصادية للحياة .ويستخدم هنا العديد من المؤشرات من جانب الاقتصاديين والاجتماعيين لتعكس وضعية صورة التنمية الريفية ونوجزها في الآتي :-

1. متوسط الناتج الكلي القومي الحقيقي (Per Capita Real Gross National Product(GNP

الناتج القومي الكلي الحقيقي هو القيمة السوقية لكل السلع النهائية والخدمات المنتجة في عام والناتجة من عوامل الإنتاج الموجودة عن طريق الأفراد الموجودين في مجتمع ما. فالناتج الكلي القومي الحقيقي Real GNP هو GNP وفقاً للتغيرات في الأسعار وتحسب عن طريق قسمة GNP على مؤشر الأسعار للعام ويستخدم متوسط الناتج الكلي القومي الحقيقي بصورة واسعة للدلالة على التحسن الاقتصادي للأفراد .

2 . متوسط ما يخص الفرد من النفقات على الخدمات والتسهيلات داخل المجتمع المحلى

Per Capita Public Expenditure on Community Facilities and Services:

إن مستوى التنمية للبلد يكون دالة للاستهلاك السكاني من السلع والخدمات فهناك خدمات مثل المدارس والمستشفيات والطرق وأماكن الانتظار وأقسام الشرطة وإشارات المرور تمد عن طريق

الحكومة مجاناً دونما تكلفة من جانب الأفراد والمتاح من هذه الخدمات والتسهيلات يمثل دخل حقيقي ولذا فإنه يمثل جزءاً من مستوى المعيشة .

ولذلك يعد مقياس متوسط ما يخص الفرد من الخدمات والتسهيلات داخل المجتمع المحلي مقياساً جيداً للرفاهية الاجتماعية . ويستخدم هذا المقياس بصورة مرضية على التحسن بصورة عامة .

3.مؤشر أدلمان وموريس للتنمية Adleman and Morries Indicators of Development

استخدم أدلمان وموريس أربعين مؤشراً للتنمية الاجتماعية – الثقافية والسياسية والاقتصادية **لتحليل عملية التنمية في (74) دولة نامية وأهم هذه المؤشرات هي:**(حجم القطاع الزراعي التقليدي، مدى انتشار الريف، مدى انتشار التحضر، خصائص المنظمات الاجتماعية الأساسية، أهمية الطبقة المتوسطة (حجمها)، مدى انتشار الحراك الاجتماعي، مدى انتشار الاتصال الجماهيري، درجة التجانس العقائدي والثقافي، درجة التوتر الاجتماعي، ودرجة الأمية).

4. مؤشر إيهوف وإسمان للتنمية الريفية : Uphoff and Esman Indicators of Rural

أشار إيهوف وإسمان إلى **سبع محاور للتنمية الريفية** ، وذلك من خلال دراستهم عن علاقة بين المنظمات المحلية والتنمية الريفية في **ثمانية عشرة دولة** وهي كالتالي : (الإنتاجية الزراعية،التكنولوجيا المحسنة، الرفاهية الريفية،الأمن والحماية من العنف والعدوانية ومقدار العدالة، توزيع الدخل ومعدل النمو السكاني، معدل التشغيل، والمشاركة السياسية.

5. النوعية الفيزيقية لمؤشر الحياة (PQLI) Physical Quality of life Index:

وتتضمن ثلاثة جوانب هي:(معدل وفيات الأطفال الرضع ، أمد العمر المتوقع والأمية). وهذه المكونات الثلاثة تشير إلى إمكانية المقارنة مع مجتمعات أخرى أو بين مناطق داخل المجتمع الواحد فيما يتعلق بالتغيرات في توزيع فوائد التنمية.

6. قياسات عدم عدالة الدخل Measures of Income Inequality:

إن مستوى الإنتاج الكلي (GNP) وتوزيعه كليهما له أهمية متساوية فيما يتعلق بمستوى الرفاهية الاقتصادية ، فإن ارتفاع GNP وارتفاع عدالة توزيعه يعني مستوى عالي من التحسن الاقتصادي والدولة ذات GNP العالي ولكن في نفس الوقت ذات درجة قليلة في توزيع الدخول ترتب طبقاً للرفاهية الاقتصادية المستجمعة أقل من دولة لها نفس مستوى GNP ولكن ذات مستوى عالي في توزيع الدخول.

المبحث الثاني:-

المرأة والتنمية

2.2.1 مقدمة

2.2.2 المرأة العربية والتنمية

2.2.3 مساهمة المرأة الريفية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية

2.2.4 المرأة في فلسطين

2.2.5 علاقة المرأة الفلسطينية بالاقتصاد

2.2.6 المرأة الفلسطينية والتنمية

2.2.7 دور المرأة الفلسطينية على التنمية الريفية

2.2.8 المرأة الريفية والأمن الغذائي

2.2.9 معوقات التنمية في فلسطين

2.2.10 العقبات التي تقف في طريق تنمية المرأة الفلسطينية

المـرأة والتنميــة

2.2.1 مقدمة:

يعد تناول موضوع المرأة، بدورها ومكانتها في المجتمع، أحد أهم المسائل التي طرحتها الإنسانية منذ القدم . ولاتزال تطرح في وقتنا الحاضر ولكن في صيغ حديثة متجددة تتناسب مع متطلبات العصر الحديث، حتى أصبح البحث في المرأة وقضاياها محل اهتمام الباحثين والخبراء في شتى المجالات، بالإضافة إلى المنظمات الدولية ، والمؤسسات النسوية كافة مما يساهم بشكل جاد في تنمية المجتمعات.

ويتضـمن هـذا المبحـث مناقشـة موضـوع المـرأة والتنميـة ومسـاهمتها فـي التنميـة الاجتماعيـة والاقتصـادية، والمـرأة الريفيـة والأمـن الغـذائي، وكمـا نـاقش هـذا المبحـث المـرأة فـي فلسـطين وعلاقتها بالاقتصـاد الفلسـطيني ودور المـرأة الفلسـطينية فـي التنميـة، وكـذلك دورهـا فـي التنميـة الريفية، وأخيرا تناول هذا المبحث مناقشة معوقات التنمية في فلسطين، وكذلك المعوقات التي تقف دون مشاركة المرأة الريفية بالعملية الإنتاجية.

2.2.2 المرأة العربية والتنمية:https://arabic.microfinancegateway.org

يعتبر عمل المرأة تدعيم لقدرتها الاقتصادية كما يعطي مؤشراً واضحاً على تفهم المرأة لدورها في بناء المجتمع وقدرتها على المشاركة الحقيقية في التنمية خاصة إذا ما أدركنا أن دورها في المجتمع ومؤسساته المختلفة في تطور مستمر نظراً لما وصلت إليه المرأة من قدرة على الأداء. ان مفهوم التنمية الإنسانية مفهوم مركب ينطوي على مجموعة من المكونات والمضامين التي تتداخل وتتفاعل مع جملة من العوامل والمدخلات والسياقات المجتمعة، نجد أن من أهمها عوامل الإنتاج، والسياسة الاقتصادية والمالية الكلية، مقومات التنظيم السياسي ومجالاته، علاقات التركيب المجتمعي بين مختلف شرائحه، مصادر السلطة والثروة ومعايير تملكها وتوزيعها، القيم الثقافية المرتبطة بالفكر الديني والاقتصادي، القيم الحافزة للعمل والتنمية والهوية والوعي بضرورة التطوير والتجديد، ولكل ذلك اثر على المرأة وأدائها الإقتصادي. كل ذلك يؤثر تأثيرا مباشرا علي المرأة العربية خاصة وانها تمثل نصف السكان العرب تقريبا، وخصوصا علي

المرأة الريفية التي تلعب دورا كبيرا في القطاع النباتي والحيواني في آن واحد. ففي دراسة لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (FAO) تقدر أن النساء الريفيات يقضين ما يقارب 13 ساعة في تربية المواشي والعناية بها، كما يشير الواقع الديموغرافي لعدد السكان في بلدان العالم الإسلامي أنه يبلغ (1028751) ألف نسمة عام 2000، وتبلغ المرأة نصف هذا العدد تقريباً أي حوالي 514.751 ألف نسمة، والفئة العمرية للبنات في الشريحة العمرية من (6 – 14) حوالي (91324) ألف من مجموع النساء أي بنسبة (17.8%). فالعمل الزراعي يعتمد اعتمادا كبيرا على المرأة، حيث تمثل (87%) من النساء في النشاط اقتصادي للإنتاج الزراعي مقابل(44%)من الرجال ويقدر نصيب المرأة ما بين (70–75 %) في كافة أوجه النشاط الزراعي في الجمهورية اليمنية مثلا، ويشكل الإنتاج الزراعي نسبة(18.4%) من إجمالي الناتج المحلي(7.5%)من إجمالي الصادرات، وتبلغ مساهمة المرأة في قوة العمل الزراعية ما بين(20–40 %) من العمالة الزراعية التي تمثل(67%) من القوى العاملة في اليمن، وتصل نسبة النساء الريفيات اللاتي يعملن بدون أجر(70***%)***. وتتحمل المرأة الريفية العبء الأكبر في الأنشطة الزراعية وأغلبية الأسر في الريف تعولها امرأة نتيجة هجرة الرجال في السنوات الأخيرة وأيضا انشغالها بإعمال خارج القرية، ورغم الدور الذي تلعبه المرأة الريفية إلا أن هنالك ظلم كبير واقع عليها من الواقع المحيط بها حيث لا يوجد أي اعتراف حقيقي للجهد الذي تبذله وبناءا على ذلك تحرم المرأة الريفية من كثير من الفرص التي قد تحصل عليها المرأة الحضرية الناتج عن تعليمها وتثقيفها بعكس المرأة الريفية فهي مازالت تعمل ولا يحسب لها أي ترقية أو ظهور مجتمعي.

2.2.3 مساهمة المرأة الريفية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية : http://www.ahewar

المرأة هي أساس أي تغيير في المجتمع، لذلك كان لابد من تأهيلها بمحو أميتها الأبجدية ومن ثمّ محو أميتها الوظيفية بتدريبها بشكل مستمر مهنياً وفنياً وعلمياً حتى المستويات العليا لتلبي حاجة سوق العمل ومتطلبات التنمية بالاعتماد على التخطيط العلمي مع تذليل العوائق التي تواجه تأهيلها من أفكار متوارثة ومن نظرة المجتمع إلى عمل المرأة ومن الركود الاقتصادي وسياسات إعادة الهيكلة وبرامج التكييف والخصخصة والبطالة وبذلك نساهم في تحقيق التنمية

التي تعني الاستثمار الأمثل للموارد والإمكانيات المتوفرة في البلاد وتفعيلها من أجل تحسين مستوى المجتمع المادي والاجتماعي والثقافي عن طريق تطويره اقتصادياً وإدارياً بهدف زيادة دخل المواطن وتحقيق رفاهيته ومستواه المعاشي والثقافي.

ولكي تأخذ المرأة دورها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والإسهام في مراحلها بدءاً من التخطيط إلى التوزيع والتسويق ، فإنه يجب إعداد المرأة لتقوم بأدوارها المختلفة الأسرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية مع التأكيد إلى أن المرأة تمارس نشاطاً اقتصادياً اتسع ليشمل قطاعات الإنتاج الوطني المختلفة معلناً وغير معلن والذي أضحى موضع اهتمام الحكومات والمنظمات المحلية والعربية والدولية ، رغم ذلك فإن مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي وقوة العمل العربية بصورة عامة لا تزال منخفضة بالمقارنة مع الذكور ويعود إلى العديد من الأسباب المتداخلة الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية والدينية ، وهذه المساهمة تتناسب طرداً مع ازدياد مستوى العلمي والمهني.

ومن الجدير بالذكر فإنه ليس هناك تقييم للقيمة الاقتصادية لعمل المرأة المنزلي أي عدم إدخاله في حسابات الدخل القومي لأنها لا تعترف بالسلع والخدمات المنتجة في المنزل طالما لم يجرِ تسويقها.

ولكي نضمن إدماج المرأة في عملية التنمية ، فإن الأمر يتطلب خلق بيئة ملائمة لمشاركة المرأة ببناء قدراتها وبذل جهود كبيرة من أجل هذا الهدف والاستعانة بوسائل متعددة للوصول إلى الهدف المذكور والاستعانة بالحكومات وبمنظمات أصحاب الأعمال ومؤسسات المجتمع المدني ونقابات العمال واتحاداتها والمنظمات العربية والدولية، كل حسب إمكانياتها وضمن اختصاصها.

وهكذا فإن ما يتعلق بواقع عمل المرأة فإنه يمكن القول بأن تجسدت بالصناعات الريفية والبيئية والزراعية والحيوانية التي قد نشأت وانتشرت منذ القديم في الريف والقرى كحرفة أو هواية تمارس في أوقات الفراغ أو كل الوقت، وهي صناعة يدوية أو نصف آلية إلى جانب الزراعة كمورد رزق تكميلي للأسرة مستعينة بالمواد الأولية المتوفرة، ومن الطبيعي أن هذه الصناعات لا تحتاج

إلى مهارات كبيرة ولا لآلات صناعية معقدة، ومن هذه الصناعات: البسط – والسجاد – تربية دودة القز وصناعة الأثاث الريفي والنسيج اليدوي الحريري والنباتي وصناعة القش – الفخار...

وتختلف ممارسات المرأة لمجموع هذه الصناعات وتتنوع من بلد عربي إلى بلد آخر حسب البيئة القائمة ومدى توفر المواد الأولية في هذا البلد أو ذاك وتكمن أهمية الصناعات التي تمارسها المرأة بالإضافة لواجباتها الأسرية وعملها بالزراعة فإنها تساهم بشكل غير مباشر بالحد من الهجرة إلى المدن وتشكيل الدخل القومي وبمساهمتها بتعبئة الموارد والمحافظة عليها.

هذا ويشهد العالم تغيرات وتحولات اقتصادية متسارعة ومتتابعة في إطار نهج اقتصادي يطغي عليه مسار العولمة بكل أبعادها والتي تطرح نفسها كنظام اقتصادي عالمي يقوم على إيديولوجية ومفاهيم ليبرالية غربية.

وتشكل هذه المتغيرات والتحولات على الصعيد الدولي والإقليمي والقومي تحديات وسياسات جديدة على الوطن العربي تدور حول تحرير التجارة الخارجية وتخفيض النفقات الحكومية والخصخصة والخفض من العمالة الزائدة وتشجيع اللامركزية، والتي انعكست على شكل برامج سميت بالإصلاح الاقتصادي التي أثرت سلباً على أوضاع العمال وفئات النساء العاملات وضمور فرص عملها ومستوى تشغيلها ومعدلات البطالة التي أثرت على الدخول الحقيقية والمستويات المعيشية والتي أدت أيضاً إلى نمو واتساع أنشطة المرأة الخفيفة وخاصة الأنشطة في مجال العمل غير المنظم.

2.2.4 المرأة في فلسطين http://www.wafainfo.ps

رغم أن المرأة تشكل ما يقارب نصف المجتمع الفلسطيني، وعلى الرغم من فرص التعليم المتاحة لها، وتوليها العديد من المناصب الوزارية وعضوية المجلس التشريعي والوظائف الإدارية العليا والقضاء – إلا أن مساهمتها في القوى العاملة ما زالت محدودة، نتيجة تدني مستوى الخبرة العملية لديها والتمييز الذي يمارسه المجتمع بحقها في الحصول على فرص العمل، مقارنة بالرجل؛ نتيجة للموروثات الاجتماعية التي تدفع بالكثير من الأسر الفلسطينية إلى عدم السماح لها بالخروج للعمل، إضافة إلى أمور تتعلق بها كأنثى، كالزواج، والحمل، والولادة.

إلا أن سياسة التدمير الممنهج للاقتصاد الفلسطيني الذي تتبعه سلطات الاحتلال الإسرائيلي أدى إلى خلق حالة من التبعية الاقتصادية لصالح الاقتصاد الإسرائيلي، انعكست آثارها بشكل واضح على الواقع الاقتصادي والاجتماعي الفلسطيني في الضفة والقطاع؛ ما أدى إلى دفع أعداد كبيرة من أبناء المجتمع الفلسطيني إلى السماح للنساء بخوض سوق العمل؛ ولهذا يمكن القول: أن خروج المرأة الفلسطينية لسوق العمل لم يكن في سياق التطور الطبيعي للمجتمع الفلسطيني، وإنما كان نتاجًا للضغط الاقتصادي الذي أملته التبعية الاقتصادية الفلسطينية للاقتصاد الإسرائيلي.

وقد تأثر دور المرأة في عملية الإنتاج وموقعها في سوق العمل بعدد من العوامل أهمها: العادات والتقاليد الموروثة، التي حصرت دور المرأة في مهن محددة، ومواقع عمل محددة؛ وعدم وجود خطط تنموية تسعى لاستيعاب اليد العاملة النسائية وفق منهج اقتصادي– اجتماعي، يأخذ بعين الاعتبار الحاجات والخصائص الأساسية لاستيعاب المرأة في مواقع الإنتاج، بما في ذلك خطط التدريب والتأهيل المهني؛ والتضارب في قوانين العمل المعمول بها، وعدم الإفادة من جوانبها الإيجابية لمعالجة قضايا المرأة العاملة وإحقاق حقوقها.

وقد كان لقيام السلطة الوطنية الفلسطينية في سنة 1993م تأثير ملموس على مختلف الشرائح الفلسطينية، ومنها المرأة؛ نتيجة لطبيعة المرحلة التي حتمت ضرورة وضع برامج جديدة تتلاءم مع مرحلة البناء، وإعادة ترتيب الأوراق؛ إذ إن المسائل المتعلقة بالمساواة بين الرجال والنساء بدأت ترقى إلى مصاف المسائل التي تحوز على أهمية في جدول الأعمال الفلسطيني؛ فقد أصبح تمكين المرأة وتحسين مركزها أمرًا أساسيًا لا بد منه لتحقيق مستوى أفضل نحو السير في التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية اللازمة.

ويتسم وضع النساء في المجتمع الفلسطيني بنوع من التناقض؛ فقد ارتفعت مستويات التعليم بين النساء، وزادت مشاركتهن في الحياة السياسية، بما في ذلك نشوء حركة نسوية واضحة التأثير؛ وشاركت النساء في الانتخابات التشريعية والرئاسية الأولى في فلسطين(1996)؛ وفي ذات الوقت بقيت العديد من المعوقات التي تمنع النساء من القيام بدورهن في المجتمع بشكل أفضل.

2.2.5 علاقة المرأة الفلسطينية بالاقتصاد: http://pulpit.alwatanvoice.com

إن المرأة الفلسطينية جزء لا يتجزأ ممن يتحملون تبعات الواقع الاقتصادي المرير الذي يعاني منه كافة أطياف الشعب الفلسطيني. وربما يكون هم المرأة أكثر من الرجل في تحمل الكثير من الأعباء الاجتماعية الناتجة عن الأوضاع الاقتصادية المتردية، نظراً لأن قربها من الأسرة أكثر من الرجل، وهذا يجعلها أقرب إلى هم كل فرد من أفراد الأسرة، من حيث الانشغال المتزايد لإنجاز متطلبات الأسرة واحتياجاتها (التعليمية، الغذائية، الصحية، النفسية مثلاً). فبالعادة يعطي الرجل زوجته مصروف البيت وتكون المرأة مسؤولة عن تدبير الغذاء والملبس والكثير من احتياجات الأسرة.

فالمرأة هناهي المسؤولة عن العناية بأسرتها ضمن المتاح من الدخل الذي يوفره الرجل لها.

وإذا تحدثنا من جانب آخر حول المشاركة الاقتصادية للمرأة حتى يرتفع دخل الأسرة (وهذا بحد ذاته ضروري جداً)، لأنه ضمن الواقع الاقتصادي الحالي، فإن عمل الرجل وحده بالأغلب لايمكن أن يحقق التوازن مابين دخله ومتطلبات أسرتها لكاملة (بالأخص بعد موجة ارتفاع الأسعار). ناهيك عن الحاجة الماسة لمساهمة المرأة في البناء الاقتصادي كثروة بشرية فلسطينية.

ولكننا في هذا الاتجاه (حاجة الواقع الفلسطيني للمساهمة الاقتصادية للمرأة)، فإننا نجد ضمن الواقع بأن هناك العديد من العراقيل والعقبات الاجتماعية والثقافية، التي تحول دون مشاركة المرأة الاقتصادية بالشكل المطلوب.

وهذا بحد ذاته يدلل على أن وضع النساء في فلسطين يتسم بنوع من التناقض؛ فمن ناحية ترتفع مستويات الالتحاق في التعليم بين النساء، ومن ناحية أخرى مازالت مشاركة المرأة متدنية في سوق العمل الرسمي، ومازالت قيمة مشاركة المرأة منقوصة في سوق العمل غير الرسمي وخصوصاً الزراعة.

2.2.6 المرأة الفلسطينية و التنمية:(برنامج دراسات التنمية،1998)

تأثرت عملية التنمية في فلسطين وما تزال بواقع الاحتلال الذي حرص عل سلب عناصر التنمية ومنع أي فرصة لتنمية حقيقية.

يعاني الشعب الفلسطيني من خطة منظمة عملت على تدمير البنية التحتية والقضاء على عناصر التنمية وبالتالي اعتمدت مفاهيم التنمية في فلسطين على سياسة المقاومة والصمود أكثر منها على عملية البناء المتواصل . لايمكن الزعم بوجود خطة تنمية واضحة اعتمد عليها الشعب الفلسطيني خلال فترة الاحتلال بل اقتصر الجهد التنموي على مبادرات من جهات مختلفة ذات مصالح متباينة وتحت شعار مختلفة مثل التنمية من اجل الصمود والتنمية والمقاومة والتنمية بالحماية الشعبية وغيرها.

لا يمكن الحديث عن تنمية شاملة في فلسطين بدون تفعيل جميع فئات المجتمع بحيث يشارك الجميع في عملية بناء المجتمع الذي عانى طويلا ومازال يعاني من وطأة احتلال قاسي والمرأة الفلسطينية هي احد مكونات المجتمع الفلسطيني التي مارست دورا هاما في عملية الصراع ضد الاحتلال وبالتالي ينبغي لها أن تمارس دورا أساسيا في عملية التنمية الشاملة التي تشمل تطوير وبناء النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع .

شاركت المرأة الفلسطينية في محاولات التنمية بل أن تنمية الصمود والمقاومة ولأبعد مدى على اقتصاد البيت الفلسطيني الذي يعتمد بالأساس على دور المرأة في البيت .

التوجهات الخيرية في التنمية والتي نشطت عالميا في السبعينيات وأوائل الثمانينيات اعتمدت أيضا على الأدوار التقليدية للمرأة وعلى توجهات المؤسسات النسوية الفلسطينية.

وبالنظر إلى مقياس البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لتحديد دور المرأة في العملية التنموية يعكس صورة مخالفة لواقع هذه المشاركة الفعالة.

المرأة الفلسطينية رغم حصولها على درجة لا بأس بها من التعليم مازالت تعاني من عدم الاعتراف بدورها في الإنتاج الاقتصادي فاغلب النشاطات التي تقوم بها المرأة في القطاع غير الرسمي وهو القطاع غير المسجل حيث تعمل المرأة الفلسطينية في البيت أو المزرعة وتساهم في دعم اقتصاد البيت دون أن تعتبر هذه النشاطات مساهمة في الاقتصاد القومي .

على مستوى الأعمال الإدارية لم تعط المرأة الفلسطينية الفرصة الكافية لإثبات جدارتها وقدرتها على القيام بأعمال إدارية ومهنية، حيث تدفع تقليديا لممارسة أعمال ذات علاقة بدورها الإنجابي التقليدي كأم وربة بيت أو أعمال تستغل خصوصية وضعها كامرأة.

2.2.7 دور المرأة الفلسطينية على التنمية الريفية:(القاسم،2000)

تعتبر تنمية الريف الفلسطيني من القضايا الهامة والملحة جدا لان أكثر المناطق الفلسطينية هي مناطق ريفية.

وهذه التنمية تحتاج إلى **تضافر الجهود الفاعلة والمؤثرة لاستنهاضها وتفعيلها** من اجل تقدمها وإلحاقهابركب التقدم العالمي، وإذا كانت المناطق الحضرية هي أيضا بحاجة إلى تضافر الجهودمن اجل زيادة تقدمها وتطويرها، لما ألحقه بها الاحتلال الإسرائيلي من تدمير في مل المجالات، فان الريف الفلسطيني أكثر حاجة وإلحاحا لتفعيل طاقاته واستنهاضها، لان به جزء كبير من الطاقات غير مستغلة وهذه تمثل طاقات المرأة غير العاملة.

إن المناطق الحضرية كانت تنمو وتتقدم باضطراد ملحوظ، خاصة بالأمور والخدماتية قياسا لما كان يحدث بالمناطق الريفية في ظل الاحتلال الإسرائيلي، حيث الأمور والخدماتية قد لا تتوفر بالمطلق وبشكل محدود أحيانا، والرجل والمرأة يقع عليهما عبء كبير في هذا التقدم، وفي توفير كافة الخدمات والسلع الضرورية التي تحتاجها المناطق، ومع أن للمرأة دورا ملموسا وظاهرا في المجتمع الحضري، في مختلف مظاهر الحياة اليومية، سواء الإنتاجية أو خدماتية إلا أن هذا الدور لا يظهر غالبا، إلا بشكل هامشي أو مهمش نتيجة للفكر السائد في المجتمع العربي بشكل عام، ومن ضمنه المجتمع الفلسطيني.

إن للمرأة دورا تؤديه في الكثير من الأمور الحياتية، وهو واضح كل الوضوح خاصة داخل المنزل (لان دور الرجل داخل المنزل يكاد معدوما، سوى دوره التقليدي كرب للأسرة لان الرجل الريفي بطبيعته التي درج عليها عبر السنين الطويلة يخجل من القيام بأي عمل بالمنزل يمكن لزوجته أو ابنته أو أخته القيام به وهذا الدور قد لا يختلف كثيرا عن دور المرأة في كثير من الأحيان في المناطق الحضرية داخل المنزل أيضا)، **ولكن للمرأة الريفية دور تؤديه** وقادرة على

تأديته داخل المناطق الريفية وهو العمل الزراعي والذي اعتادت على تأديته منذ عصور وان كان هذا الدور يؤدي بالوقت الحاضر على استحياء وبخجل لطبيعة الظروف الاجتماعية الريفية والعلاقات التي تسود المجتمع الريفي الآن، خاصة فيما يتعلق بدور المرأة وطبيعة عملها المناط بها للقيام به، وقد يكون للثقافة الدينية دور مؤثر في هذا المجال حيث يسود الفكر الديني والذي يحث على إبقاء المرأة في البيت والاهتمام برعاية الناس، إلا أن تطور الظروف الاجتماعية بشكل عام وصعوبة الظروف الاقتصادية والمعيشية بشكل خاص في ظل الاحتلال الإسرائيلي(الذي سيطر على الكثير من الوسائل المعيشية وجعل الحياة أكثر كلفة وصعوبة) استنهض قوة المرأة ودفعها بقوة وتحد لتقف إلى جانب الرجل لمؤازرته وشحذ هممه سواء كان هذا الرجل هو الزوج أو الأخ أو الابن.

ولم تعد تستقيم الحياة بوضع العبء كاملا على الرجل وحده لمواجهة أعباء الحياة المعيشية المختلفة، سواء كان هذا على مستوى الأسرة (وهي اللبنة الأساسية بالمجتمع) أو على مستوى المجتمع بأكمله خاصة في المناطق الريفية، حيث أصبح واضحا أن هناك فراغا بالريف الفلسطيني يجب ملؤه من قبل المرأة الريفية، وان هذا الدور ينتظرها على أحر الجمر، وعليها أن تمسك بزمامه وبكل ما أوتيت من القوة.

2.2.8 المرأة الريفية والأمن الغذائي :- http://extension.sudanagri.net

لا يمكن أن ينحصر دور المرأة في عملية الأمن الغذائي في ذلك الدور الذي تؤديه داخل المنزل فقط وبالتحديد في معملها اليومي أي المطبخ و لكن يتعدى هذا الدور إلى أكبر من ذلك فمنذ الأزل نجد أن الأسرة تعتمد على المرأة اعتمادًا كليًا في الزراعة وتعتبر المرأة الريفية مرتكزًا أساسياً في العملية الزراعية سواء من خلال العمل في أرض الأسرة أو لدي الغير. ونجد أن أهم الأعمال التي تقوم بها هي أعمال العزق والحرث و تتم بالوسائل البدائية وفي بعض الأحيان تستطيع المرأة استعمال الآلات الزراعية الحديثة التي تتوفر لها. كما تعمل المرأة علي تربية الدواجن والطيور واستخدامها في توفير الغذاء من اللحوم والبيض وأيضا توفير دخل للأسرة. بالإضافة إلي مسؤوليتها في الأمن الغذائي الأسري مثل :تخزين الحبوب في وقت الحصاد وتنقيتها من الشوائب وأيضا تخزينها في الأماكن المناسبة للحفاظ عليها من التلف وضمان

التخزين السليم بحيث لا تفقد الحبوب والمأكولات قيمتها الغذائية وإختيار نوع الغذاء . وإنتقاء الحبوب والبذور المناسبة للطهي بما يتناسب وإحتياجات كل فرد في الأسرة وإعداده إعدادا جيدا بحيث يكون الطعام محتفظا بعناصره الغذائية.

2.2.9 معوقات التنمية في فلسطين: www.startimes.com

تنقسم معوقات التنمية في فلسطين إلى قسمين رئيسين:

- معوقات داخلية.

- معوقات خارجية.

ولكل من هذين القسمين عوامل تحدد ظروفه ومدى تأثيره على سير العملية التنمية والنشاط الاقتصادي العام في فلسطين.

أولا: المعوقات الداخلية:

1 – ضيق مساحة الأرض، مساحة الأرض في فلسطين بطبيعتها مساحة صغيرة قياسا بالدول الأخرى وهذا عدا عن الجزء الأكبر من فلسطين الخاضع لسلطة الاحتلال الإسرائيلي والذي يمنع سير عملية التنمية الفلسطينية بشكل مستقل وناجح.

2– نقص الموارد البيئة، . حيث أن. كما أن فلسطين لا تتوفر فيها موارد بيئية جيدة لتكون ذات نفع لتنمية الاقتصاد الفلسطيني حيث أن فلسطين لا تملك موارد للمعادن كالذهب والحديد وغيرها من المعادن ذات القيمة الاقتصادية التي تساهم في دعم الوضع الاقتصادي في فلسطين.

3– نقص رأس المال، وأيضا فإن رؤوس الأموال الفلسطينية نفسها أصبحت لا تقدم على مشروعات استثمارية بحكم الظروف المحيطة والغير مشجعة ونقص الاستثمار والداخلي والخارجي أيضا يجعل حركة التنمية في فلسطين شبه مشلولة وبحاجة إلى دعم استثماري اقتصادي لإنعاش الحالة الاقتصادية في البلاد.

4- قلة مصادر المياه، إن نقص كمية المياه ومصادر المياه بشكل عام يسبب أزمة لدى المزارعين الفلسطينيين مما يقلل من النشاط الزراعي بسبب المصاعب التي يواجهها الناشطين في مجال الزراعة والتي تعرقل سير عملهم.

5- الكثافة السكانية، إن الكثافة السكانية المتزايدة في أعداد الشعب الفلسطيني تشكل عبئا على سير عملية التنمية أيضا لأن عدد السكان يعتبر أكثر مما يتوافق مع مساحة الأرض وقلة الموارد تسبب ضغطا كبيرا في توفير استقرار اقتصادي في حالة تنمية مستمرة خاصة مع الوضع الفلسطيني ذو المزايا أو الطابع الخاص حيث أن ظروف الاحتلال والضغوط الخارجية والداخلية على الشعب الفلسطيني تجعله من الشعوب التي تواجه العقبات الدائمة والمتواصلة في تنمية المواد الاقتصادية المتوفرة.

ثانيا: المعوقات الخارجية:

1- الاحتلال الإسرائيلي وآثار ممارساته ضد الشعب الفلسطيني.

2- نقص رؤوس الأموال الخارجية المستثمرة.

3 - الاحتلال الإسرائيلي وآثار ممارساته ضد الشعب الفلسطيني:

لقد واجه الشعب الفلسطيني تدهورا كبيرا في تنمية أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية حيث أن ممارسات الاحتلال الإسرائيلي تركزت على هدم كل ما يمكن أن يساعد في تنمية الظروف الحياتية أو تحسين المعيشة للفلسطينيين، ولعب هذا الاحتلال الدور الأكبر على مدار عدة عقود في خلق جميع المعوقات في طريق تحقيق تنمية مستدامة في فلسطين.

وقد واجه الاقتصاد الفلسطيني خلال الانتفاضة الراهنة سياسات إسرائيلية متعددة ترمي إلى تدمير أي نجاح يحققه حيث اتبع الاحتلال الإسرائيلي أساليب جعلت نجاح عملية التنمية في فلسطين شبه مستحيلة ومن هذه المعوقات التي اتبعها الاحتلال الإسرائيلي:

1- الإغلاق الشامل للمناطق الفلسطينية وتقطيع أوصال المناطق الفلسطينية وإقامة الحواجز العسكرية ومنع الحركة وفصل محافظات الضفة الغربية عن قطاع غزة .

2- منع الاستيراد والتصدير للمناطق الفلسطينية.

3- إغلاق المعابر الدولية (الكرامة، رفح، المطار).

4- عدم السماح للشاحنات الفلسطينية التجارية بالتنقل بين المحافظات.

5- حرمان السلطة الفلسطينية من الإيرادات الجمركية.

6- تجميد المناطق الصناعية والتجارية على خطوط التماس.

7- تقسيم المناطق الفلسطينية إلى كنتونات منعزلة.

8- تعطيل قوى الإنتاج أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة إلى أكثر من 60% وارتفاع نسبة الفقر وما يترتب عليها من آثار سلبية.

2.2.10 العقبات التي تقف في طريق تنمية المرأة الفلسطينية: http://sites.birzeit.edu

1- مصادرة سلطات الاحتلال للأراضي ومصادرة المياه .

نتيجة لمصادرة وإغلاق مساحات زراعية شاسعة في المناطق المحتلة والتي تزيد عن نصف المساحة العامة للمناطق الفلسطينية فقد أدي إلي هذا الانتهاك في منع قطاع نسوي عريض من العمل الزراعي الذي يستوعب اعلي نسبة من العاملات في الضفة الغربية ، وكنتائج لمثل هذا الإجراء فقد تأثر دخل الأسرة بشكل عام وأول المتضررين من تدني هذا الدخل هو المرأة .

2- المسؤوليات المزدوجة للمرأة كنتيجة للاعتقالات.

فرضت ظروف الاحتلال تداعيات مؤسفة ولا إنسانية حيث أضافت التزامات علي المرأة الأم ، والأسرة نتيجة لوجود ألاف الأزواج والأبناء المعيلين في السجون أوخارج البلاد للعمل بسبب عدم فرص العمل وهشاشة الاقتصاد الوطني المربوط باقتصاد الاحتلال، الأمر الذي يستنزف دخل الأسرة ويضعفها ويهدر وقتها ويفتت جهودها في ملاحقات قضائية وزيارات للسجون والمعتقلات حيث يصبح شغل الأسرة الشاغل ، ناهيك عن الآثار النفسية السيئة التي تعيق العمل وتؤثر علي جودته .

3- تدني نسبة النساء في المجالات المهنية المتخصصة .

إن أهمية دخول المرأة في التخصصات المهنية عالية المستوي يكمن في كونه يحقق لها دخلاً عالياً ومركزاً قيادياً واجتماعياً مرموقاً، الأمر الذي يؤثر ايجابياً في وضع وصنع القرار علي مستوي الدولة .

4- تدني أجور النساء العاملات عن أجور الرجال في نفس المهن والتخصص .

5- التزايد السكاني والإنجاب العشوائي

6- تدني نسبة النساء الموظفات في البلديات والمجالس المحلية وعدم مشاركتها في اختيار المشاريع التي تخدم المرأة. ففي أخر انتخابات جرت في عام (1996) مارست المرأة حق التصويت ولم تمنح حق الترشح. وللإنصاف فان وزارة الحكم المحلي في السلطة الوطنية الفلسطينية اهتمت بدور المرأة في إدارة الهيئات المحلية حيث تم تعيين عدداً محدوداً من النساء وهي اقرب إلي الرمز منها إلي الإنصاف ، كما منح القانون الجديد للهيئات المحلية حق الترشح للمرأة ، علماً بأن المرأة في الأردن مارست هذا الحق من عاميين وقد أثبتت جدارتها وكفاءتها .

7- التنازل الطوعي أو القسري عن حق المرأة القانوني والشرعي في التملك والإرث.

هذه القضية متعددة الجوانب فهي من جهة ذات علاقة وطيدة بمسألة التنمية ، حيث أن الدور التنموي الحقيقي للمرأة لن يكتمل إلا إذا تحقق لها نوع من الاستقلالية في دخلها كجزء أساسي من دخل مشترك للأسرة والسادة علي أراضها وممتلكاتها البعد الشاسع بين الشعارات النظرية والتطبيق العملي لإشراك المرأة في عملية التنمية .

فمعظم القياديات السياسية والأحزاب والفصائل الفلسطينية المختلفة تثمن دور المرأة وأهميته في صنع القرار والمشاركة المجتمعية، بيد انه علي صعيد التطبيق فأن هذه الشعارات تتلاشي وكذلك عن توزيع مكاسب التنمية. فعلي صعيد انتخابات المجلس التشريعي في محافظة الخليل حيث لم تضم القائمة الرئيسية أي عنصر نسائي في حين حصدت الفصائل الفلسطينية المختلفة ثمار نضالات المرأة السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

8- تراجع دور المرأة في المشاركة في إدارة الهيئات الاجتماعية.

9- ضعف الخدمات الرعائية المساندة لجهود الأم العاملة والتمييز ضدها.

تمارس الكثير من المؤسسات التمييز ضد المرأة بسبب أوضاع الحمل والولادة، وفي حالة عمل السيدة فأن مجتمعنا لا زال قاصراً عن تقديم الخدمات الأساسية لحضانة الأطفال من أبناء العاملات ، حيث أن الكثير من المؤسسات الرعائية تفتقر إلي ابسط عناصر الخدمات الأساسية كالمواصلات والتدفئة والتغذية والرعاية الصحية والتعليمية الأمر الذي يؤثر سلباً علي توازن العاملة النفسي والعاطفي مما يؤثر سلباً علي إنتاجها.

❖ خلاصة:

هذه الدراسة تبحث في موضوع من المواضيع المهمة في المجتمع الفلسطيني وهو الدور التنموي والاقتصادي للمرأة الفلسطينية في تحقيق التنمية الريفية، لذلك هذه الدراسة تحتاجإلى دراسة الإطار النظري للتعرف عليها أكثر قبل الخوض في الدراسة التطبيقية، لذا ارتأينا تخصيص هذا الفصل لتحقيق هذا الهدف من خلال مبحثين رئيسيين.

تطرقنا في المبحث الأول من هذا الفصل إلى مفاهيم التنمية من وجهات نظر مختلفة بين المفكرين والاقتصاديين والاجتماعيين وأهمية التنمية وأهدافها، وأيضا تحدثنا خلال هذا المبحث الى القواعد الأساسية للتنمية بالريف، ومن ثم مقاييس التنمية الريفية.

أما في المبحث الثاني فتم الخوض في واقع المرأة والتنمية، ومساهمة المرأة الريفية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتم التعرف على المرأة في فلسطين وعلاقتها بالاقتصاد الفلسطيني، ودور المرأة الفلسطينية على التنمية الريفية، وتم في هذا المبحث مناقشة معوقات التنمية في فلسطين والمعوقات التي تواجه المرأة الفلسطينية وتحد من مشاركتها في تحقيق التنمية.

وتم تحليل دور المرأة الفلسطينية في تحقيق التنمية الريفية في محافظات غزة الجنوبية ومساهمتها في المجالات التنموية في الفصل الثالث، والتي أكدت على مساهمة المرأة في الأنشطة الاقتصادية، وكذلك وجود مشاركة كبيرة للمرأة في القضايا المجتمعية وفي المشروعات التنموية.

الفصل الثالث

إجراءات ومنهجية الدراسة

3.1 مقدمة.

3.2 أسلوب الدارسة.

3.3 مجتمع الدراسة وعينة الدراسة.

3.4 أداة الدراسة.

3.5 صدق الاستبيان.

3.6 نتائج الدراسة العملية.

3.7 نموذج الانحدار اللوجستي.

3.1 مقدمة:

تعتبر منهجية الدراسة وإجراءاتها محوراً رئيسياً يتم من خلاله انجاز الجانب التطبيقي من الدراسة، وعن طريقها يتم الحصول على البيانات المطلوبة لإجراء التحليل الإحصائي للتوصل إلى النتائج التي يتم تفسيرها في ضوء أدبيات الدراسة المتعلقة بموضوع الدراسة، وبالتالي تحقق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

حيث تناول هذا الفصل وصفاًللمنهج المتبع ومجتمع وعينة الدراسة، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطريقة إعدادها وكيفية بنائها وتطويرها، ومدى صدقها وثباتها. كما يتضمن وصفاً للإجراءات التي قامت بها الباحثة في تصميم أداة الدراسة وتقنينها، والأدوات التي استخدمتها لجمع بيانات الدراسة، وينتهي الفصل بالمعالجات الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات واستخلاص النتائج، وفيما يلي وصف لهذه الإجراءات.

3.2 أسلوب الدارسة:

بناءً على طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها فقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، والذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً كيفياً وكمياً، كما لا يكتفي هذا المنهج عند جمع المعلومات المتعلقة بالظاهرة من أجل استقصاء مظاهرها وعلاقاتها المختلفة، بل يتعداه إلى التحليل والربط والتفسير للوصول إلى استنتاجات يبني عليها التصور المقترح بحيث يزيد بها رصيد المعرفة عن الموضوع.

وقد استخدمت الباحثة مصدرين أساسين للمعلومات:

3.2.1 المصادر الأولية: لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة حيث لجأت الباحثة إلى جمع البيانات الأولية من خلال الاستبانة كأداة رئيسية للبحث، صممت خصيصاً لهذا الغرض، ووزعت على أفراد العينة للدراسة.

3.2.2 المصـادر الثانويـة: حيث اتجهت الباحثة فـي معالجـة الإطـار النظـري للدراسـة إلـى مصـادر البيانـات الثانويـة والتـي تتمثـل فـي الكتـب والمراجـع العربيـة والأجنبيـة ذات العلاقـة، والـدوريات والمقـالات والتقـارير، والأبحـاث والدراسـات السـابقة التـي تناولـت موضـوع الدراسـة، والبحث والمطالعة في مواقع الانترنت المختلفة.

3.3 مجتمع الدراسة وعينة الدراسة:

مجتمع الدراسة يعرف بأنه جميع مفردات الظاهرة التي تم دراستها، وبذلك فان مجتمع الدراسة هو جميع الأفراد أو الأشياء الذين يكون موضوع مشكلة الدراسة. وبناءً على مشكلة الدراسة وأهدافها فان المجتمع المستهدف يتكون من النساء الريفيات اللواتي لهن دور في تحقيق التنمية في قطاع غزة في المنطقة الجنوبية المتمثلة بمحافظتي خانيونس ورفح.

وتُعرف عينة الدراسة بأنها عبارة عن مجموعة جزئية من مجتمع الدراسة، ويتم اختيارها بطريقة مناسبة وإجراء الدراسة عليها، وفي هذه الدراسة تم اختيار العينة القصدية على أساس توفر صفات محددة في مفردات العينة، والصفات التي تم على أساسها اختيار العينة في هذه الدراسة هي: الحيازة الزراعية، والمساهمة الإنتاجية، والمشاركة التنموية، والإبداع والتطور. حيث قامت الباحثة بتوزيع (130) استبانة على عينة الدراسة وتم استرداد (123) استبانة بنسبة استرداد بلغت حوالي (94.6%).

3.4 أداة الدراسة:

تم إعداد استبانة حول "**دور المرأة الفلسطينية في تحقيق التنمية الريفية في محافظات غزة الجنوبية، ومساهمتها في المجالات التنموية**"، كما يلي:

3.4.1 خطوات بناء الاستبانة:

- ✓ الاطلاع على أدبيات التنمية الاقتصادية والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، والاستفادة منها في بناء الاستبانة وصياغة فقراتها.
- ✓ استشار الباحث عدداً من أساتذة الجامعات الفلسطينية في تحديد مجالات الاستبانة وفقراتها.

- ✓ تحديد المجالات الرئيسية التي شملتها الاستبانة.
- ✓ تحديد الفقرات التي تندرج تحت كل مجال.
- ✓ تم تصميم الاستبانة في صورتها الأولية وتكونت من (7) مجالات.
- ✓ تم عرض الاستبانة على (7) من المحكمين من ذوي تخصص في المجالات التنموية والاقتصادية من أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الاسلامية، وجامعة الأزهر، وجامعة القدس المفتوحة. (ملحق رقم2 بأسماء المحكمين).
- ✓ على ضوء أراء المحكمين تم تعديل بعض فقرات الاستبانة من حيث الحذف والتعديل، لتستقر الاستبانة في صورتها النهائية على (7) مجالات و(43) فقرة.

3.4.2 مجالات الاستبانة: وتتكون استبانة الدارسة من عدة أقسام رئيسية:

القسم الأول: وهو عبارة عن السمات الشخصية عن المستجيبة أو المبحوثة (العمر، والحالة الاجتماعية، والمستوى التعليمي، والحالة العملية، وطبيعة العمل).

القسم الثاني: وهي عبارة عن مجالات الدراسة ويتكون من (43) فقرة موزعة على مجالات رئيسة وهي:

المجال الأول: البيانات الاقتصادية ويتكون من(5) فقرات.

المجال الثاني: بيانات الخبرة والمعرفة الشخصية ويتكون من(10) فقرات.

المجال الثالث: مساهمة المرأة في العملية الإنتاجية ويتكون من(8) فقرات.

المجال الرابع: نظرة المرأة للتطور والإبداع ويتكون من(4) فقرات.

المجال الخامس: المشاركة في قضايا المجتمع ويتكون من(6) فقرات.

المجال السادس: مصادر الحصول على الدورات التدريبية والمهارات ويتكون من (4) فقرات.

المجال السابع: العوامل الايجابية والمعوقات التي تواجه المرأة الريفية في العملية الإنتاجية ويتكون من(6) فقرات.

وقد تم استخدم مقياس ليكرت (الثلاثي والخماسي) لقياس استجابات المبحوثات لفقرات الاستبيان حسب الجداول التالية:

جدول (3.1): مقياس ليكرت الثلاثي

الاستجابة	راضية جداً أو موفقة أو أجيدها	راضية لحد ما أو موافقة لحد ما أو أجيدها لحد ما	غير راضية أو غير موافقة أو لا أجيدها
الدرجة	3	2	1

جدول (3.2): مقياس ليكرت الخماسي

الاستجابة	دائماً	غالباً	أحياناً	نادراً	مطلقاً
الدرجة	5	4	3	2	1

3.5 صدق الاستبيان:

يقصد بصدق الاستبانة أن تقيس أسئلة الاستبانة ما وضعت لقياسه، وقد قامت الباحثة بالتأكد من صدق الاستبانة من خلال ما يلي:

3.5.1 صدق المحكمين:

عرضت الباحثة الاستبانة على مجموعة من المحكمين تألفت من(7) من الأساتذة متخصصين في المجالات التنموية والاقتصادية والإدارية وأسماء المحكمين بالملحق رقم (2)، وقد استجابت الباحثة لآراء المحكمين وقامت بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة، وبذلك خرج الاستبيان في صورته النهائية – انظر الملحق رقم (2).وبذلك تكون الاستبانة في صورتها النهائية كما هي في الملحق رقم (1) قابلة للتوزيع. وتكون الباحثة قد تأكدت من صدق استبانة الدراسة مما يجعلها على ثقة تامة بصحة الاستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

3.6 نتائج الدراسة العملية حول دور المرأة في تحقيق التنمية الريفية في محافظات غزة الجنوبية.

3.6.1 الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق البيانات الشخصية للمبحوثات:

أولاً: توزيع أفراد العينة حسب العمر:

جدول(3.3): توزيع أفراد العينة حسب العمر

العمر	التكرارات	النسبة %
من 20 سنة إلى أقل من 30	12	9.8
من 30 سنة إلى أقل من 40	47	38.2
40 سنة فأكثر	64	52
المجموع	123	100

يتضح من خلال جدول (3.3)ان هناك تركيز في مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي في الفئات العمرية المحصورة ما بين 30 –60 سنة وهذه الفترات هي المهمة في التنمية الاقتصادية بالنسبة للسيدات.

ثانياً: توزيع أفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية:

جدول (3.4): توزيع أفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	التكرارات	النسبة %
غير متزوجة	27	22.1
متزوجة	68	55.7
مطلقة	13	10.7
أرملة	14	11.5
المجموع	122	100

يبين جدول (3.4) أن الحالة الاجتماعية للمبحوثات هي كما يلي: نسبة المتزوجات بلغت حوالي 55.7% في المرتبة الأولى، تليها غير المتزوجات بحوالي 22.1% في المرتبة الثانية، ثم الأرامل في المرتبة الثالثة بحوالي 11.5%، وتأتي المطلقات في المرتبة الأخيرة بحوالي

10.5%.وتدل هذه النسب على الدور المهم للزوجة في التنمية والنشاط الاقتصادي وكذلك على أهمية العمل بالنسبة للمرأة الريفية في حال فقدان الزوج بالطلاق أو الترمل أو العنوسة.

ثالثاً: توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي:

جدول (3.5): توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرارات	النسبة %
ابتدائي	11	9.1
إعدادي	16	13.2
ثانوي	48	39.7
جامعي	46	38
المجموع	121	100

يبين جدول(3.5) أن 39.7% من أفراد عينة الدراسة هن من الحاصلات على التعليم الثانوي في المرتبة الأولى، و38% هن من الحاصلات على التعليم الجامعي في المرتبة الثانية، وعليه فإن قرابة68% من المبحوثات حاصلات على التعليم الثانوي أو الجامعي، الأمر الذي يؤكد على أهمية التعليم المهني أو الحرفي للمرأة ليسهل انخراطها في التنمية الريفية أو النشاط الاقتصادي وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (**Mammen and Paxon**2000).

رابعاً: توزيع أفراد العينة حسب طبيعة العمل:

جدول (3.6):توزيع أفراد العينة حسب طبيعة العمل

في حال الحكومي	التكرارات	النسبة %	في حال الخاص	التكرارات	النسبة %
إداري	3	2.4	زراعي	55	45.1
			صناعي	31	25.4
			حرفي	34	27.9
			أخرى	2	1.6
المجموع	3	2.4	المجموع	122	100

يبين جدول (3.6) أن 2.4% من عينة الدراسة يعملن بالمؤسسات الحكومية وذلك في المجال الإداري، أما بخصوص العمل في القطاع الخاص فقد توزعت عينة الدراسة حسب طبيعة العمل كما يلي: 45.1% يعملن بالقطاع الزراعي من فلاحة وتربية للحيوانات، وحوالي 27.9% يعملن في العمل الحرفي كالخياطة والتطريز وغيرها، وحوالي 25.4% يعملن في العمل الصناعي كالتصنيع الغذائي، أما النسبة المتبقية وهي حوالي 1.6% فهن يمارسن أعمال أخرى كالتجارة وغيرها، وهذا يؤكد على أن المرأة الريفية تعد بحق العمود الفقري للاقتصاد الريفي فهي عاملة منتجة وتساعد في دخل الاسرة وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (ناصر 1997).

3.6.2 الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق البيانات التخصصية للمبحوثات:

وفيما يلي وصف لعينة الدراسة حسب البيانات الاقتصادية كما يلي:

أولاً: توزيع أفراد العينة حسبحيازة الأرض الزراعية:

جدول (3.7): توزيع أفراد العينة حسبحيازة الأرض الزراعية

حيازة الأرض الزراعية	التكرارات	النسبة %
يوجد	57	46.7
لا يوجد	65	53.3
المجموع	122	100

يتبين من الجدول (3.7) أن 46.7% من عينة الدراسة لها حيازة زراعية وحوالي 53.3% ليس لها حيازة زراعية أي تعتمد على الأنشطة الحرفية والصناعية والتجارية المختلفة.

أما نوع الحيازة الزراعية فهو موضح كما بالجدول التالي:

جدول (3.8): نوع الحيازة الزراعية

نوع حيازة الزراعية	التكرارات	النسبة %	متوسط الحيازة بالدونم
ملك	**48**	**52.2**	**7.3**
إيجار	**23**	**25**	**6.7**
مشاركة	**21**	**22.8**	**8.1**
المجموع	**92**	**100**	

من خلال جدول (3.8) نجد أن حوالي 52.2% من الحيازة الزراعية هي ملك وذلك بمتوسط 7.3 دونم للحيازة، أما حوالي 25% من الحيازة الزراعية فهي إيجار وذلك بمتوسط 6.7 دونم للحيازة، أما النسبة المتبقية وهي 22.8% من الحيازة الزراعية فهي مشاركة وذلك بمتوسط 8.1 دونم للحيازة. وقد يعمل أفراد العينة في أكثر من حيازة سواء كانت ملك أو إيجار أو مشاركة. وهذه النسب تعكس انخراط المرأة في علاقات اقتصادية متعددة ومتعددة الآثار.

ثانياً: توزيع أفراد العينة حسب حيازة الآلات الزراعية:

يتطلب العمل الزراعي بالأرض استخدام العديد من الآلات والأدوات الزراعية سواء بالملك أو الإيجار، والجدول التالي يوضح حيازة الآلات الزراعية كما يلي:

جدول (3.9): حيازة الآلات الزراعية

نوع الآلة	في حال كانت الآلة ملك		في حال كانت الآلة إيجار	
	التكرارات	النسبة %	التكرارات	النسبة %
جرار زراعي	11	19.6	45	80.4
بئر مياه للري	13	23.2	43	76.8
أدوات تعديل للأرض	53	94.6	3	5.4
ماكينة درس	11	19.6	45	80.4

يلاحظ من خلال الجدول رقم (3.9) أن هناك ظاهرة واضحة لتملك الآلات الزراعية حيث بلغت نسبة التملك لهذه الآلات كما يلي: 19.6% للجرار زراعي و23.2 لأبار مياه الري و 94.6% لأدوات تعديل الأرض و19.6% لماكينة الدراس، كما يلاحظ من خلال الجدول رقم (3.9) أن هناك ظاهرة واضحة للإيجار للآلات الزراعية حيث بلغت نسبة الإيجار لهذه الآلات كما يلي: 80.4% للجرار زراعي و76.8% لأبار مياه الري و5.4% لأدوات تعديل الأرض و80.4% لماكينة الدرس. وعليه تشكل مساهمة هذه الآلات والمعدات الجزء الأكبر من تكلفة العملية الإنتاجية في الزراعة وهي تكاليف الري والحراثة والدراسة وهذه التكلفة قد تدفع كإيجارات أو مبالغ للغير، في حال عدم تملك هذه المعدات والآلات نظراً لارتفاع تكاليف تملكها.

ثالثاً: توزيع أفراد العينة حسب حيازة الحيوانات المزرعية:

وغالباً ما يقترن النشاط الزراعي (الفلاحي) للمرأة بحيازة أو تربية العديد من الحيوانات، كما يوضحها الجدول التالي:

جدول (3.10): حيازة الحيوانات المزرعية

النوع	التكرارات	المرتبة
أبقار	8	4
أغنام	41	2
دواجن	46	1
أخرى(بط – أرانب – حمام)	26	3

من خلال جدول رقم(3.10)يتبين أهمية الدواجن والأغنامواالأبقار وغيرها، حيث يوضحأن المبحوثات لديهن حيازة حيوانية إلى جانب الحيازة الزراعية، وهذا يشير إلىأهميةالإنتاج الحيواني في النشاط الزراعي الريفي، وقد احتلت الدواجن المرتبة الأولى في الحيازة في العينة المدروسة وعدد الحالات(46)، وتلتها الأغنام وعدد الحالات(41) في المرتبة الثانية ثم أخرى وتشمل (البط والأرانب والحمام) وعدد الحالات (26)،ثم الأبقار وعدد الحالات (8) في المرتبة الأخيرة.

رابعاً: مدى تعرض النشاط الزراعي للضرر:

نظراً للأوضاع الغير مستقرة في قطاع غزة وكذلك التقلبات المناخية، فقد أظهرت عينة الدراسة ظاهرة تعرض النشاط الزراعي للأضرار سواء في الحروب المتكررة أو من المتغيرات المناخية، والجدول التالي يوضحها كما يلي:

جدول (3.11): مدى تعرض النشاط الزراعي للضرر

الضرر	التكرارات	المرتبة
الحروب المتكررة	67	1
التغيرات المناخية	65	2
المجموع	132	100

من خلال جدول رقم (3.11) نجد أن النشاط الزراعي يتعرض إلى عدة أشكال من الأضرار حيث جاءت الحروب المتكررة على قطاع غزة في المرتبة الأولى حيث سجلت عدد الحالات (67) حالة من إجابات المبحوثات، بينما جاءت التغيرات المناخية في المرتبة الثانية حيث

سجلت (65) حالة من إجابات المبحوثات تأكيد تعرض النشاط الزراعي لأضرار نتيجة التغيرات المناخية، الأمر الذي يظهر الأثر السلبي لكلاًمن الحروب المتكررة ضد القطاع وكذلك التغيرات المناخية على النشاط الاقتصادي الريفي.

وقد تبين أن (84) حالة من النساء المبحوثات لم يتلقين أي تعويضات عن الأضرار اللاحقة بنشاطهن الاقتصادي مقابل (39) حالة تلقين تعويضات عن الأضرار التي لحقت بهن، الأمر الذي يبرز حاجة المرأة الريفية إلى تلقي المساعدة لمواجهة الأضرار المتكررة نتيجة الحروب والتغيرات المناخية.

3.7.3 الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق بيانات الخبرة والمعرفة الشخصية:

أولاً: مصادر الحصول على المعلومات من الوسائل المختلفة:

تتعدد المصار التي تعتمد عليه المرأة الريفية في الحصول على المعرفة والخبرة، ومن هذه المصادر التلفزيون، الأقارب والجيران، والنشرات الفنية، والمرشد والمرشدة الزراعية، والملصقات، والجمعيات الزراعية الأهلية، والكمبيوتر وبرامج شبكة النت، والجدول (3.12) يظهر إجابات المبحوثات حول درجة اعتمادها على هذه المصادر، كما يلي:

جدول (3.12): مصادر الحصول على المعلومات من الوسائل المختلفة

م	المصدر	دائماً		غالباً		أحياناً		نادراً		مطلقاً		المتوسط الحسابي
		التكرارات	%	التكرارات	%	التكرارات	%	التكرارات	%	التكرارات	%	
.1	التلفزيون	27	22.1	7	5.7	29	23.8	9	7.4	50	41	2.61
.2	الأقارب والجيران	67	54.9	13	10.7	20	16.4	1	0.8	21	17.2	3.85
.3	النشرات الفنية	3	2.5	8	6.6	34	27.9	6	4.9	71	58.2	1.90
.4	المرشد والمرشدة الزراعية	32	26.2	21	17.2	18	14.8	1	0.8	50	41	2.87
.5	الملصقات	6	4.9	7	5.7	23	18.9	6	4.9	80	65.6	1.80
.6	الجمعية الزراعية الأهلية	39	32	17	13.9	18	14.8	2	1.6	46	37.7	3.01
.7	الكمبيوتر والنت	50	41	6	4.9	13	10.7	3	2.5	50	41	3.02
.8	أخرى	1	2.7	4	10.8	8	21.6	-	-	24	64.9	1.86

- من خلال الجدول (3.12) يظهر أن (67) حالة تعتمد على الأقارب والجيران في الحصول على المعلومات وبنسبة (54.9%) دائماً، وذلك مقارنة بـ(13) حالة بنسبة(10.7%) تعتمد غالباً، و(20) حالة بنسبة(16.4%) أحياناً. وبشكل عام بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 3.85 (الدرجة الكلية من 5).
- كما يتبين من خلال الجدول أن(50) حالة تعتمد على الكمبيوتر المتصل بشبكة النت في الحصول على المعلومات وبنسبة(41%)دائماً، وذلك مقارنة بـ(6) حالات بنسبة(4.9%) تعتمد غالباً، و(13) حالة بنسبة(10.7%) أحياناً. وبشكل عام بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 3.02 (الدرجة الكلية من 5).
- كما يتبين من خلال الجدول أن(39) حالة تعتمد على الجمعيات الزراعية الأهلية في الحصول على المعلومات وبنسبة(32%)دائماً، وذلك مقارنة بـ(17) حالة بنسبة(13.9%) تعتمد غالباً، و(18) حالة بنسبة(14.8%) أحياناً. وبشكل عام بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 3.01 (الدرجة الكلية من 5).
- وهكذا لباقي المصادر حيث تبرز أهمية حصول المرأة الريفية على المعرفة والخبرة من مصادر متعددة الأمر الذي يستلزم تفعيل وتوجيه العديد من المؤسسات لبرامجها لخدمة وتوعية المرأة الريفية. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (الجوراني2005).

ثانياً: الانفتاح الجغرافي:

إضافة لما تقدم فإن درجة انفتاح المرأة الريفية على المحيط الخارجي سواء المناطق المجاورة لها أو المراكز التابعة لها أو المحافظات الأخرى يظهر تفاوتاً في الخبرة، والجدول (3.13) يظهر إجابات عينة الدراسة حول درجة الانفتاح الجغرافي تجاه المناطق، والمراكز الإدارية للمناطق، والمحافظات الأخرى للمرأة الريفية، كما يلي:

جدول (3.13): الانفتاح الجغرافي

م.	المكان	دائماً		غالباً		أحياناً		نادراً		مطلقاً		المتوسط
		التكرارات	%	التكرارات	%	التكرارات	%	التكرارات	%	التكرارات	%	الحسابي
.1	المناطق المجاورة	45	37.2	8	6.6	19	15.7	3	2.5	46	38	3.02
.2	المراكز الإدارية	30	24.6	9	7.4	24	19.7	4	3.3	55	45.1	2.63
.3	المحافظات الأخرى	24	19.7	8	6.6	21	17.2	3	2.5	66	54.1	2.35

- من الجدول (3.13) يتضح أن(45) حالة بنسبة (37.2%) انفتاحاً دائماً اتجاه المناطق المجاورة و(8) حالات تظهر انفتاحاً غالباً بنسبة (6.6%)، و(19) حالة تظهر انفتاحاً أحياناً بنسبة (15.7%)، و(3) حالات تظهر انفتاحا نادراً بنسبة (2.5%)، وبشكل عام بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 3.02 (الدرجة الكلية من 5).
- كما يظهر أن (30) حالة بنسبة (24.6%) انفتاحاً دائماً على المراكز الإدارية، و(9) حالات تظهر انفتاحاً غالباً بنسبة (7.4%)، و(24) حالة تظهر انفتاحاً أحياناً بنسبة (19.7%)، و(4) حالات تظهر انفتاحاً نادراً بنسبة (3.3%)، وبشكل عام بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 2.63 (الدرجة الكلية من 5).
- وكذلك يتبين أن هناك (24) حالة بنسبة (19.7%) انفتاحاً دائماً على المناطق الأخرى، و(8) حالات تظهر انفتاحاً غالباً بنسبة (6.6%)، و(21) حالة تظهر انفتاحاً أحياناً بنسبة (17.2%)، و(3) حالات تظهر انفتاحاً نادراً بنسبة (2.5%)، وبشكل عام بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 2.35 (الدرجة الكلية من 5).
- وتعتبر هذه النسب إيجابية وهذا يعني أن المرأة الريفية تحصل على المعرفة والخبرة من مصادر متعددة وعلاقاتها المنفتحة مع مناطق سواء كانت مناطق مجاورة أو مراكز تابعة لها أو محافظات أخرى وهذا يدل على أن المرأة الريفية تتمتع بدرجة عالية من المعرفة والوعي.

ثالثاً: الجهات التي تعتمد عليها في تنفيذ المشاريع:

تعتمد المرأة الريفية في القيام بمشروعتها على جهة واحدة أو عدة جهات، والجدول (3.14) يوضح الجهات والمصادر التي يتم الاعتماد عليها في إنشاء المشاريع، كما يلي:

جدول (3.14): الجهات التي تعتمد عليها في تنفيذ المشاريع

م.	العبارات	موافقة		موافقة لحد ما		غير موافقة		المتوسط الحسابي
		التكرارات	%	التكرارات	%	التكرارات	%	
.1	الحكومة	1	0.8	12	9.8	109	89.3	1.11
.2	قطاع المصرفي (البنوك)	8	6.6	20	16.4	94	77	1.30
.3	المؤسسات التنموية	53	43.4	22	18	47	38.5	2.05
.4	الجهد الذاتي (الشخصي)	111	91	9	7.4	2	1.6	2.89

- من خلال الجدول (3.14) يتضح أن (111) حالة بنسبة (91%) أجابن بالموافقة في اعتماد المرأة الريفية في القيام بمشروعتها على جهودها الذاتية، في مقابل (9) حالات بنسبة 7.4% أجابن بالموافقة لحد ما، وبشكل عام بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 2.89 (الدرجة الكلية من 3).
- كذلك يتضح أيضاًمن الجدول (3.14) يتضح أن (53) حالة بنسبة (43.4%) أجابن بالموافقة في اعتماد المرأة الريفية في القيام بمشروعتها على المؤسسات التنموية، في مقابل (22) حالة بنسبة 18% أجابن بالموافقة لحد ما، و(47) حالة بنسبة (38.5%) أجابن بغير الموافقة، وبشكل عام بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 2.05 (الدرجة الكلية من 3).
- أيضاًيتضح من الجدول (3.14) أن (87) حالات بنسبة (6.6%) أجابن بالموافقة في اعتماد المرأة الريفية في القيام بمشروعتها على البنوك، في مقابل (20) حالة بنسبة (16.4%) أجابن بالموافقة لحد ما، و(94) حالة بنسبة (77%) أجابن بغير الموافقة. وبشكل عام بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 1.11 (الدرجة الكلية من 3).
- كذلك يظهر من الجدول (3.14) ضعف الدور الحكومي في دعم النساء الريفيات في إنشاء مشاريعهن حيث أجابت (109) حالة بنسبة (89.3%) بغير الموافقة في اعتماد المرأة الريفية في القيام بمشروعتها على الجهات الحكومة.
- وتظهر النسب والنتائج السابقة اعتماد النساء الريفيات في مشاريعهن بشكل رئيس على جهودهنالذاتية أي أن الجهودالذاتيةلها دور بارز في إنشاء المشاريع، في حين يظهر دور متوسط للمؤسسات التنموية في دعم النساء الريفيات في إنشاء المشاريع، وكذلك دور محدود جداً للقطاع المصرفي والبنوك في دعم مشاريع النساء الريفيات، في حين ينعدم الدور الحكومي في تقديم أي دعم لمساندة النساء الريفيات في إقامة مشاريعهن، وهذا الأمر يوحي بالأثر السلبي لأداء الحكومة في تنشيط اقتصاد الريف في ظل الأوضاع السياسية الراهنة.

3.6.3 تحليل فقرة مساهمة المرأة في العملية الإنتاجية:

إضافة لمساهمة المرأة في النشاط الزراعي والفلاحة كما سبق بيانه فإن المرأة تساهم في العديد من الأنشطة الحرفية والصناعية. والجدول (3.15) يظهر درجة الإجادة للمبحوثات للأنشطة الإنتاجية المختلفة والتي تشمل الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، والأنشطة الحرفية المختلفة كالخياطة والتفصيل والتطريز، والتجارة وكذلك التصنيع الغذائي وحفظ الأغذية والمخبوزات، كما يلي:

جدول (3.15): إجابات العينة حول مساهمات المرأة في العملية الإنتاجية

م.	المساهمة الإنتاجية	درجة الإجادة						المتوسط الحسابي	الرتبة حسب درجة الإجادة
		أجيدها		أجيدها لحد ما		لا أجيدها			
		التكرارات	%	التكرارات	%	التكرارات	%		
.1	زراعي/نباتي	57	46.7	3	2.5	62	50.8	1.96	3
.2	زراعي/ حيواني	58	47.5	3	2.5	61	50	1.98	2
.3	حفظ الأغذية	44	36.1	19	15.6	59	48.4	1.88	5
.4	المخبوزات	44	36.1	21	17.2	57	46.7	1.89	4
.5	الخياطة والتفصيل	34	27.9	13	10.7	75	61.5	1.66	8
.6	التطريز	37	30.3	9	7.4	76	62.3	1.68	7
.7	التصنيع	59	48.4	8	6.6	55	45.1	2.03	1
.8	التجارة	46	37.7	10	8.2	66	54.1	1.84	6

- يتضح من الجدول (3.15) أن أعلى درجات الإجادة للأنشطة الإنتاجية كانت في الإنتاج الزراعي الحيواني والنباتي، وكذلك التصنيع الغذائي...إلخ، أما أقل درجات الإجادة فقد كانت في التطريز وكذلك الخياطة والتفصيل.

- يظهر من خلال الجدول(3.15) أن هناك (59) حالة من الإجابات تشير إلى إجادة المرأة للتصنيع الغذائي بنسبة (48.4%) مقابل (8) حالات تجيدها لحد ما بنسبة(6.6%)، أما النسبة المتبقية (45.1%) فهي لا تجيد التصنيع الغذائي.وبشكل عام بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 2.03 (الدرجة الكلية من 3).
- فقد كانت (58) حالة من الإجابات تشير إلى إجادة المرأة للإنتاج الزراعي الحيواني بنسبة (47.5%) مقابل (3) حالات تجيدها لحد ما بنسبة (2.5%)، أما النسبة المتبقية (50%) فهي لا تجيد الإنتاج الزراعي الحيواني. وبشكل عام بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 1.98 (الدرجة الكلية من 3).
- كما يتضح أن هناك (57) حالة من الإجابات تشير إلى إجادة المرأة للإنتاج الزراعي النباتي بنسبة (46.7%) مقابل (3) حالات تجيدها لحد ما بنسبة(2.5%)، أما النسبة المتبقية (50.8%) فهي لا تجيد الإنتاج الزراعي النباتي. وبشكل عام بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 1.96 (الدرجة الكلية من 3).
- كما أن هناك (44) حالة من الإجابات تشير إلى إجادة المرأة للمخبوزات بنسبة (36.1%) مقابل (21) حالات تجيدها لحد ما بنسبة(17.2%). وبشكل عام بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 1.89 (الدرجة الكلية من 3).
- كما أن هناك (44) حالة من الإجابات تشير إلى إجادة المرأة لحفظ الأغذية بنسبة (36.1%) مقابل (19) حالة تجيدها لحد ما بنسبة(15.6%). وبشكل عام بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 1.88 (الدرجة الكلية من 3).
- أيضاً يتضح أن هناك (46) حالة من الإجابات تشير إلى إجادة المرأة للتجارة بنسبة (37.7%) مقابل (10) حالات تجيدها لحد ما بنسبة (8.2%). وبشكل عام بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 1.84 (الدرجة الكلية من 3).
- كما يظهر أن هناك (37) حالة من الإجابات تشير إلى إجادة المرأة للتطريز بنسبة (30.3%) مقابل (9) حالات تجيدها لحد ما بنسبة(7.4%). وبشكل عام بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 1.68 (الدرجة الكلية من 3).

- كذلك يتضح أن هناك (34) حالة من الإجابات تشير إلى إجادة المرأة للخياطة والتفصيل بنسبة (27.9%) مقابل (13) حالات تجيدها لحد ما بنسبة(10.7%).وبشكل عام بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 1.66 (الدرجة الكلية من 3). وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (ميخائيل 2011).
- وبناءً على النتائج السابقة فإن أهم الأنشطة الاقتصادية التي تمارسها المرأة الريفية تشمل الإنتاج الزراعي الحيواني والنباتي، والتصنيع الغذائي، والتجارة، والمخبوزات وحفظ الأغذية ثم التطريز والخياطة والتفصيل. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (الجوراني2005).

3.6.4 تحليل فقرة نظرة المرأة للتطور والإبداع:

يمكن تقييم نظرة المرأة الريفية للتطور والإبداع من خلال استقصاء تقييمها للنقاط الموضحة في الجدول التالي:

جدول (3.16): إجابات العينة حول نظرة المرأة للتطور والإبداع

م.	العبارات	موافقة		موافقة لحد ما		غير موافقة		المتوسط الحسابي
		التكرارات	%	التكرارات	%	التكرارات	%	
.1	عندما اقتنع بفكرة جديدة أطبقها مباشرة دون تردد	93	76.2	27	22.1	2	1.6	2.75
.2	أقوم بإعداد الدراسات واستنصاح ذوي الخبرة للتطبيق	63	51.6	53	43.4	6	4.9	2.47
.3	لا أجازف بتطبيق أي فكرة مهما كانت النتائج	19	15.6	60	49.2	43	35.2	1.80
.4	على المرأة أن تساير كل جديد سواء في البيت والمزرعة	106	86.9	16	13.1	-	-	2.87

- يتضح من الجدول (3.16) أن عدد الحالات التي كانت تساير كل جديد سواء في البيت أو المزرعة (106) بنسبة (86.9%) على نحو موافق، مقارنة بـ (16) حالة بنسبة (13.1%) على نحو موافق لحد ما. وبشكل عام بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 2.87 (الدرجة الكلية من 3).
- كما يظهر من الجدول(3.16) أن (93) حالة تميل الى فكرة التطبيق عند الاقتناع بالأفكار الجديدة بنسبة (76.2%)على نحو موافق، مقارنة بـ (27) حالة بنسبة(22.1%) على نحو موافق لحد ما. وبشكل عام بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 2.75 (الدرجة الكلية من 3).

- ويتبين من الجدول(3.16) أيضاً أن (63) حالة تميل الى القيام بإعداد الدراسات واستنصاح ذوي الخبرة للتطبيق بنسبة(51.6%)على نحو موافق، مقارنة بـ .(53) حالة بنسبة (43.4%) على نحو موافق لحد ما. وبشكل عام بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 2.47 (الدرجة الكلية من 3).
- ويتبين من الجدول(3.16) كذلك أن (19) حالة لا تميل إلى المجازفة بتطبيق أي فكرة مهما كانت النتائج بنسبة(15.6%) على نحو موافق، مقارنة بـ(60) حالة بنسبة(49.2%) على نحو موافق لحد ما. وبشكل عام بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 1.80 (الدرجة الكلية من 3).
- وهذه النتائج مجتمعة تشير إلى نظرة ايجابية للمرأة اتجاه التطور والإبداع ومسايرة كل ماهو جديد والبعد عن المجازفة غير المدروسة.

3.6.5 تحليل فقرة المشاركة في قضايا المجتمع:

المشاركة في قضايا المجتمع المحلي: تشمل مشاركة المرأة الريفية في قضايا المجتمع المحلي العديد من الأنشطة ومنها:

- حضور الاجتماعات العامة لمناقشة قضايا تخص المنطقة.
- مقابلة المسئولين لمحاولة حل مشكلة معينة.
- المشاركة الاجتماعية الرسمية في منظمات المجتمع المحلي.
- المشاركة في مشروعات تنموية ترعاها المنظمات الأهلية.

والجدول (3.17) يظهر تقييم العينة المدروسة للنساء الريفيات لهذه المشاركة.

جدول (3.17): مشاركة المرأة في قضايا المجتمع

م	المشاركة في قضايا المجتمع	دائماً		غالباً		أحياناً		نادراً		مطلقاً	
		الحالة	%	الحالة	%	الحالة	%	الحالة	%	الحالة	%
	أ. المشاركة المجتمعية										
1.	حضرت اجتماع عام لمناقشة مشكلة تخص منطقتكم	58	47.9	15	12.4	21	17.4	8	6.6	19	15.7
2.	مقابلة المسئولين لمحاولة المشكلة	59	48.8	12	9.9	18	14.9	12	9.9	20	16.5
3.	التعاون مع أهل المنطقة في حل المشكلة	106	86.9	9	7.4	5	4.1	1	8	1	0.8
4.	مساعدة الجيران إذا كان عندهم مشكلة	103	84.4	14	11.5	4	3.3	–	–	1	0.8
ب. المشاركة الاجتماعية الرسمية في منظمات المجتمع		22	17.9	18	14.6	17	13.8	19	15.4	47	38.2
ت. المشاركة التنموية		48	39	26	21.1	20	16.3	12	9.8	17	13.8

يوضح الجدول (3.17) تقييم عينة الدراسة وفق مدى المشاركة في قضايا المجتمع والنتائج كما يلي:

أولاً: المشاركة المجتمعية:

- كانت عدد الحالات التي تتعاون مع أهل المنطقة دائماً (106)بنسبة (86.2%)، وغالباً (9) حالات بنسبة(7.3%)، وأحياناً (5) حالات بنسبة(4.1%) وهذه النسب كبيرة جداً.
- كانت عدد الحالات التي تساعد الجيران في حل مشكلة دائماً (103)بنسبة(84.4%)، وغالباً (14) حالة بنسبة(11.5%)، وأحياناً (4) حالات بنسبة(3.3%) وهذه النسب كبيرة جداً.
- كذلك كانت عدد الحالات التي تقابل المسئولين دائماً (59)بنسبة (48.8%)، وغالباً (12) حالة بنسبة(9.9%)، وأحياناً (18) حالة بنسبة(14.9%) وهذه النسب كبيرة نسبياً.
- أيضاً كانت عدد الحالات التي تحضر الاجتماعات العامة لمناقشة المشاكل التي تخص المنطقة دائماً (58) بنسبة (47.9%)، وغالباً (15) حالة بنسبة(12.4%)، وأحياناً (21) حالة بنسبة(17.4%) وهذه النسب كبيرة نسبياً.

ثانياً: المشاركة في الاجتماعات الرسمية في منظمات المجتمع:

- عدد الحالات التي تشارك على نحو دائم(22) بنسبة (17.9%)، و(18) حالة غالباًبنسبة (14.6%)، و(17) حالة أحياناًبنسبة (13.8%)، و(19) حالة نادراً بنسبة (15.4%)، مقابل(47) حالة بنسبة(38.2%) لا تشارك مطلقاً، وهذا الأمر يحي بنوع من عدم الثقة بهذه المنظمات، وقد تعود عدم الثقة إلى وجود خطأ في أحد أو كلا الجانبين(المرأة الريفية والمنظمة).

ثالثاً: المشاركة التنموية:

- كان عدد الحالات التي تشارك على نحو دائم في المشروعات التنموية(48) حالة بنسبة (39%)، وغالباً (26) حالة بنسبة (21.1%)، وأحياناً (20) حالة بنسبة (16.3%)، ونادراً (12) بنسبة (9.8%)، والتي لا تشارك مطلقاً (17) حالة بنسبة(13.8%).

وتشير النتائج السابقة في مجملها إلى وجود مشاركة كبيرة في القضايا المجتمعية وملحوظة في اجتماعات منظمات المجتمع ومعتبرة في المشروعات التنموية من قبل النساء الريفيات، وهذه النتائج تتفق مع دراسة (اصالة2010) ودراسة ابو طه (2012).

3.6.6 تحليل فقرة الالتحاق بالدورات التدريبية أو الإرشادية:

يعتبر الالتحاق بالدورات التدريبية والإرشادية من الأهمية لالتحاق المرأة الريفية بعملها في المجالات المذكورة (الزراعية، والحرفية، والتصنيع الغذائي...إلخ)، وتظهر إجابات عينة الدراسة كما يلي:

جدول (3.18): التدريب والمهارات الكافية للعمل

العبارة	كافي		كافي لحد ما		غير كافي	
	الحالات	%	الحالات	%	الحالات	%
امتلاك التدريب والمهارات الكافي لممارسة العمل	31	25.4	57	46.7	34	27.9

- يتضح من الجدول (3.18) أن (31) حالة بنسبة (25.4%) يمتلكن التدريب والمهارات الكافية لممارسة العمل، مقابل(57) حالة بنسبة(46.3%) يمتلكن مهارات على نحو كافي لحد ما.
- كذلك يتضح أن عدداً معتبراً من النساء (34) حالة بنسبة (27.9%) يفتقرن إلى التدريب والمهارات المطلوبة للعمل، الأمر الذي يوحي إلى أهمية الاستثمار في التدريب المهني من قبل المرأة الريفية، ومن الجهات المزودة للتدريب.

أما بالنسبة **لمصادر حصول النساء الريفيات على التدريب** اللازم لممارستها العمل فإنه يتضح أهمية بارزة للممارسة والتعلم والممارسة معاً في الحصول على التدريب، والجدول التالي يوضح ذلك كما يلي:

جدول (3.19): التدريب والمهارات الكافية للعمل

العبارة	التعليم		الممارسة		التعليم والممارسة معاً	
	الحالات	%	الحالات	%	الحالات	%
هل حصلتي على التدريب بالتعليم أو الممارسة أم كليهما	1	0.8	44	35.8	78	63.4

- يتضح من الجدول (3.19) أن مصدر الحصول على المهارات والتدريب كان ما يلي: (44) حالة بنسبة (35.8%) من خلال الممارسة، مقارنة بـ(78) حالة بنسبة (63.4) كانت تعتمد على كل من التعليم والممارسة معاً، في مقابل الحصول على المهارات والتدريب من التعليم على نحو مستقل كانت لحالة واحدة فقط بنسبة(0.8%).وهذا يشير إلى أهمية التعليم والممارسة معاً في اكساب المهارات التي تعمل على تنمية وتطوير النساء الريفيات وهناك أيضاً حاجة إلى تعزيز التعليم المهني والحرفي وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (الفليت2011) ودراسة (ابو رحمة2014).

أيضاً بالنسبة لنظرة المرأة لتطوير العمل: عند توجه السؤال للنساء الريفيات إذا ما كانت تفكر في تطوير عملها فإنه يتبين أن غالبية واضحة من المبحوثات يفكرن في تطوير أعمالهن من خلال التوسع في المشروع وزيادة مساحة الأراضي الزراعية، وإدخال الآلات حديثة والتوسع في الأسواق المحلية، والجدول التالي يوضح ذلك كما يلي:

جدول (3.20): نظرة المرأة لتطوير العمل

العبارة	نعم		لا	
	الحالات	%	الحالات	%
هل تفكرين في تطوير مجال عملك	72	55.2	51	41.5

- يتضح من الجدول(3.20) أن(72) حالة بنسبة (55.2%) يفكرن في تطوير مجال أعمالهن مقابل(51) حالة بنسبة(41.5%) لا يفكرن في تطوير أعمالهن، وذلك لعدة أسباب منها، عدم توفر الدعم المالي، الحروب المتكررة على غزة والأوضاع السياسية الغير مستقرة إغلاق المعابر واقتصار المنتجات على الأسواق المحلية.وعليه فإنه يمكن الاستنتاج بأن المرأة الريفية لها نظرة ايجابية نحو العمل والمساهمة في التنمية.

3.6.7 العوامل الإيجابية والمعوقات المؤثرة على نشاط النساء الريفيات:

أولاً: العوامل الإيجابية: يوجد العديد من العوامل الايجابية التي تؤثر على نشاط المرأة الريفية ومنها الدعم الأسري الملازم لعمل المرأة، ورغبة المرأة في الاستقلال الاقتصادي، وتعزيز دورها الاجتماعي، وشعورها بتغيير أوضاعها، وشعورها بتغيير أوضاعها وكذلك توفر الدعم المالي

لها.وعند استقصاء إجابات المبحوثات في عينة الدراسة حول أهمية هذه العوامل الداعمة للمرأة الريفية، فإن يتضح من الجدول النتائج كما يلي:

جدول (3.21): العوامل الايجابية المؤثرة على نشاط النساء الريفيات

م.	العامل	عدد الحالات	الرتبة
.1	الدعم الأسري	64	3
.2	الرغبة في الاستقلال	115	1
.3	الشعور بالتغيير	74	2
.4	توفر الدعم المالي	27	1

ومن الجدول (3.21) يتضح ما يلي:

- يوجد (115) حالة يجدن أن الرغبة في الاستقلال هو من أهم العوامل التي تحفز على العمل للنساء الريفيات.
- وكذلك يوجد (74) حالة يجدن أن الشعور بالتغيير هو العامل الثاني الذي يحفز على العمل للنساء الريفيات.
- أيضاً يوجد (64) حالة يجدن أن الدعم الأسري هو العامل الثالث الذي يحفز على العمل للنساء الريفيات.
- وأخيراً يشكل الدعم المالي (27) حالة أي هو العامل الرابع المساهم في تحفيز للنساء الريفيات.

يتضح من خلال هذه النتيجة ان هناك مجموعة عوامل إيجابية تؤثر على نشاط المرأة الريفية ومنها الدعم الأسري الملازم لعمل المرأة، ورغبة المرأة في الاستقلال الاقتصادي، وتعزيز دورها الاجتماعي، وشعورها بتغيير أوضاعها، وشعورها بتغيير أوضاعها وكذلك توفر الدعم المالي وهذه العوامل مجتمعة تؤثر على نشاط المرأة ومشاركتها في العملية الانتاجية. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة اصالة2010 ودراسة ابو طه2012.

ثانياً: أثر الحياة الاجتماعية للأسرة على مساهمة المرأة في التنمية الريفية: يُلاحظ أن أثر الحياة الاجتماعية للأسرة قد يتسم بالانسجام، أو عدم المبالاة، أو المعارضة اتجاه مساهمة المرأة الريفية في الإنتاج، وجدول (3.22)يوضح ذلك من خلال استقصاء إجابات المبحوثات في عينة الدراسة كما يلي:

جدول (3.22):أثر الحياة الاجتماعية للأسرة

م.	أثر الحياة الاجتماعية	التكرارات	%
.1	انسجام	98	83.1
.2	عدم المبالاة	20	16.9

- يتضح من خلال جدول (3.22) أن(98)حالة بنسبة(83.1%) كان دور الأسرة يتسم بالانسجام، مقابل (20) حالة بنسبة(16.3%) حالة يتسم بعدم المبالاة، وكما أنه لا توجد أو تسجل معارضة لعمل المرأة.وهذا يعزز النظرة الايجابية السائدة اتجاه المرأة العاملة في الريف.

ثالثاً: دور الجهات المختلفة في تقديم المساعدة للنساء الريفيات:

جدول (3.23): عن دور الجهات المختلفة في تقديم المساعدة

الجهة	إيجابي		سلبي		لا يوجد	
	التكرارات	%	التكرارات	%	التكرارات	%
المنظمات الأهلية وغير الحكومية	26	21.7	39	32.5	55	45.8
المنظمات الحكومية	-	-	8	6.7	111	93.3

- يتضح من خلال جدول (3.23) أن هناك دور إيجابي للمنظمات الأهلية وغير الحكومية حيث أجابت (26) حالة بنسبة (21.7%) بأنه يوجد دور إيجابي لها، وذلك في مقابل (39) حالة بنسبة(32.5%) بأن دور المنظمات الأهلية سلبي، وأيضاً (55) حالة بنسبة(45.8%) أجابت بعدم وجود أيدور للمنظمات الأهلية في مساعدة النساء الريفيات.

- أما بالنسبة لدور الهيئات الحكومية فإن(8) حالات بنسبة (6.7%) يرين دوراً سلبياً للجهات الحكومية، في مقابل (111) حالة بنسبة(93.3) لا يرين أي دوراً للجهات الحكومة.
- وتشير النتائج السابقة بأنه لا يوجد دور ايجابي للمنظمات الحكومية، بل كان سلبي وغير موجود، كذلك تشير النتائج لانعدام دور المنظمات الحكومية.

رابعاً: مدى الرضا عن الجهات التي تقدم المساعدات: وحول تقييم رأي المبحوثات حول الدور الايجابي للجهات المختلفة في تقديم المساعدة، وهي المنظمات الأهلية والهيئات الحكومية، فإن الجدول التالي يوضح النتائج كما يلي:

جدول (3.24): مدى الرضا عن الجهات التي تقدم المساعدات

م.	درجة الرضا	التكرارات	%
1	راضية لحد ما	23	19.3
2	غير راضية	96	80.7
	المجموع	119	100

- يتضح من خلال ما سبق أن أغلب المبحوثات غير راضيات عن دور الجهات التي تقدم المساعدات حيث أجابت بذلك (96) حالة بنسبة (80.7%)، وذلك في مقابل (23) حالة بنسبة (19.3%) راضيات لحد ما.

خامساً: المعوقات التي تحد من مشاركة النساء الريفيات في العملية الإنتاجية: يوجد العديد من المعوقات التي تؤثر في عمل المرأة الريفية ومنها قلة التقدير للجهد وعدم القدرة على إدارة المشروع وعدم توفر الدعم المالي، وعدم توفر الخبرات الكافية، كما يظهر في جدولالتالي:

جدول (3.25): المعوقات التي تحد من مشاركة النساء الريفيات في العملية الإنتاجية

م.	العامل	التكرارات	الرتبة
.1	قلة التقدير للجهد	34	5
.2	عدم القدرة علي إدارة المشروع	68	2
.3	قلة فرص العمل المتوفرة	43	4
.4	عدم توفر الدعم المالي	104	1
.5	عدم توفر الخبرات الكافية	52	3

يتبين من الجدول (3.25) أن هناك معوقات متعددة تواجه المرأة الريفية في مساهمتها في برامج التنمية وهذه المعوقات تظهر على التوالي حسب المرتبة:

1. عدم توفر الدعم المالي سجل(104) حالة من إجابات المبحوثات وذلك في المرتبة الأولى.
2. أما عدم القدرة على إدارة المشروع سجل(68) حالة من إجابات المبحوثات في المرتبة الثانية.
3. كذلك عدم توفر الخبرات الكافية سجل(52)حالة من إجابات المبحوثات في المرتبة الثالثة.
4. أيضاً قلة فرص العمل المتوفرة سجلت (43) حالة من إجابات المبحوثات في المرتبة الرابعة.
5. أما قلة التقدير للجهد سجلت (34) حالة من إجابات المبحوثات في المرتبة الخامسة.

- تشير النتائج الى ان مشاركة المرأة الريفية في الحياة الاقتصادية تواجه معوقات وهي عوائق تتعلق بعدم توفر الدعم المالي، وعدم القدرة على ادارة المشروع ويرجع ذلك نقص في الخبرة التي تفتقر اليها المرأة الريفية، وكذلك فرص العمل المتوفرة نتيجة الأوضاع الاقتصادية المتردية، وكذلك قلة التقدير للجهد الذي تبذله المرأة الريفية. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة ناصر1997، ودراسة ESCWA 2012.

3.7 نموذج انحدار لوجستي لتوضيح أهم العوامل والمتغيرات المؤثرة على مشاركة النساء الريفيات في المساهمة في المشاريع التنموية:

3.7.1 النموذج القياسي والمنهجية القياسية:

استخدمت الباحثة نموذج الانحدار اللوجستي الثنائي (Binary Logistic Regression) وهو النموذج الملائم والمناسب لنوع البيانات المتاحة للدراسة لأنه يدرس العلاقة بين متغير وصفي تابع منقسم إلى فئتين (Dummy Variables) والعديد من المتغيرات المستقلة سواء كانت وصفية أو كمية وهو يعتمد على فرضية الاحتمالات النسبية Proportional Odds (PPO)

والتي يمكن أن تتأثر بحجم العينة وطبيعة المتغيرات المستقلة في النموذج. كما أنه لا يمكن استخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية في تقدير نماذج الانحدار ذات المتغيرات التابعة النوعية، لأنها تؤدي إلى تقدير معاملات انحدار غير منطقية، وبالتالي استخدام نموذج الانحدار اللوجستي يؤدي إلى تقدير معاملات انحدار دقيقة ومنطقية.

وعليه فقد تم استخدام النموذج لتحقيق أحد أهداف الدراسة المتعلقة بمعرفة أهم العوامل المؤثرة في مساهمة النساء الريفيات في العملية التنموية، حيث تم دراسة تأثير مجموعة من العوامل المستقلة والمتمثلة في (الفئات العمرية، الحالة الاجتماعية، المستوى التعليمي، مهارات التدريب، دعم المؤسسات التنموية) على مشاركة المرأة الريفية في المشاريع التنموية والذي يعبر عن المتغير التابع والمعبر عنه بمتغير فئوي يشمل فئتين تتمثل في: (1: مدى مشاركة النساء الريفيات في المشروعات التنموية، 0: في حال عدم مشاركة النساء الريفيات في المشروعات التنموية)، وبناء عليه تم صياغة المعادلة المطلوبة على النحو الآتي:

PDP = f (AG, MSD, EL, SL, DO)

وتصاغ المعادلة بشكل قياسي على هيئة نموذج انحدار على النحو الآتي:

$$Log(\frac{prob(PDP_i)}{1-prob(PDP_i)}) = \beta_0 + \beta_1 Ag_1 + \beta_2 Ag_2 + \beta_3 MSD_1 + \beta_4 MSD_2 + \beta_5 MSD_3 + \beta_6 EL_1 + \beta_7 EL_2 + \beta_8 EL_3 + \beta_9 SL + \beta_{10} DO + \varepsilon_i$$

حيث أن:

PDP : مشاركة المرأة الريفية في المشاريع التنموية.

Ag_1, Ag_2 : الفئات العمرية.

MSD_1, MSD_2, MSD_3 : فئات الحالة الاجتماعية.

EL_1, EL_2, EL_3 : فئات المستوى التعليمي.

SL : مهارات التدريب.

DO : دعم المؤسسات التنموية.

$\beta_0 \beta_{10}, \beta_9, \beta_8, \beta_7, \beta_6, \beta_5, \beta_4, \beta_3, \beta_2, \beta_1$:تعبر عن الحد الثابت ومعاملات المتغيرات المستقلة على التوالي.

ε_i : حد الخطأ العشوائي.

ويتم تقدير درجة لوجيت المتغير التابع (Logit estimates a score) كدالة خطية في المتغيرات المستقلة كما في الشكل التالي(Hamilton, 2006, p.279):

$$Logit(PDP)=\beta_0+\beta_1 Ag_1+\beta_2 Ag_2+\beta_3 MSD_1+\beta_4 MSD_2+\beta_5 MSD_3+\beta_6 EL_1+\beta_7 EL_2+\beta_8 EL_3+\beta_9 SL+\beta_{10} DO+\varepsilon_i$$

وبعد ذلك يتم احتساب احتمالية كل فئة من فئات المتغير التابع أو احتمالية ظهور الحدث في النموذج اللوجستي بتحويل Logit(PDP) إلى النمط الأسي عن طريق حساب الفروق Odds على النحو التالي (مقداد، 2010، ص191):

$$Odds\ (PDP = 1) = e^{\ Logit(PDP)}$$

ويمكن تحويل الفروق "Odds" إلى المعادلة الاحتمالية حيث (PDP = 1) باستخدام الصيغة التالية(Studenmund, 2011, p.443):

$$P(PDP=1)=\frac{1}{1+e^{-(\beta_0+\beta_1 Ag_1+\beta_2 Ag_2+\beta_3 MSD_1+\beta_4 MSD_2+\beta_5 MSD_3+\beta_6 EL_1+\beta_7 EL_2+\beta_8 EL_3+\beta_9 SL+\beta_{10} DO+\varepsilon_i)}}$$

وفي مقابل ذلك يكون احتمال (PDP = 0) كما يلي:

$$P(PDP = 0) = 1 - P(PDP = 1)$$

الإشارات المتوقعة للمعاملات: تتوقع الباحثة أن تكون إشارات المعلمات المقدرة للمتغيرات المستقلة في النموذج القياسي المقترح على النحو التالي:

المتغير	AG	MSD	EL	SL	DO
الإشارة المتوقعة	+	+	+	+	+

تعريف متغيرات النموذج:

☒ **المتغير التابع:** المشاركة في المشاريع التنموية، وتم تعريفه كما يلي:

$$PDP=\begin{cases}1, & \text{مشاركة النساء الريفيات في المشاريع التنموية}\\ 0, & \text{عدم مشاركة النساء الريفيات في المشاريع التنموية}\end{cases}$$

☒ **المتغيرات المستقلة:**

1. الفئات العمرية: وقد تم تعريفها كما يلي:

$$AG1 = \begin{cases} 1, & \text{من 20 إلى أقل من 30 سنة} \\ 0, & \text{ما عدا ذلك} \end{cases}$$

$$AG2 = \begin{cases} 1, & \text{من 30 إلى أقل من 40 سنة} \\ 0, & \text{ما عدا ذلك} \end{cases}$$

2. الحالة الاجتماعية: وقد تم تعريفها كما يلي:

$$MSD1 = \begin{cases} 1, & \text{غير متزوجة} \\ 0, & \text{ما عدا ذلك} \end{cases}$$

$$MSD2 = \begin{cases} 1, & \text{متزوجة} \\ 0, & \text{ما عدا ذلك} \end{cases}$$

$$MSD3 = \begin{cases} 1, & \text{مطلقة} \\ 0, & \text{ما عدا ذلك} \end{cases}$$

3. المستوى التعليمي: وقد تم تعريفه كما يلي:

$$EL1 = \begin{cases} 1, & \text{ابتدائي} \\ 0, & \text{ما عدا ذلك} \end{cases}$$

$$EL2 = \begin{cases} 1, & \text{إعدادي} \\ 0, & \text{ما عدا ذلك} \end{cases}$$

$$EL3 = \begin{cases} 1, & \text{ثانوي} \\ 0, & \text{ما عدا ذلك} \end{cases}$$

4. مهارات التدريب: وقد تم تعريفه كما يلي:

$$SL = \begin{cases} 1, & \text{التدريب الكافي} \\ 0, & \text{ما عدا ذلك} \end{cases}$$

5. دعم المؤسسات التنموية: وقد تم تعريفه كما يلي:

$$DO = \begin{cases} 1, & \text{دعم المؤسسات التنموية} \\ 0, & \text{ما عدا ذلك} \end{cases}$$

3.7.2 المنهجية القياسية والأسلوب:

تم الاستعانة بمجموعة من الأدوات والأساليب الإحصائية والقياسية، والتي تمثلت فيما يلي:

أولاً: نموذج الانحدار اللوجستي: النموذج اللوجستي واحد من النماذج الاحتمالية والتي تناقش الاحتمالية لحدث ما، هل يحدث أم لا؟ أو الاحتمالية لظاهرة ما، هل هي موجودة أم لا؟ ويتم ذلك بالاعتماد على مجموعة من المتغيرات المستقلة سواء كانت من نوع المتغيرات المستمرة أو الصماء(مقداد، 2010). كما ويعرف الانحدار اللوجستي على أنه نموذج يُستخدم للتنبؤ باحتمالية وقوع حدث ما وذلك بملاءمة البيانات على منحنى لوجستي. ويستخدم الانحدار اللوجستي عدة متغيرات مُتوقعة والتي قد تكون رقمية أو فئوية. وبمعنى أخر يمكن تعريفه بأن النموذج الذي يتم اللجوء إليه عندما يكون المتغير التابع أصم أي يأخذ إحدى القيمتين (1 ، 0) وفي هذه الحالة فإن هناك احتمال لقيمة المتغير؛ وهي وقوعه ويمثلها الرقم واحد أو عدم وقوعه ويمثلها الرقم صفر(العامودي، 2013).

ثانياً: أسلوب تحليل الانحدار اللوجستي الثنائي (Binary Logistic Regression): من المألوف والمتعارف عليه في الدراسات الاقتصادية استخدام نماذج الانحدار الخطية البسيطة والمتعددة لدراسة تأثير متغير أو مجموعة من المتغيرات المستقلة على متغير تابع، ويتم استخدام هذا الأسلوب في حالة كون المتغير التابع متغير كمي تكون بياناته تكون على شكل أرقام كمية، إلا أنه في حالة البيانات الفئوية (ترتيبية أو اسمية) فإن أساليب الانحدار الخطية لا تصلح في مثل هذه الحالات، بحيث يأخذ المتغير التابع قيمة ثنائية Dichotomous أو أكثر وأن هذا بشكل تحدياً كبيراً أمام الباحثين عند محاولتهم توظيف الانحدار الخطي البسيط أو المتعدد؛ والذي يكون مقيداً نوعاً ما باشتراط أن يكون المتغير التابع متغيراً كمياً متصلاً بدلاً من أن يكون وصفياً منفصلاً(عباس، 2012).

لذا يرى (Lea 1997) أنه يجب استخدام تقنية الانحدار اللوجستي في مثل تلك الحالات، وأنه وإن كان هناك العديد من الأساليب الإحصائية التي طورت لتحليل البيانات ذات المتغيرات الوصفية (النوعية) مثل تحليل الدوال التمييزية Discriminant Functions Analysis؛ إلا أن الانحدار اللوجستي يتمتع بالعديد من المميزات التي تجعله ملائماً للاستخدام في مثل تلك الحالات. وللانحدار اللوجستي عدة أنواع، إلا أن أكثرها شيوعاً هو تحليل الانحدار اللوجستي الثنائي Binary Logistic Regression، وهناك أنواع أخرى مثل الانحدار المتعدد والانحدار اللوجستيي الترتيبي(الأغا، 2015).

وتعتبر نماذج الانحدار اللوجستي حالة خاصة من حالات الانحدار ويطلق عليها أحياناً نماذج اللوجيت المعممة Generalized Linear Models، وتستخدم عندما نرغب في التنبؤ بوجود صفة معينة أو ظاهرة أو خاصية معينة بالاعتماد على مجموعة من المتغيرات المستقلة، وتستخدم لكل من Odds Ratio (نسبة الأفضلية أو معامل الأفضلية) معاملات النموذج اللوجستي في تقدير قيمة نسبة الخلاف للمتغيرات المستقلة في النموذج، وهذه حالات شائعة وتستخدم في علوم كثيرة(عكاشة، 2002).

ثالثاً: أهمية استخدام نموذج الانحدار اللوجستي: تكمن أهمية تحليل الانحدار اللوجستي عند مقارنته بالأساليب الإحصائية الأخرى مثل: الانحدار الخطي والتحليل التمييزي، في أن الانحدار اللوجستي هوالأداة الأكثر قوة لأنه يقدم اختباراً لمعنوية المعاملات، كما أنه يعطي الباحث فكرة عن مقدار تأثير المتغير المستقل في المتغير التابع النوعي، بالإضافة إلى ذلك فان الانحدار اللوجستي يرتب تأثير المتغيرات المستقلة، مما يسمح للباحث بالاستنتاج بأن متغيراً ما يعتبر أقوى من المتغير الأخر فيفهم ظهور النتيجة المطلوبة، كما أن تحليل الانحدار اللوجستي يمكنه أن يتضمن المتغيرات المستقلة النوعية وكذلك تأثير التفاعل بين المتغيرات المستقلة على المتغير التابع النوعي. كما أن من مزايا استخدام الانحدار اللوجستي هو أنه أقل حساسية تجاه الانحرافات عن التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة، وذلك مقارنة بأساليب إحصائية أخرى مثل التحليل التمييزي والانحدار الخطي المتعدد، والانحدار اللوجستي يستطيع أن يتجاوز العديد من الافتراضات المقيدة لاستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS في

الانحدار الخطي، الأمر الذي يجعل في نهاية المطاف تحليل الانحدار اللوجستي هو الأسلوب الأفضل في حالة المتغير التابع الفئوي (عباس، 2012، ص237).

وهذا النموذج على عكس النموذج الانحدار الخطي الذي لايمكن استخدامه إلا بعد التحقق من افتراضات معينة، فيمكن انتهاك افتراضات تحليل الانحدار الخطي، وأهمها افتراضين رئيسيينهما: الأول اعتدالية التوزيع الطبيعيNormality والثاني تجانس التباين Homoscedasticity، ويرجع ذلك إلى طبيعة المتغير التابع. فبالنسبة لتوزيع الأخطاء سوف لن يكون طبيعيا عند أي مستوى من مستويات X عندما يكون المتغير التابع فئوي، حيث أن توزيع الأخطاء فيمثل هذه الحالة سيكون متبعاً للتوزيع اللوجستي Logistic Distribution وليس التوزيع الطبيعي Normal Distribution. أما عدم تجانس تباين المتغير العشوائي حد الخطأ، فإن حد الخطأ في الانحدار يتفاوت ويتغير حسب مستويات المتغير المستقل X، حيث يلاحظ أن توفيق البيانات من خلال خط مستقيم يمتد من الحد الأدنى للمتغير التابع إلى الحد الأعلى مما يولد قيم أخطاء غير متجانسة (عباس، 2012).

رابعاً: تقدير وتفسير معاملات الانحدار اللوجستي: من أجل تقدير معاملات الانحدار اللوجستي يتم اللجوء لطريقة الإمكان الأعظم (Maximum likelihood Method)، والتيتعتبر هذه الطريقة من الطرق الإحصائية ذات الكفاءة العالية في تقدير معالم التوزيعات الإحصائية بمختلف أنواعها بغض النظر عن طبيعة البيانات، وفي الآونة الأخيرة شاع استخدام هذه الطريقة كطريقة إحصائية لتقدير معاملات نماذج الانحدار المختلفة لدراسة تأثير مجموعة من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، ومن أشهر استخداماتها تقدير معاملات نموذج الانحدار اللوجستي، وذلك لمعرفة احتمال كل فئة من فئات المتغير التابع، وتتسم طريقة الإمكان الأعظم بالكفاءة العالية في التقدير والاتساق وعدم التحيز كما ولها أقل تباين ممكن(الأغا، 2015).

وتعرف طريقة الاحتمال أو الإمكان الأعظم بأنها طريقة تكرارية Iterative تعتمد على العمليات الحسابية عدة مرات حتى يتم الوصول إلى أفضل تقدير للمعاملات والتي من خلالها يمكن تفسير البيانات المشاهدة (Newsom, 2003)، وتقيس دالة الإمكان الأعظم .M.L

الاحتمالات المشاهدة لعدد n من المتغيرات المستقلة ولتكن (P_1, P_2,….,P_n) التي تقع في العينة ويمثل حاصل ضرب هذه الاحتمالات دالة الإمكان الأعظم = M.L. Prob.(P_1,P_2,….,P_n) (غانم، والجاعوني، 2011)

وتستخدم طريقة الاحتمال الأعظم لحساب معاملات اللوجت Logit في الانحدار اللوجستي، وتهدف هذه الطريق إلى تعظيم لوغاريتم الاحتمال Log Likelihood، الذي يعكس مدى إمكانية أو احتمال أن تكون تلك القيم المشاهدة للمتغير التابع في الإمكان توقعها أو التنبؤ بها، من خلال المتغير أو المتغيرات المستقلة، ويلاحظ أن تقديرات الاحتمال الأعظم أنها طريقة تكرارية تبدأ بقيمة أولية لما ينبغي أن تكون عليه معاملات اللوجت، ثم تحدد هذه الطريقة اتجاه ومقدار التغير في معاملات اللوجت، والذي سيزيد من لوغاريتم الاحتمال (Walker, 1996).

أما بالنسبة لتفسير معاملات الانحدار اللوجستي فبعد احتساب قيم المعاملات الخاصة بالنموذج يكتفي البعض بالاعتناء بإشارة معاملات المتغيرات المستقلة إضافة إلى مستوى المعنوية، فإذا كانت الإشارة موجبة دل ذلك على وجود علاقة طردية بمعنى إذا زاد المتغير المستقل تزيد قيمة المتغير التابع أو يتأكد احتمالية وجود الظاهرة المراد دراستها والعكس صحيح(مقداد، 2010)، غير أنه تجدر الإشارة إلى أن الانحدار اللوجستي يحسب مقدار التغير في لوغاريتم معامل الأفضلية Log Odds للمتغير التابع، وليس التغير في المتغير التابع نفسه كما هو الحال في الانحدار الخطي (Garson, 2006).

خامساً: نتائج تقدير نموذج الانحدار اللوجستي وتفسير معاملاته:

توضح الباحثة هنا نتائج تحليل نموذج الانحدار اللوجستي، حيث تم تقدير نموذج الانحدار اللوجستي بشكل أولي للنموذج وذلك بإدخال جميع المتغيرات المستقلة في النموذج، وذلك للحصول على معاملات انحدار المتغيرات المستقلة وتأثيرها على المتغير التابع، فتبين أن النتائج تشير إلى أن المتغيرات المستقلة (العمر، والحالة الاجتماعية، والمستوى التعليمي) غير مؤثرة في تقدير مشاركة النساء الريفيات في المشاريع التنموية لأن القيمة الاحتمالية (P-value) لها أكبر من مستوى الدلالة 5%، أما متغيري (مهارات التدريب، ودعم المؤسسات

التنموية) فقد تبين أن هذه المتغيرات لها أثر معنوي في زيادة مشاركة النساء الريفيات في المشاريع التنموية؛ حيث كانت النتائج كما يلي:

أولاً: نتائج الانحدار اللوجستي:

جدول (3.26): نتائج تقدير نموذج الانحدار اللوجستي

Dependent Variable: PDP					
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**Z-Statistic**	**Prob.**	**Exp(B)**
C	0.129237	0.335135	0.385626	0.6998	1.1380
SL	1.057323	0.444979	2.376118	0.0175	2.8787
DO	1.964587	0.773182	2.540913	0.0111	7.1320
R_p^2 = 0.746 , LR statistic = 15.9 , Prob.(LR statistic) = 0.0003					

التحقق من جودة النموذج المقدر:

- ✓ **معامل** (R_p^2):نلاحظ من خلال جدول (3.26) أن قيمة معامل R_p^2 تساوي 0.746، وهذا يعني أن 74.6% من توقع الخيارات في النموذج المقدر بشكل صحيح، وتعتبر هذه النسبة مرتفعة ومقبولة نسبياً، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر النموذج المقدر بشكل جيد.
- ✓ **اختبار(LR statistic)**:نلاحظ من جدول (3.26) أن قيمة الاختباربلغت (LR statistic = 11.9) بقيمة احتمالية (Prob.(LR statistic) = 0.0003) وهي أقل من (0.05)، وهذا يعني أن النموذج المقدر جيد ويمكن التنبؤ به.
- ✓ **اختبار (Z):** نلاحظ من جدول (3.26) أن القيمة الاحتمالية لاختبار (Z) المحسوبة للمتغيرات المستقلة (DO , SL) هي (0.0175 ، 0.0111) على التوالي، وهي أقل من مستوى المعنوية 5%، لذلك تعتبر المتغيرات المستقلة في النموذج المقدر دالة إحصائياً.

3.7.3 تفسير معاملات النموذج المقدر:

الفرضية التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين مهارات التدريب للنساء الريفيات والمشاركة في المشاريع التنموية:يتضحمن خلال نتائج التحليل في جدول (3.26) أن معامل الانحدار لمهارات التدريب يساوي 1.05، وكذلك نسبة

الترجيح Exp(B) لمهارات التدريب تساوي (2.8787)؛ وهذا يعني أن كل زيادة في مهارات التدريب بمقدار وحدة سوف يزيد مشاركة النساء الريفيات بمقدار (1.8787) مرة. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (ابو رحمة،2014)، ودراسة (الفليت،2011).

For each SL increases by 1 unit, then for **{** (PDP = 1) = 1.8787 **}** times for **{** (PDP = 0) = (2.8787 – 1) = 1.8787 **}**.

الفرضية التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين مساعدة المؤسسات التنموية للنساء الريفيات والمشاركة في المشاريع التنموية:يتضحمن خلال نتائج التحليل في جدول (3.26) أن معامل الانحدار لمساعدة المؤسسات التنموية للنساء الريفيات يساوي 1.96،وكذلك نسبة الترجيح Exp(B) لمساعدة المؤسسات التنموية تساوي (7.1320)؛ وهذا يعني أن كل زيادة في مساعدة المؤسسات التنموية بمقدار وحدة سوف يزيد مشاركة النساء الريفيات بمقدار (6.1320) مرة. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (ابو منديل،2014).

For each DO increases by 1 unit, then for **{**(PDP = 1) = 6.1320**}** times for **{**(PDP = 0) = (7.1320 – 1) = 6.1320**}**

❖ خلاصة:

تناول هذا الفصل وصفاً للمنهج المتبع ومجتمع وعينة الدراسة، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطريقة إعدادها وكيفية بنائها وتطويرها، كما تضمن وصفاً للإجراءات التي قامت بها الباحثة في تصميم أداة الدراسة وتقنينها، والأدوات التي استخدمتها لجمع بيانات الدراسة،وانتهي الفصل بالمعالجات الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات واستخلاص النتائج.

ومن خلال التحليل الاحصائي أظهرت النتائج وجود مساهمة كبيرة للمرأة الفلسطينية في النشاط الاقتصادي والاجتماعي والقضايا المجتمعية، وأظهرت النتائج وجود العديد من العوامل التي تؤثر على نشاط المرأة الريفية، منها الدعم الأسري والرغبة في الاستقلال وتوفر الدعم المالي، وباعتبار التحليل القياسي للعوامل المؤثرة على مشاركة المرأة الريفية في المشروعات التنموية باستخدام تحليل الانحدار اللوجيستي كان أثر كل من التغير في مهارات التدريب ودعم المؤسسات التنموية إيجابياعلى مشاركة المرأة الريفية في المشروعات التنموية.

الفصل الرابع

النتائج والتوصيات:

4.1 النتائـــــــج

4.2 التوصيـــــات

4.1 النتائج:

تناول هذا الفصل عرضا لنتائج الدراسة من خلال تحليل إجابات الدراسة العملية التي تستهدف التعرف على دور المرأة الريفية في تحقيق التنمية الاقتصادية واهم النتائج الآتية:

1. أظهرت نتائج الدراسةأن مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي تظهر في الفئات العمرية المختلفة وهي ما بين20–60 سنة، وهذه الفترات هي المهمة في المساهمة بالتنمية الاقتصادية.
2. وتبين من خلال الدراسة أن النشاط الاقتصادي للمرأة الريفية على نحو رئيسي يتمثل بالمساهمة في الإنتاج الزراعي أو الفلاحة المرتبطة بالأرض وكذلك بتربية الحيوان والأنشطة الحرفية المختلفة ومنها أشكال الخياطة والتفصيل والتطريز والتجارة في الأسواق وكذلك التصنيع الغذائي.

3. واتضح من خلال نتائج الدراسة أن أعلى درجات الإجادة للأنشطة الإنتاجية كانت في الإنتاج الزراعي الحيواني والإنتاج الزراعي النباتي، ويليها التصنيع الغذائي، وحفظ الأغذية والمخبوزات تم التطريز، والخياطة والتفصيل.
4. بينت الدراسة أن المصادر التي تعتمد عليها المرأة الريفية في الحصول على المعرفة والخبرة متعددة، ومن هذه المصادر التلفزيون، الأقارب والجيران، والنشرات الفنية، والمرشد والمرشدة الزراعية، والملصقات، والجمعية الزراعية الأهلية، والكمبيوتر وبرامج شبكة النت.
5. أظهرت الدراسة أن درجة انفتاح المرأة الريفية على المحيط الخارجي سواء المناطق المجاورة لها أو المراكز التابعة لها أو المحافظات الأخرى يظهر متفاوتا، وهذا يعني أن المرأة الريفية تحصل على المعرفة والخبرة من مصادر متعددة وعلاقاتها المنفتحة مع مناطق سواء كانت مناطق مجاورة أو مراكز تابعة لها أو محافظات أخرى يدل على أن المرأة الريفية تتمتع بدرجة عالية من المعرفة والوعي.

6. أظهرت نتائج الدراسة وجود مشاركة كبيرة للمرأة في القضايا المجتمعية وملحوظة في اجتماعات منظمات المجتمع ومعتبرة في المشروعات التنموية.

7. أظهرت نتائج الدراسة المتعلقة بحصول المرأة الريفية على التدريب اللازم من خلال ممارستها للعمل، او الممارسة والتعلم.

8. تبين لنا من نتائج الدراسة انه يوجد العديد من العوامل الايجابية التي تؤثر على نشاط المرأة الريفية ومنها الدعم الأسري الملازم لعمل المرأة، ورغبة المرأة في الاستقلال الاقتصادي، وتعزيز دورها الاجتماعي، وشعورها بتغيير أوضاعها وكذلك توفر الدعم المالي لها.

9. أظهرت الدراسة من خلال التحليل القياسي(الانحدار اللوجيستي) تبين ان المتغيرات المستقلة (الفئات العمرية، الحالة الاجتماعية، المستوى التعليمي) غير مؤثرة في تقدير مشاركة النساء الريفيات في المشاريع التنموية.

10. وباعتبار التحليل القياسي للعوامل المؤثرة على مشاركة المرأة الريفية في المشروعات التنموية باستخدام تحليل الانحدار اللوجيستي كان اثر كل من التغير في مهارات التدريب ودعم المؤسسات التنموية ايجابيا على مشاركة المرأة الريفية في المشروعات التنموية.

4.2 التوصيات:

من خلال نتائج الدراسة التي تم التوصل إليها يمكن استخلاص التوصيات التالية للوصول من خلالها إلى دور المرأة الفلسطينية في تحقيق التنمية الريفية في مختلف المجالات الاقتصادية.

- **توصيات موجهة للمنظمات الراعية للمرأة:**

1. وضع استراتيجيات وخطط شاملة تهدف إلى تطوير دور المرأة الريفية من خلال توفير كافة الإمكانات التي تساعدها على المهارات والقدرات التي تمتلكها في شتى المجالات، إضافة إلى فتح مجالات المساهمة أمامها في المجتمع وإشعارها أن أهم عامل في النجاح هو الرغبة في التغيير الايجابي المقترن بمهارات وخبرات من شانها أن تساعد المرأة في تحقيق التنمية.

2. وضع استراتيجيات أو خطط لتدريب المرأة الريفية للقيام بدورها الفعال، والتدريب في المجالات المختلفة (الزراعي، والحرفي، والتصنيع الغذائي).

3. تخصيص البرامج المناسبة للتنمية للنساء بكل الأعمار، وتكثيف جهود التوعية حتى يتسنى لكل امرأة حب العمل، وتشجيعهم على عضوية المنظمات الاجتماعية والمشاركة في المشروعات التنموية التي تقام في مجتمعاتهم المحلية، مما يؤدي إلى زيادة فرصهم بالمشاركة بفاعلية في العمل التنموي.

4. وضع خطط فاعلة من قبل الجهات الداعمة خاصة المؤسسات الأهلية التنموية لدعم المشاريع الفعالة التي تتفق مع الطبيعة الريفية (زراعية، حرفية، تصنيع غذائي).

5. تعزيز برامج التثقيف في التعليم ومن خلال وسائل الإعلام وذلك لزيادة توعية المرأة في الجوانب المهنية والحرفية.

- **توصيات موجهة للجمعيات التعاونية التنموية:**

6. تفعيل دور الجمعيات التعاونية الزراعية والحرفية في داخل القرى والمدن وتركيزها على دور المرأة ومساندتها للمرأة الريفية في الإرشاد وتوفير الآلات والمعدات وكذلك في التوعية التسويقية.

7. الاهتمام بالنساء الريفيات وذلك بتحديد المشكلات التي تحد من مشاركتهم في مختلف المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية ومحاولة التغلب عليها وإيجاد الحلول المناسبة لها وذلك لتحقيق التنمية الريفية المستدامة.

8. الاهتمام بالدور الذي تؤديه المرأة من أي موقع تستلم فيه المسؤولية وإعطاء الأولوية للنساء الأرامل اللواتي ليس لهن معيل في كافة ميادين التنمية.

9. إنشاء مراكز بحثية متخصصة على مستوى الوطن لمتابعة موضوع إدماج المرأة بالتنمية وللقيام بأبحاث لاختيار الأساليب التي من خلالها يمكن وضع برامج إنمائية تدعم مشاركة المرأة في مجالات التنمية المتعددة.

10. على الجهات المعنية بالتنمية أن تعمل على تشجيع وتفعيل المشاركة الشعبية من خلال اشتراك الأهالي (النساء الريفيات) في اقتراح المشروعات التنموية ومحاولة الاستفادة من الإمكانيات البشرية المتاحة في تنفيذها.

- **توصيات موجهة للمؤسسات الحكومية:**

11. إعادة النظر في النظام التعليمي في جميع مراحله في إطار النظر إلى وضع المرأة بحيث يتم ربط مضامينه بالتنمية باعتبار التعليم هو المصدر الذي يلبي احتياجات المجتمع من القوى العاملة المؤهلة في جميع مجالات العمل المختلفة، إضافة إلى استحداث إجراءات تهدف إلى تشجيع المرأة للإقبال على التعليم المهني والحرفي فعن طريقها يمكن رفع نسبة مساهمة المرأة في حجم القوى العاملة وبالتالي زيادة قدرات المجتمع على الإنتاج والتقدم.

12. تفعيل دور النظام المصرفي لخدمة التنمية الريفية من خلال التسهيلات المصرفية والتمويل للآلات والمشروعات الزراعية بشكل ميسر.

13. تفعيل دور الوزارات الحكومية في مجالات التدريب والدعم والإقراض بما يخدم المرأة الريفية مثل وزارة الزراعة ووزارة الاقتصاد ووزارة العمل ووزارة شؤون المرأة وغيرها.

قائمـة المراجـع

أولاً) المراجع العربية:

* القرآنالكريم.

* السنة النبوية.

– الأغا، هبة، (2015). تقدير دالة الطلب الكلي على الإسكان في فلسطين – دراسة حالة قطاع غزة (1997–2013)، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.

– أبو منديل، غسان (2011) الدور التمويلي لمنظمات المجتمع المدني في التنمية الزراعية المستدامة دراسة حالة قطاع غزة، "1996-2010".

– المومني، محمد احمد عقلة (1995)، التنمية في الوطن العربي، الطبعة الأولى، دار الكندي للنشر والتوزيع.

– الأمين، عبدالوهاب (2000) التنمية الاقتصادية، المشكلات والسياسات المقترحة مع إشارة الى البلدان العربية، دار حافظ للنشر، جدة، المملكة العربية السعودية.

– الجوراني، محمود(2005) "الدور الاجتماعي والاقتصادي للمرأة الريفية في قطاع غزة".

– الجوهري، محمد محمود(1998) " قضايا التنمية الريفية المعاصرة" ،الطبعة الأولى،، مكتبة النهضة العصرية، القاهرة.

– الداهري، عبدالوهاب (1998)، اقتصاديات الإصلاح الزراعي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد العراق.

– الدوري، أحمد(1983)،التخلف الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

– العامودي، معاذ، (2013). أثر المساعدات الأمريكية المقدمة للسلطة الفلسطينية على القرار السياسي الفلسطيني في الفترة (1994–2009)، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.

– العجلة، مازن (2012) " المشاركة الاقتصادية للمرأة الفلسطينية– المؤشرات والمحددات، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الانسانية2012، المجلد14.

– الغنيمي، محمد(1998)" نظريات ومفاهيم الاتجاه التكاملي للتنمية الريفية.

– القدس المفتوحة (2007) الاقتصادالفلسطيني، القدس، فلسطين.

– المعهد العربي للتخطيط (2007) التنمية وتمكين المرأة إعداد علي عبد القادر علي، مجلة جسر التنمية، الكويت.

– الصقور، محمد محمود(1986)" التخطيط الإقليمي والتنمية في الريف" عمان، الأردن، الطبعة الأولى.

– بري، عدنان ماجد عبدالرحمن (2002)، طرق التنبؤ الإحصائي الجزء الأول، جامعة الملك سعود، كلية العلوم، قسم الإحصاء وبحوث العمليات.

– بدوي، هناء حافظ (2002) ،إدارة وتنظيم المؤسسات الاجتماعية في الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الازاريطة، الإسكندرية، مصر.

– تودارو، ميشيل (2010) التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسني ومحمود محمود دار المريخ الرياض، المملكة العربية السعودية.

– حبيب، فايز إبراهيم (1985) نظريات التنمية والنمو الاقتصادي، جامعة الملك سعود المملكة العربية السعودية.

– جامعة القدس المفتوحة(1995)،الزراعة في فلسطين– الطبعةالأولى1995 .

– جامعة القدس المفتوحة (2002)، "التخطيط الإقليمي والتنمية الريفي.

– جامعة بير زيت(1998) برنامج دراسات التنمية ، سلسلة التخطيط من اجل التنمية، العدد3.

– حبيب، فايز إبراهيم(1994) ،مبادئ الاقتصاد الكلي، فايز إبراهيم الحبيب، الطبعة الثالثة، الرياض.

– حسن، حجازي (2003) المرأة الريفية في القطاع غير الرسمي – دراسة ميدانية في القرى الصحية في الريف العربي السوري.

– حمدان، محمد رفيق (2002) التخطيط الإقليمي والتنمية الريفية، الطبعة2001، منشورات جامعة القدس المفتوحة.

-رشوان، حسين عبد الحميد (2005) علم الاجتماع الريفي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.

– زكي، رمزي(1984) "المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة"، سلسلة المعرفة، عدد84، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

– الغنيمي، محمد رياض(1998) ندوة التنمية الريفية، المفهوم والتجارب والتحديات المستقبلية، القاهرة22/مارس.

– زعرب ، حنان(2008) "دور المرأة الفلسطينية في الجمعيات الأهلية"، رسالة ماجستير.

– زهران، حمدية(1984)، التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر.

– شوقي، عبدالمنعم (1989) " التكامل في التنمية الريفية" الكتاب السنوي الاول في الخدمة الاجتماعية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.

– صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة(2004)، المبادئ المعنية بتمكين المرأة.

– صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة(2005) "التنمية والنوع الاجتماعي"، مكتب غرب أسيا، بيروت.

– صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة(2005) "التنمية والنوع الاجتماعي"، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، عمان، الأردن.

– عباس، علي خضير، (2012)، استخدام نموذج الانحدار اللوجستي في التنبؤ بالدوال ذات المتغيرات الاقتصادية التابعة النوعية، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (2)، العدد (2).

– عبد العاطي، صلاح(2009) " واقع المؤسسات النسوية.. حقائق وأرقام جمعية الدراسات النسوية التنموية، غزة، فلسطين.

– عبد القادر، محمد علاء الدين(2003)، علم الاجتماع الريفي المعاصر والاتجاهات الحديثة في دراسات التنمية، منشأة المعارف – الإسكندرية.

– عبد اللطيف، رشاد احمد(2007)، تنمية المجتمع المحلي، الطبعة الأولى، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية.

– عجمية، الليثي، محمد ومحمد (2001) ، التنمية الاقتصادية مفهومها، نظرياتها وسياساتها، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

– عجمية، محمد عبدالعزيز (1986) ،مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.

– عريقات، حربي(1992) ، مبادئ في التنمية والتخطيط الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

– عزت توفيق دسوقي، نهى (2004) دراسة اقتصادية لبعض مشروعات المرأة الريفية وأثارها على التنمية الريفية بمحافظة الفيوم جامعة القاهرة مصر.

– عفانة، لميس (2010)، استراتيجيات التنمية المستدامة للأراضي الزراعية في الضفة الغربية " محافظة طوباس" كحالة دراسية .

– عطية،عبدالقادر (2004) ،الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر.

– عكاشة، محمود، (2002). استخدام نظام SPSS في تحليل البيانات الإحصائية، جامعة الأزهر، غزة.

– غانم، عدنان، والجاعوني، فريد، (2011). استخدام تقنية الانحدار اللوجستي ثنائي الاستجابة في دراسة أهم المحددات الاقتصادية والاجتماعية لكفاية دخل الأسرة "دراسة تطبيقية على عينة عشوائية من الأسر في محافظة دمشق"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (27)، العدد(1).

– غنيم وأبو زنط (2005) التنمية المستديمة، دار أبو صفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن.

– غنيم، السيد رشاد، (2008) علم الاجتماع الريفي، الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

– غنيم، محمد عثمان(1998) " مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي" الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع.

– قشوع، منال محمد نمر(2009)استراتيجيات التنمية المتكاملة في الأراضي الفلسطينية – " حالة دراسية منطقة الشعراوية" محافظة طولكرم.

– كاظم عنون العزاوي، نادية (2012) تمكين المرأة الريفية في التنمية المستدامة في ريف محافظة بغداد، ، جامعة القاهرة مصر.

– محيسن، تيسير(2011) " حال المرأة الفلسطينية في قطاع غزة، ورقة عمل في " المعيقات التي تواجه النساء للمشاركة في صنع القرار السياسي والاجتماعي" جمعية الدراسات النسوية التنموية الفلسطينية، غزة– فلسطين.

– مرسي، مايا(2013) " الوضع الاقتصادي للمرأة العربية بين الواقع والمعايير الدولية، المركز الإقليمي بالقاهرة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

– مركز دراسات النوع، أوراق(منتدى المرأة)،(1999)، الخرطوم – السودان.

– مركز شؤون المرأة (2007)" المرأة في قطاع غزة حصار، إفقار، وفلتان امني" غزة فلسطين.

– مركز شؤون المرأة (2012)" دور المرأة الفلسطينية في التشاركية السياسية والاقتصادية، غزة – فلسطين.

– مصطفى، أميرة (2007) "دور المرأة الريفية في تنمية اقتصاد الأسرة "، رسالة ماجستير، جامعة السودان، معهد تنمية الأسرة والمجتمع.

– مقداد، محمد، (2010) "القياس الاقتصادي وتحليل البيانات"، دار المقداد للطباعة، غزة.

– ناصر، عفاف(1997) المرأة الريفية العربية ودورها في الإنتاج – دراسات ريفية– حضرية مقارنة.

– نجم، منور عدنان(2013) " دور المؤسسات التنموية في تمكين المرأة الفلسطينية– دراسة تحليلية للخطط الإستراتيجية والتقارير النسوية في ضوء معايير التمكين ومؤشراتها مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية مجلد21، العدد3، ص239– 276 2013، يوليو، الجامعة الإسلامية بغزة.

– وزارة الاقتصاد الوطني (2013) الإدارة العامة للسياسات والتحليل والإحصاء غزة– فلسطين.

– وزارة شؤون المرأة (2004) " الرؤية الإستراتيجية لوزارة شئون المرأة، آذار/ مارس، رام الله فلسطين.

-الحسني، عرفان تقي(1999) ،التمويل الدولي، دارمجدلاوي للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.

– القاسم ، احمد محمود(2000) دور المرأة الفلسطينية الريفية في العمل الزراعي، مجلة آفاق، العدد السادس.

ثانياً) المراجع الأجنبية:

1. Bradshaw, S. , Castellino, J. and Dipo, B. ,(2013), "Women's role in development: Overcoming the constraints", Back Paper on the Post - 2015development Agenda, 20 May 2013, Sustainable DevelopmentSolutions Net work , ALOBAL INITIAIVE FOR THE UNITID NATIONS, PP:1-15.

2. Economic and Social Commission for Western ASIA (ESCWA),2012," Addressing Barriers to Women's Economic Participation in the Arab Region", E/ ESCWA/ ECW/2012/1,2 October United Nation, NewYork,pp1-37.

3.Michael, J.,(2011), "Looking ahead: Developing Sovereign instigation and Creating sustainable Palestinian economy" A paper Presented at United Nations Seminar on Assistance to the Palestinian People, Mobilizing international efforts in support of the Palestinian Government's State building Program, Helsink, I 28 and29 April 2011, p:1-8.

4. Palestinian Business Women's Association ASSALA,(2010), " Women's Economic(2010), ASALSEmpowerment in the West Bank, Palestine" Riyada Consultancy and Training – Project Produced with the support of the Government of Canada Projected through the Canadian International agency (CIDA) and managed by Oxfam.

5.Studenmund, A.H., (2011). Using Econometrics: A Practical Guide, 6th Edition. Addison Wesley Longman.

Hamilton, Lawrence C.,(2006). Statistics with Stata.9, Brooks/Cole, USA.

6.Mammen, K., and Pacxon, C., (2000), "Women's work and Economic Development" VOL. 14, PP:141-164.

ثالثا) المواقع الالكترونية:

1. http://www.startimes.com,4/8/2015.

2. http://freetheatersd.blogspot.com, 4/8/2015.

3.https://drsabrikhalil.wordpress.com,4/8/2015.

4.http://www.ahewar.org,7/8/2015.

5.http://extension.sudanagri.net,7/8/2015.

6.http://www. wafainfo.ps,10/8/2015.

7. http://pulpit.alwatanvoice.com,10/8/2015.

8. https://arabic.microfinancegateway.org,17/8/2015.

9.Garson , David, (2006). Logistic Regression , available at:

http://www2.class.ncsu.edu/garson/pa765/logistic.htm,17/8/2015.

10.Walker, Jonathan, (1996). Methodology Application : Logistic Regression using the CODES Data , available at: http://www-nrd.nhtsa.dot.gov.

11. Newsom, (2003). Data Analsis II: Logistic Regression, available at:
12.http://www.upa.pdx.edu/IOA/newsom/da2/ho_logistic.pdf,20/8/2015.

13.http://sites.birzeit.edu/cds/arabic/research/publications/1998/40.pdf,**20/8/15**

14.http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp,14/9/2015.

المـــــــــلاحـــــــق

الجـــامعـــــة الإســـلاميـــة بغـــزة عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي كليـــــــــــــة التجـــــــــــارة قســـــم اقتصـــاديـات التنميـــة	ملحق رقم (1) إستبانة الدراسة	

استبانة علمية

السيدة الفاضلة/..... حفظهاالله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،،،،،،،،،،،،،،

تحية طيبة وبعد،،،

الموضوع/ استبيان لدراسة علمية

يهدف هذا الاستبيان الى دراسة (دور المرأة الفلسطينية في تحقيق التنمية الريفية): دراسة تطبيقية على المناطق الجنوبية بقطاع غزة، وذلك كمتطلب تكميلي لنيل درجة الماجستير في التنمية الاقتصادية من الجامعة الاسلامية بغزة.

ونظرا لخبرتكم العلمية والعملية في هذا المجال فانه يشرفني مساهمتكم في هذه الدراسة من خلال التفضل بالاطلاع على هذه الاستبانة والإجابة على أسئلتها بكل موضوعية حيث أن دقة نتائجها تعتمد بدرجة كبيرة على صحة إجابتكم، مما يساعد الباحث في الوصول إلى نتائج سليمة ودقيقة تعزز البحث العلمي بالشكل الأمثل في فلسطين.

ويتقدم الباحث بالشكر الجزيل والتقدير لسيادتكم نظير تعاونكم المثمر لإتمام هذا البحث، ويؤكد لكم الحرص الشديد على سرية البيانات المقدمة من قبلكم وإنها لا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط،،،

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير ،،،،

الباحثـة

وداد أبو جامع

القسم الأول: بيــانــات عامـــة:

أولا: البيانات الشخصية:-

1. **العمر:**

اقل من20سنة ( ) 20سنة اقل من30 ( ) 30 سنة اقل من40 ( ) 40سنة فأكثر ( )

2. **الحالة الاجتماعية:**

غير متزوجة ( ) متزوجة ( ) مطلقة ( ) أرملة ( ).

3. **المستوى التعليمي:**

ابتدائي ( ) إعدادي ( ) ثانوي ( ) جامعي ( ) دراسات عليا ( ).

4. **الحالة العملية:**

هل لديك عمل تقومين به: نعم ( ) لا ( ).

5. **إذا كانت إجابتك (بنعم) :**

i.طبيعة العمل:

- **(الحكومي) إداري ( ) مالي ( ) أخرى ( ) حددها.....**

ii. طبيعة العمل:

- **(الخاص) زراعي ( ) صناعي ( ) حرفي ( ) أخرى ( ) حددها.....**

القسم الثاني: البيانات التخصصية:

أولا: البيانات الاقتصادية:

1. **الحيازة المزرعية:**

يوجد عندك أو لدى الأسرة ارض زراعية:

نعم ( ) لا ( ) .

إذا كانت الإجابة بنعم فما نوع الحيازة (يمكن اختيار أكثر من إجابة).

م	نوع الحيازة	المساحة
1.	ارض ملك	
2.	ارض إيجار	
3.	ارض مشاركة	
4.	أخرى اذكر	

2. حيازة الآلات الزراعية:

هل يوجد عندك من الآلات التالية (يمكن اختيار أكثر من إجابة):

م	النوع	ملك	إيجار
1.	جرار زراعي		
2.	بئر مياه للري		
3.	أدوات تعديل الأرض		
4.	ماكينة دراس		
5.	أخرى اذكر		

3. حيازة الحيوانات المزرعية:

هل عندك الحيوانات التالية (يمكن اختيار أكثر من إجابة) :

م.	النوع	العدد
1.	أبقار	
2.	أغنام	
3.	دواجن	
4.	أخرى اذكر	

4. المحصول الزراعي المتحقق:

i. لأغراض الاكتفاء الذاتي للأسرة فقط.

ii. هناك فائض موجه للسوق.

iii. جزء من المحصول يتم تصديره خارج غزة (الضفة/ إسرائيل).

5. مدى تعرض نشاطك الزراعي للضرر(يمكن اختيار أكثر من إجابة):

i. من خلال الحروب على غزة أو الممارسات الإسرائيلية.

ii. من خلال المتغيرات المناخية.

iii. إذا كانت الإجابة بنعم هل تلقيت تعويضات( ).

القسم الثالث: بيانات الخبرة والمعرفة الشخصية:

1. مصادر الحصول على المعلومات من الوسائل الآتية:

م.	المصدر	دائما	غالبا	أحيانا	نادرا	مطلقا
1.	التلفزيون					
2.	الأقارب والجيران والأصدقاء					
3.	النشرات الفنية					
4.	المرشد والمرشدة الزراعية					
5.	الملصقات					
6.	الجمعية الزراعية					
7.	الكمبيوتر					
8.	أخرى اذكر					

2. الانفتاح الجغرافي:

هل قمت بزيارة محافظات أخرى ومدى ترددك عليها ؟

م.	المكان	دائما	غالبا	أحيانا	نادرا	مطلقا
1.	مناطق المجاورة					
2.	المركز الإداري التابع لها					
3.	محافظات أخرى					

3. الاعتمادية:

على من تعتمدين عندما تقومين بعمل مشروع ؟

م	العبارات	موافقة	موافقة لحد ما	غير موافقة
1.	الحكومـة			
2.	القطاع البنكى المصرفى			
3.	المؤسسات التنموية			
4.	شخصى			

القسم الرابع: مساهمة المرأة في العملية الإنتاجية:

المساهمات الإنتاجية التي تقومين بها وكيف تقيمين نفسك في العملية الإنتاجية:

م.	المساهمة الإنتاجية	درجة الإجادة		
		أجيدها	أجيدها لحد ما	لا أجيدها
1.	زراعى/نباتى			
2.	زراعى /حيوانى			
3.	حفظ الأغذية			
4.	المخبوزات			
5.	الخياطة والتفصيل			
6.	التطريز			
7.	التصنيع			
8.	التجارة			

خامسا: نظرة المرأة للتطور والإبداع:

رأيك في العبارات التالية:

م	العبارات	موافقة	موافقة لحد ما	غير موافقة
1.	عندما اقتنع بفكرة جديدة أطبقها مباشرة دون تردد			
2.	أقوم بإعداد الدراسات واستنصاح ذوي الخبرة للتطبيق			
3.	لا أجازف بتطبيق أي فكرة مهما كانت النتائج			
4.	على المرأة أن تساير كل جديد سواء في البيت والمزرعة			

سادسا: المشاركة في قضايا المجتمع:

1. مدى مشاركتك في الاجتماعات غير المجتمعية التالية:

م	الموضوع	دائما	غالبا	أحيانا	نادرا	مطلقا
1.	حضرت اجتماع عام لمناقشة مشكلة تخص منطقتكم					
2.	مقابلة المسئولين لمحاولة المشكلة					
3.	التعاون مع أهل المنطقة في حل المشكلة					
4.	مساعدة الجيران إذا كان عندهم مشكلة					

2. المشاركة الاجتماعية الرسمية في منظمات المجتمع:

مدى مشاركتك في المنظمات الرسمية:

دائما ( ) غالبا ( ) أحيانا ( ) نادرا ( ) مطلقا ( ).

3. المشاركة التنموية:

هل تشاركين في المشروعات التنموية بالمنطقة:

دائما ( ) غالبا ( ) أحيانا ( ) نادرا ( ) مطلقا ( ).

سابعا: الالتحاق بالدورات التدريبية أو إرشادية:

i. هل تملكين التدريب أو المعرفة أو المهارات الكافية لممارسة العمل:

كافي ( ) كافي لحد ما ( ) غير كافي ( )

ii. هل حصلتي على التدريب بالتعليم والممارسة:

التعليم ( ) **الممارسة** ( ) **التعليم والممارسة معا** ( )

iii. هل تفكرين في تطوير مجال عملك:

نعم ( ) **لا** ( )

إذا كانت الإجابة بنعم:

iv. كيف تفكرين في تطوير مجال عملك؟

.....

.....

.....

ثامنا: العوامل الايجابية والمعوقات:

i. **العوامل الايجابية التي توثر على مساهمتك في العملية الإنتاجية؟** **(يمكن اختيار أكثر من إجابة)**

1. الدعم الأسري
2. الرغبة في الاستقلال الاقتصادي والاعتماد على الذات
3. الشعور بالتقدير من قبل الآخرين
4. توفر الدعم المالي

ii. اثر الحياة الاجتماعية للأسرة على مساهمة المرأة في التنمية الريفية

1. انسجام
2. مبالية
3. معارضة

iii. دور الجهات المختلفة في مساعدتك:

أ. دور المنظمات الأهلية وغير الحكومية:

ايجابي ( ) **سلبي** ( ) **لا يوجد** ( )

ب المنظمات الحكومية:

ايجابي ( ) **سلبي** ( ) **لا يوجد** ( )

iv. مدى رضاك عن دور الجهات التي تقدم المساعدات:

راضية جدا ( ) **راضية لحد ما** ( ) **غير راضية**( )

v. المعوقات التي تحد من مشاركتك في العملية التنموية؟ (يمكن اختيار أكثر من إجابة)

1. قلة التقدير بجهودي بالعمل
2. عدم القدرة على إدارة المشاريع الخاصة
3. قلة فرص العمل المتوفرة لي مقارنة بالرجل
4. عدم توفر الدعم المالي
5. عدم توفر الخبرات الكافية

ملحق رقم (2)

قائمة بأسماء محكمي الاستبانة

م.	الاسم	الدرجة العلمية	الوظيفة	مكان العمل
1.	أ.د.سمير خالد صافي	أستاذ دكتور	نائب عميد كلية التجارة محاضر أكاديمي بقسم الاقتصاد	الجامعة الاسلامية
2.	أ.د. محمد إبراهيم مقداد	أستاذ دكتور	مساعد نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات محاضر أكاديمي بقسم الاقتصاد	الجامعة الاسلامية
3.	أ.د. معين رجب	أستاذ دكتور	محاضر أكاديمي بقسم الاقتصاد	جامعة الأزهر
4.	د. خليل احمد النمروطي	أستاذ مشارك	محاضر أكاديمي بقسم الاقتصاد	الجامعة الاسلامية
5.	د. علاء الدين الرفاتي	أستاذ مشارك	محاضر أكاديمي بقسم الاقتصاد	الجامعة الاسلامية
6.	د. جابر حسين أبو جامع	أستاذ مشارك	مدير التنمية الاقتصادية في وزارة التخطيط محاضر أكاديمي بقسم الاقتصاد	جامعة الأزهر
7.	د. نسيم حسن أبو جامع	أستاذ مساعد	محاضر أكاديمي بقسم الاقتصاد	جامعة الأزهر